جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل

أسماء خالد محمد زغير

رسالة ماجستير

الخليل – فلسطين

1444هـ/ 2023م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل

إعداد :

أسماء خالد محمد زغير

ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية – جامعة القدس أبو ديس

المشرف : د. إياد لافي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة / عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس – فلسطين

1444هـ/ 2023 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل

اسم الطالبة : أسماء خالد محمد زغير

الرقم الجامعي :22011505

المشرف : د . إياد لافي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : ٢٠ / ٣ / ٢٠٢٣ من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :

1. رئيس لجنة المناقشة : د . إياد لافي التوقيع : .....
2. ممتحناً داخلياً : د . شاهر العالول التوقيع .....
3. ممتحناً خارجياً : د . سحر يوسف القواسمة التوقيع : .....

القدس – فلسطين

1444 هـ – 2023 م

الإهداء

إلى كل من يهتف فدائي فدائي الفلسطيني الحر .

إلى من رحلو عنا من الشهداء والأبطال

إلى من يقبعون داخل زنازين الإحتلال القاهر أسرانا البواسل.

إلى كل إمرأة فلسطينية تعيش بقهر التمييز بين الجنسين .

إلى والدتي الجبارة التي حاكت بأناملها سنين عمري.

إلى والدي المكافح الذي انحنى ظهره لنعلو عاليا.

إلى أُسرتي الدافئة (زوجي رفيق عمري وسنوات الحب التي جمعتنا ، بناتي السارة والسلام طالما دعوت ربي أن يرزقهن السرور وسلام العيش، ابنتي التي تكن بأحشائي سائلة الله عز وجل ان ينبتها بصحة ويجعل لها كيان رفيع).

إلى صديقتي سميرة طالما أُمتزجت صداقتنا برائحة الإخوة

إلى من تقاسمنا حلو ومر الحياة سويا (أخواتي وإخوتي)

إلى عائلتي وأصدقائي وزملائي القريبين على قلبي

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

إقرار :

اقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس , لنيل درجة الماجستير , وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة , باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد , وأن هذه الدراسة , أو أي جزء منها , لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر .

الباحثة : أسماء خالد زغير

التوقيع :

التاريخ : 2023/5/20

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين ، وبه نستعين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد سيد الأنبياء وخاتم المرسلين ، وعلى آله الطيبين وأصحابه الميامين ، أما بعد ... يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله .

ووفاءً وعرفاناً بالفضل لأهل الفضل ، يسعدني ويشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل **د. إياد عبد الله لافي** بالإشراف على هذه الدراسة ، ولما قدمه لي من نصح وتوجيهات سديدة . فقد كان ناصحاً أميناً حريصاً على شحذ الهمم بالقوة والعزيمة ، داعياً الله أن يمد في عمره ويمنحه الصحة والعافية ، فله مني تحية إجلال وإكبار .

وأتقدم بوافر الاحترام والتقدير إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة ، على ما قدموه من جهود طيبة في قراءة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم ، فجزاهم الله عني خير الجزاء .

وفي الختام لا يفوت الباحثة إلا أن تشكر كافة العاملين في جامعة القدس لما قدموه من مساعدة فلهم جزيل الشكر .

ملخص الدراسة

سعت الدراسة إلى التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، ثم التوصل لآليات مقترحة لتطوير وتحسين هذا الواقع ، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي من خلال استخدام الأسلوب الكمي والأسلوب الكيفي ، حيث طبقت الباحثة أداة الاستبانة على عينة عشوائية بلغ حجمها (250) مفردة من المستفيدون / ات من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين ، كما وتم اختيار (5) حالات من المستفيدون / ات من عمل منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل من خلال اجراء مقابلة تشخصية ، حيث تم اختيارهم بأسلوب العينة القصدية ، كما اعتمدت الباحثة على خبرتها الميدانية و الرجوع إلى جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني في اختيار (6) منظمات من أقوى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، من خلال اجراء مقابلة معمقة مع (10) حالات من أصحاب الخبرة في تلك المنظمات ، حيث تم اختيارهم بطريقة قصدية ، وبينت الدراسة أن واقع منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل للحد من التمييز بين الجنيسين لجميع الأبعاد (دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل) جاء بمستوى متوسط ، وأظهرت الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه المستفيدون من منظمات المجتمع المدني هو الاحتلال والنظرة المجتمعية ، كما وكشفت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq 0.05$) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي ، مكان السكن) ، كما وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف المشاريع في المناطق المهمشة ، وخاصة في المناطق المصنفة (c) ، بالإضافة إلى ضرورة وجود مشاريع ربحية مستدامة للمنظمات بحيث تشكل تمويل داخلي لها بعيداً عن الأجندات وتهديدات التمويل الخارجي .

الكلمات المفتاحية : منظمات المجتمع المدني ، التمييز بين الجنسين

The reality of civil society organizations working to reduce gender discrimination in Hebron Governorate

Preparation : Asma Khaled Mohamed Zughair **Advised by : Dr . Iyad Lafi**

Abstract

The study sought to identify the reality of civil society organizations that work to reduce discrimination between the sexes in Hebron Governorate, and then come up with proposed mechanisms to develop and improve this reality. On a random sample of (250) single beneficiaries from civil society organizations that work to reduce gender discrimination, and (5) cases were selected from beneficiaries from the work of civil society organizations that work to reduce gender discrimination in Hebron governorate through a personal interview , They were chosen by the intentional sampling method, and the researcher relied on her field experience and reference to the Palestinian Central Bureau of Statistics in selecting (6) organizations from the strongest civil society organizations working on the issue of reducing gender discrimination in Hebron Governorate, by conducting an in-depth interview with (10) cases of people with experience in these organizations, where they were chosen in a deliberate manner, and the study showed that the reality of civil society organizations in the Hebron Governorate to reduce discrimination between the sexes for all dimensions، (The role of civil society organizations working to reduce gender discrimination in Hebron Governorate, the impact of civil society organizations working to reduce gender discrimination in Hebron Governorate, the most prominent obstacles and challenges facing civil society organizations working on the issue of reducing gender discrimination in Hebron Governorate) came at an average level, and the study showed that the most important challenges facing the beneficiaries of civil society organizations are the occupation and the societal view. It works to reduce discrimination between the sexes due to the variables (educational qualification, place of residence). The study also recommended the need to intensify projects in marginalized areas, especially in areas classified (c), in addition to the need for sustainable profitable projects for organizations that constitute internal financing for them away from the agendas and threats of external funding.

Keywords: civil society organizations, gender discrimination

الفصل الأول

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة :

تلعب منظمات المجتمع في فلسطين دوراً بارزاً ومهماً في الوصول إلى تنمية مستدامة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الانسان ..الخ ، فهي تقدم خدماتها بصورة طوعية ، كما أن لها دوراً بارزاً في معالجة قضايا الوطن والمواطن وقضايا النوع الاجتماعي أو التمييز بين الجنسين ، وفي غرس القيم الفضيلة ، ومقاومة المحتل ، والمشاركة السياسية ، و الديموقراطية وغيرها ، لذلك فإن المجتمع الفلسطيني يتطلع إلى دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني من خلال القيام بمبادرات وبرامج ومشاريع تعالج هذه القضايا أو تساهم في حلها بجانب الحكومة ، وتساهم في تحقيق تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية وسياسية . حيث يوضح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة شؤون المرأة (2020) أن هناك ارتفاع واضح في مشاركة النساء كعضوات في الأمانة العامة للمنظمات الأهلية للمؤسسات أو المراكز في فلسطين بنسبة 70 % (40 مؤسسة من أصل 152 مؤسسة تتوفر بيانات عنها) مقابل 30 % للرجال للعام 2019 .

كما و تعد مؤسسات المجتمع المدني وما تعرف ب (NGO) A non – governmental Organization عنصر أساسي وهام جداً في مكونات أي أمة أو دولة من الدول ، لما لها من دور استنهاضي وداعم في تعزيز الحقوق المحلية والدولية والارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديموقراطية ، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي . لذلك تعتبر ركن من أركان الدولة في سبيلها للنمو بالمواطن والعمل على رفع من قيمته والدفع باتجاه إحساسه بالانتماء لمجتمع يعمل من أجل تيسير سبل العيش الكريم له (**الدواوسة ، 2017**) . وفي فلسطين لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً وكبيراً في تاريخ الشعب الفلسطيني منذ الانتداب البريطاني عام 1917 مروراً بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين عام 1948 م ، وصولاً إلى هذه اللحظة حيث تمكنت مؤسسات المجتمع المدني في ظل غياب الدولة من الحفاظ على الهوية الفلسطينية من خلال العديد من الأنشطة المختلفة التي تعزز قيم وتراث الشعب الفلسطيني أمام ممارسات الاحتلال الهادفة إلى طمس هويته الوطنية وحيث أن المرأة الفلسطينية هي شريكة الرجل في مشروع النضال الوطني فقد قدمت هذه المؤسسات الكثير من المشاعر الهادفة إلى تنمية المجتمع الفلسطيني وتعزيز مكانة المرأة وتمكينها في مجالات الحياة كافة (**قاسم ، 2020**) .

وترى الباحثة أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني استكمالاً لدورها التاريخي فهي تسعى لتحقيق الديموقراطية وتحقيق النظام والانضباط في المجتمع والوساطة والتوفيق بين الحكومة والشعب وحماية حقوق المرأة الفلسطينية في كافة المجالات بما يحقق مصالح المجتمع ومصالح الدولة للوصول إلى تنمية شاملة ، حيث ذكرت نائبة ممثل الاتحاد الاوروبي السيدة ماريا فيلاسكو " كما أوردته البوابة الإعلامية للمنظمات الأهلية الفلسطينية (2022) أن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ليست امتيازًا ولكنها حق أساسي من حقوق الإنسان، حيث ان تدخلها يجعل من العملية الاقتصادية "اقتصادا ذكيا" حيث تساهم مشاركة المرأة في سوق العمل في النمو وتقوية الاقتصادات .

كما أن علاقة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين توضحها وزارة شؤون المرأة في استراتيجيتها بين عامي **2022 -2017** (**2023**) من خلال العمل بشكل مباشر على قضايا تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال التوعية وبناء القدرات والضغط والمناصرة لإقرار تشريعات وسياسات في هذا المجال ، وكذلك في مجال تنظيم النساء والدراسات والفاع القانوني والرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان وخاصة حقوق المرأة . كما تعمل المؤسسات أيضاً في تقديم خدمات قطاعية في الصحة والاقتصاد والعمل والتدريب والتعليم والرياضة وقضايا الطفولة . لذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني كافة وخصوصاً تلك التي تعنى بالشأن النسوي لم تأل جهداً في سبيل تعزيز مشاركة المرأة في ميادين الحياة العامة والسياسية ، وأنها تضطلع بأدوار هامة تهدف إلى تعزيز المشاركة النسائية وتفعيلها في كافة مؤسسات المجتمع (**سناقرة ، 2016**) . كما أن القانون الأساسي الفلسطيني ، إضافة إلى وثيقة الاستقلال ، والوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية ، ضمنوا المساواة التامة لأفراد المجتمع كافة ، بغض النظر عن الجنس ، أو أي اعتبارات أخرى . كذلك تتضمن الخطط عبر القطاعية ، وأجندة التنمية المستدامة ، مبدأ المساواة التامة للفئات الاجتماعية كافة (**سعادة ، 2022**) . لكن المتتبع لحالة المرأة في المجتمع الفلسطيني ، و رغم أنها تشكل ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من فرص التعليم المتاحة لها، وتوليها العديد من المناصب الوزارية وعضوية المجلس التشريعي والوظائف الإدارية العليا والقضاء – إلا أن مساهمتها في القوى العاملة ما زالت محدودة؛ نتيجة تدني مستوى الخبرة العملية لديها والتمييز الذي يمارسه المجتمع بحقها في الحصول على فرص العمل، مقارنة بالرجل؛ ونتيجة للموروثات الاجتماعية التي تدفع بالكثير من الأسر الفلسطينية إلى عدم السماح لها بالخروج للعمل، إضافة إلى أمور تتعلق بها كأنثى، كالزواج، والحمل، والولادة (**رؤيا ، 2022**) . كما أن مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المجتمع الفلسطيني لا تزال محدودة وفقاً لإحصائية الجهاز المركز الفلسطيني لعام 2020 ، حيث أظهرت البيانات أن ٥% من أعضاء المجلس المركزي، و ١١% من أعضاء المجلس الوطني، و١٣% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و ١١% نسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي،

كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل ١٦ محافظ ، أما على مستوى البلديات حيث لا يوجد أي امرأة رئيسة بلدية في البلديات المصنفة (B+A)، اما بالنسبة للبلديات المصنفة C فإننا نجد أن هناك ثلاث رئيسات بلدية مقابل ٩٧ للرجال . وحوالي ٩١% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم رجال، مقابل ٩% من النساء، أما عن أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت النسبة ٩٦% من الرجال، مقابل ٤% فقط من النساء في فلسطين للعام ٢٠١٩، وحوالي ٨% فقط نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية مقابل ٩٢% للرجال، ويشكل وجود النساء ولو بنسبة قليلة مؤشراً على إمكانية زيادة النساء في هذا القطاع، وترتفع النسبة للنساء كعضوات في النيابة الشرعية لتبلغ ٧١% مقابل ٢٩% للرجال للعام ٢٠١٩ (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2022**) .

وفي ضوء ما سبق ، ولأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في حل مشكلات المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية وغيرها ، والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في هذه المجالات ، وأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين في تلك المجالات في مجتمعنا الفلسطيني ، من خلال دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ، وبما يتناسب مع الهدف من وجودها ودورها منذ نشأتها في فترة الانتداب البريطاني ، وطبيعة عملها في المجتمع الفلسطيني العشائري ، وحاجة الاقتصاد الفلسطيني لمشاركة الجنسين في العملية التنموية وغيرها من العوامل ، جاء الحديث عن واقع منظمات المجتمع الفلسطيني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في فلسطين .

2.1 مشكلة الدراسة :

تعاني مجتمعاتنا العربية ومنها المجتمع الفلسطيني من بعض العادات والتقاليد السلبية كالتمييز ضد المرأة في كافة مجالات الحياة ، على الرغم من أن ديننا الحنيف أعطى المرأة الحرية في العمل والحرية بالقيام بكافة مجالات الحياة ، وتكفل بحقوقها، حيث جاء في سورة النساء الآية ﴿ ولا تتمنوا ما فضّل الله به بعضكم على بعض، للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن، وسئلوا الله من فضله، إنّ الله كان بكل شيء عليماً ﴾ (**النساء : من الآية 32**) . كما و حظيت قضايا المرأة باهتمام كبير على جميع المستويات عالمياً ومحلياً ، حيث يمارس المجتمع الدولي بهيئاته ومؤسساته دوراً أساسياً في النهوض بالمرأة وتحسين حالتها ، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها ، وذلك من خلال منظومة متكاملة من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية تسعى الأمم المتحدة من خلالها تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة (**قنيبر ، 2020**) . لذلك ، تعد المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة اقتصادياً من العوامل الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (**منظمة العمل الدولية ، 2017**) . وهذا يتناسب مع رؤية وحدة النوع الاجتماعي في فلسطين ، والتي تنادي بمجتمع فلسطيني

يتمتع فيه النساء والرجال والفتيات والفتيان بحقوق المواطنة والفرص المتساوية في كافة المجالات من أجل تحقيق الحياة الكريمة للجميع والتي لن تحقق الا في ظل مجتمع فلسطيني ديمقراطي (**الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، 2022**) . كما أن منظمات المجتمع المدني تعمل على تقديم خدماتها ونشاطاتها مجاناً وبدون ثمن للأفراد في المجتمع ، ومن الأمثلة على ذلك رعاية النساء والأطفال والمرضى إضافة لدعم الشباب والطلاب ، ومن هنا تبقى هذه المنظمات بعيدة عن سلطة وهيمنة الدولة وهنالك قسم آخر منها أهلية يعمل في مجال الرعاية والاغاثة الانسانية والتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية والرياضية والبشرية ، إضافة لحقوق الانسان وحقوق المرأة (**أبو عدوان ، 2013**) . ومن مظاهر التمييز بين الجنسين التي يوضحها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020) أن فجوة الأجور بين الجنسين 26.6 % أي نحتاج زيادة أجر النساء بما نسبته 26.6 % على أجرها حتى نجسر فجوة الأجور بين الجنسين . كما ويضيف المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات (2020) بأن محافظة الخليل سجلت أعلى نسبة في محافظات الضفة من تعنيف المرأة، بواقع 37%، تليها محافظة جنين 27%، وأقلها محافظة القدس 11%، فيما كانت النسبة الأعلى في قطاع غزة في محافظتي خانيونس وغزة 41% و 40% على التوالي، والنسبة الأدنى في دير البلح 30%. وعليه تتحدد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي : **ما هو واقع منظمات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ؟**

3.1 مبررات الدراسة :

تم إعداد هذا البحث استنادا للعديد من المبررات اهمها :

1- تعزيز نتائج الدراسات المتعلقة بموضوع البحث وخصوصا المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني .

2- بعد العديد من السنوات من عمل منظمات المجتمع المدني ، لذلك من المهم بيان دور منظمات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين

3- خصوصية محافظة الخليل بسبب مدى تأثير العشائرية والأحزاب الإسلامية وتعزيز التمييز بين الجنسين ضد المرأة .

4- اهتمام الباحثة بموضوع البحث كونها موظفة داخل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ، وتعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين .

4.1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في كونه محاولة جادة لتقديم إضافة نوعية للأبحاث التي تناولت مشكلة التمييز بين الجنسين كونها تمس حياة المواطن الفلسطيني، في مجالات كثيرة سواء أكانت مالية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية، خدماتية ، ويعتبر هذا البحث وفي حدود معرفة الباحثة ، من الدراسات المهمة التي تتناول واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين ، حيث يتوقع من خلال هذه الدراسة التوصل إلى نتائج توضح الدور الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني في الحد من التمييز الجنسي في محافظة الخليل ، ووضع توصيات يمكن الأخذ بها من قبل الجهات صاحبة القرار في هذا المجال من خلال وضع مقترحات للحل تتضمن برامج وأنشطة عملية .

5.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، ثم التوصل لآليات مقترحة لتطوير وتحسين هذا الدور وينبثق عن الهدف العام للبحث عددا من الأهداف الفرعية وأهمها:

1- الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

2- إظهار أثر منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل على الحد من التمييز بين الجنسين .

3- توضيح أهم التحديات والمعيقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين .

4- معرفة دور بعض المتغيرات مثل (الجنس ، المؤهل العلمي ، الحالة الاجتماعية ، العمر ، مكان السكن) على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين .

6.1 أسئلة الدراسة :

تمثل أسئلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي : " ما هو واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين من وجهة نظر المستفيدين والعاملين في منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل ؟ " **وينبثق عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية أهمها:**

1- ما هو دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ؟

2- ما هو أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ؟

3- ما هي أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ؟

4- هل توجد فروق في استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغيرات (الجنس ، المؤهل العلمي ، الحالة الاجتماعية ، العمر ، مكان السكن) .

7.1 فرضيات الدراسة :

وللتعرف على دور خصائص عينة المبحوثين على اجاباتهم، تم تبني الفرضيات الاحصائية التالية ذكرها :

الفرضية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (الجنس) .

الفرضية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (المؤهل العلمي) .

الفرضية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية) .

الفرضية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (العمر) .

الفرضية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (مكان السكن) .

8.1 حدود الدراسة :

1.8.1 الحدود البشرية : تطبق الدراسة على عينة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد بين الجنسين في محافظة الخليل وأيضا على المستفيدين من هذه المنظمات .

2.8.1 الحدود المكانية : تطبق الدراسة في محافظة الخليل .

3.8.1 الحدود الزمانية : تطبق الدراسة في الفترة الواقعة بين كانون الثاني إلى كانون الأول لعام 2022 .

4.8.1 الحدود الموضوعية : تتمثل في واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

9.1 التعريفات الاصطلاحية والاجرائية لمصطلحات الدراسة :

منظمات المجتمع المدني : هي ذلك المجتمع الذي يتكون من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة ، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية كالمشاركة في عملية صنع القرار ، مثال ذلك الأحزاب السياسية ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة ، ومنها لأغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ، أهمها تحقيق التنمية البشرية **(أبو عدوان ، 2013)** .

وتعرف الباحثة منظمات المجتمع المدني اجرائياً كما يلي : هو ذلك المجتمع المؤسساتي الذي يمارس دوره لمساندة الدولة من خلال نشر الوعي الثقافي للحد من التمييز بين الجنسين .

التمييز بين الجنسين : هو المعاملة غير العادلة للأشخاص على أساس جنسهم أو نوعهم الجنساني **(مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2021)** .

وتعرف الباحثة التمييز بين الجنسين اجرائياً كما يلي : هو التفرقة أو الاستبعاد أو التقييد الذي يتم ضد المرأة بصور وأشكال مختلفة ، تمنعها من التكافؤ مع الرجل .

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تمهيد :

تضمن هذا الفصل عرضاً مفصلاً للإطار النظري والدراسات السابقة ، تناول الجزء الأول منه العرض عن متغيرات الدراسة الرئيسة المتمثلة في : مفهوم منظمات المجتمع المدني ، ووظائفها ، ونشأتها ، ومراحل تطورها ، ومفهوم التمييز بين الجنسين ، وأبرز النظريات المفسرة له ، أما الجزء الثاني من هذا الفصل ، فيتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بالبحث الحالي ، حيث تضمنت دراسات عربية وأخرى أجنبية .

1.1.2 المجتمع المدني :

ارتبط بروز مصطلح المجتمع المدني مع ظهور نظرية العقد الاجتماعي وفلسفة الحق الذي نادى رواد هذه النظرية بضرورة تجاوز ما كان يطلق عليه آنذاك بالحق الطبيعي ، أو الحق الإلهي (الحكم الثيوقراطي) ، وعملوا على ارساء الدعائم الأولى للحكم الديموقراطي المؤسس على التعاقد بين الحاكم والمحكومين ، وفي العصر الحديث أصبح مصطلح المجتمع المدني من أكثر المصطلحات وأشدها استمرارية وبروزاً في حقل المجتمع والسياسة ، إذ أصبح المجتمع المدني وما يرافقه من منظمات هي الصورة الأساسية التي تعبر عن حضارة ورقي الدولة (**أبو عدوان ، 2013**) . حيث يعد "المجتمع المدني" القطاع الثالث من قطاعات المجتمع، إلى جانب الحكومة وقطاع الأعمال، ويتكون من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويقدر عدد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بنحو ٤٦١٦ منظمة، بواقع ٤٢% في الضفة، و٣١% بالقطاع، و١٤% خارج فلسطين، و١١% في القدس، و٢% في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨، وتصنف حوالي ٦٠% على أنها منظمات "قاعدية" أو مساندة ذاتية"(**المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات ، 2020**) . ولقد تنوعت اهتمامات منظمات المجتمع المدني وفقاً لبرنامج عملها وخططها ونمطها ، وهي تعمل في مجالات متنوعة منها انسانية واجتماعية ، وفي مجال التنمية والتربية (**أبو عدوان ، 2013**) . كما أن الحيز المتاح للمجتمع المدني يتمثل في المكانة التي تشغلها الجهات الفاعلة في المجتمع ؛ البيئة والاطار الذي يعمل المجتمع المدني من خلالهما ؛ والعلاقات السائدة فيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع وكل من الحكومة والقطاع الخاص وعامة الجمهور (**الحسين ، 2014**) . لذلك فإن تدعيم دور المجتمع المدني ، بتكويناته المختلفة، لا سيما المنظمات التطوعية والمنظمات الجماهيرية ، يمثل أحد أهم الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين من أجل الحد من التمييز بين الجنسين (**المركز الدولي للدراسات والبحوث : 2023**) .

وترى الباحثة أن المجتمع المدني الفلسطيني بكل مكوناته له دور بالغ الأهمية في التغيير الإيجابي في الساحة الفلسطينية وخصوصا بما يتعلق بقضية الحد من التمييز بين الجنسين باختلاف الأنشطة والأساليب المتبعة من اجل التغيير الاجتماعي الايجابي ، الذي يساعد المجتمع الفلسطيني بشكل عام ومجتمع محافظة الخليل بشكل خاص .

1.1.1.2 مفهوم المجتمع المدني :

لقد استعملت عبارة المجتمع المدني في الفكر الغربي ، من قبل المدرسة الكلاسيكية خلال فترة النهضة الأوروبية حتى القرن الثامن عشر ، للتعبير عن المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد وأفرز الدولة ، فالعبارة كانت تدل طوال الفترة على المجتمع والدولة معاً ، لذا فالمجتمع المدني كان يعني في البداية ذلك المجتمع البشري الذي خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي . أما حالياً فقد تنوعت التعاريف التي تناولت هذا الموضوع (**رابحي وخاليدة ، 2017**) . كما ويعرف البشري (2023) المجتمع المدني : بأنه جملة " المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة منها ، أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن المصالح المشتركة لأعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية ، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية " . وبالتالي ، يمكن القول بأن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية ، النقابات العمالية ، الاتحادات المهنية الجمعيات الثقافية والاجتماعية . بينما يعرف بلبكاي والمختار (2015) المجتمع المدني بأنه : مجموعة التنظيمات الحرة التي توجد بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وتضم مؤسساته المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات والمعاهد والجامعات المهنية والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافية والنوادي الاجتماعية ، ومن أهم أركانه التركيز على الفعل الإرادي والاعتماد على الأخلاقيات . كما ويعرف شمعون (2021) المجتمع المدني بأنه : تنظيمات المجتمع المعبرة عن المطالب والمصالح والثقافة السائدة والتي قد تكون في حالة مصالحة مع السلطة السياسية أو في تعارض معها . وتعرف الباحثة المجتمع المدني اجرائياً كما يلي : هو جميع المؤسسات التي تعمل بصورة مستقلة عن سلطة الدولة من خلال تقديم برامج ومشاريع الحد من التمييز ضد المرأة .

2.1.1.2 نشأة مفهوم المجتمع المدني : حيث **أن** هناك ثلاثة توجهات فكرية حكمت تطور مفهوم المجتمع المدني (مفتي ، 2014) وهي :

التوجه الأول : " الكلاسيكي " وهو التوجه الذي ربط أو ساوى بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي .

أما التوجه الثاني : وهو التوجه المرتبط بالحداثة والتنوير الأوروبي فربط بين المجتمع المدني والمصلحة الفردية ، والمنافسة الاقتصادية والحرية . ويضيف بلبكاي (2015) أن الفكرة الأساسية التي ميزت مفكري التنوير هي أن البشر يستطيعون أن يبلغوا قدراً من الكمال على الأرض ، وذلك من خلال سيطرة الانسان على الطبيعة ، والبعد عن الميتافيزيقيات .

أما التوجه الثالث : فقد عد المجتمع المدني ميدانياً يسهم في ترسيخ الحرية والعمل على تقييد سلطة الدولة ومؤسساتها .

3.1.1.2 التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين :

ارتبط عمل المجتمع المدني الفلسطيني تاريخياً بالمتغيرات الجيوسياسية ، وظل رافداً هاماً من روافد العمل الوطني ، وداعماً ومسانداً أساسياً للحركة الوطنية الفلسطينية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ، واحتلال فلسطين في العام 1917 م ، وإعلان الانتداب البريطاني عليها عام 1922 ، وقيام دولة اسرائيل في عام 1948م على 78% من التراب الفلسطيني . ومروراً بفترة الادارة الاردنية والمصرية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وانتهاء بالاحتلال الاسرائيلي لبقية فلسطين عام 1967 م ، ثم قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1965 وتشجيعها للعمل الأهلي التطوعي في بداية السبعينيات . ومع إنشاء السلطة الفلسطينية عام 94 بعد اتفاقية أوسلو ظهرت أدوار جديدة للمجتمع المدني لها بعد تنموي أكثر منه سياسي (**أبو سلطان ، 2013**).

و تقسم رؤيا (2001) فترات تطور المجتمع المدني الفلسطيني من خلال (4) مراحل كما يلي :

- المرحلة الأولى: ما قبل نكبة 1948 :

وقد عرفت هذه المرحلة تعاظماً في تأسيس الأحزاب والنوادي والجمعيات، بالإضافة إلى انتفاضات وهبات وثورات، إلا أن هذا النهوض وهذه الحيوية في المجتمع المدني لم يكونا في مواجهة سلطة وطنية، بل في مواجهة قوات الاحتلال، وبالتالي زالت الفوارق بين ما هو سياسي وما هو مدني اجتماعي.

- المرحلة الثانية: 1948- 1965 - مرحلة التيه الوطني :

أدى الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام ١٩٤٨، إلى إضفاء خصوصيات جديدة على واقع حال الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى خصوصيته الأولى، وتكمن الخصوصية الجديدة في تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني وبعثرته في مواقع جغرافية متباعدة. بحيث لم يلحظ ما يدل على وجود مجتمع

مدني مستقل أو حركة وطنية فلسطينية مستقلة ، ما عدا ما سُمح به للفلسطينيين من مشاركة في تنظيمات سياسية أو نقابية في بعض البلدان العربية ، كالأردن.

- المرحلة الثالثة: من 1964 إلى قيام الحكم الذاتي 1994 :

تميزت هذه المرحلة باستعادة الحركة الوطنية الفلسطينية لحيويتها، ذلك أن تيقظ الشعور الوطني الفلسطيني، وانطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة والهزيمة العربية في حرب ٦٧، كل ذلك أعاد الحيوية للمجتمع الفلسطيني، ودفع بحركته الوطنية التي تمثلها م . ت . ف إلى تعزيز علاقتها بالمجتمع الفلسطيني في أرض الشتات ووضعه تحت إشرافها،. حيث عرفت هذه المرحلة بروز العشرات من الأحزاب والتنظيمات السياسية، وكذا النقابات والجمعيات والنوادي .

- المرحلة الرابعة: ما بعد اتفاقية أوسلو وقيام الحكم الذاتي:

عرف المجتمع الفلسطيني، والمجتمع المدني/ السياسي خصوصاً، تحولاً جذرياً في هذه المرحلة ، فالعملية سعت إلى نقل المجتمع الفلسطيني من مرحلة الثورة والنضال، إلى مرحلة المراهنة على الحلول السلمية؛ وبالتالي إنهاء الثورة وحالة الحرب مع الكيان الصهيوني، مع ما يترتب على ذلك من تغير في وظيفة المؤسسات المدنية والسياسية التي ظهرت في مرحلة الثورة، وهكذا لاحظنا منذ توقيع اتفاقية أوسلو ظهور (مجتمع مدني) حيوي يمارس دور المعارضة في مواجهة السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، وقوات الاحتلال من جهة أخرى **ويمكن حصر فعاليات المجتمع المدني في هذه المرحلة بما يلي:**

1-مؤسسات المجتمع المدني التابعة للمعارضة السياسية . حماس والجهاد الإسلامي خصوصا . وهذه المؤسسات متعددة : نقابات، جمعيات، اتحادات، مؤسسات دينية، تعليمية وخيرية، ومما يجب التنبيه له في هذا السياق أن أهمية هذا النوع من المجتمع المدني لا تكمن في قوته التنظيمية والتأسيسية بل في قدرته التعبوية ذلك أن سنوات الاحتلال علمت الجماعات الإسلامية كيف تحافظ على وجودها وتمارس مهامها بشكل سري .

2- مؤسسات المجتمع المدني التي تمارس نشاطها في ظل الاعتراف بشرعية السلطة، وهذه تتفاوت ما بين اتحادات شعبية، وجمعيات ومنظمات لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى شخصيات وطنية لها وزن في الساحة الوطنية ، والجزء الأكبر منها هي التي كانت تابعة لـ م. ت. ف ، وحولت نشاطها إلى نشاط مدني/ سياسي.

3- منظمات واتحادات غير حكومية ذات انتماءات وعلاقات متعددة داخلية وخارجية، ويفوق عدد هذه المنظمات في مناطق الحكم الذاتي ٢٠٠٠ منظمة ، أهمها منظمات تطوعية ، ومنظمات حقوقية، ومنظمات ذات صبغة اجتماعية وأخرى ذات طابع ديني.. الخ.

وترى الباحثة أن منظمات المجتمع المدني كلما ابتعدت عن أجندات التمويل الخارجي والارتباط الوثيق بسياسات السلطة كلما كان لها الاستقلالية في تنفيذ مهامها وما يتبعه من اثر إيجابي على المجتمع وخصوصا بما يخص موضوع الحد من التمييز بين الجنسين .

4.1.1.2 وظائف المجتمع المدني : يقوم المجتمع المدني بعدة وظائف ، سواء على مستوى الوحدات الصغرى أو المتوسطة أو الكبرى ، فهو إذاً يقدم اسهامات في كافة المجالات ، فالمواطنين ينشؤون هذه المنظمات في مجتمعاتهم ، انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم ، وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية ، فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة ، هذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها لممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع (**خضرون وآخرون ، 2018**) . وبالتالي تتعدد وظائف المجتمع المدني وأدواره ، وهذا التعدد يفسر مدى أهميته عموماً وبالأخص للمجتمعات النامية بحكم الوظائف التالية (شحادة ، 2015) :

1- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع : فهو أداة لضبط سلوك الأفراد والجماعات والتعامل فيما بينهم . ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها . ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم واستمرارهم في المنظمة .

2- تحقيق الديموقراطية : من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ، ترسي احترام قيم النزوع للعمل الطوعي ، والعمل الجماعي ، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر ، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي ، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية ، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات ، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديموقراطية . ويضيف موقع جدلية (2013) أن "مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، التي يبلغ عددها حوالي خمسة ألاف منظمة ، تلعب دوراً توعوياً في مجالات متعددة مثل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والنوع الاجتماعي والحكم الرشيد وقضايا الديمقراطية. وتقدر دخل برامجها المنفذة بنحو سبعمائة مليون دولار." . كما ويشير المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) (2023) إلى أنه في الحالة الفلسطينية تتعدد قراءات مفهوم المجتمع المدني، وتتباين وجهات النظر حول دوره في عملية التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية واستكمال مهمات التحرر الوطني، فمن حيث القيمة التحليلية للمفهوم، ثمة من لا يرى جدوى في استخدامه لما ينطوي عليه من خلط للظواهر الاجتماعية والسياسية وللوظيفة الدعائية والأيديولوجية التي يحملها في سياق البيئة الدولية الراهنة . وثمة من يعتقد بعكس ذلك، ويرى أن مفهوم المجتمع المدني يمكن أن يسهم في تحليل الواقع الفلسطيني وفحص درجة تطوره ورهاناته المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، فثمة تباين في الرأي حول إمكانية وجود مجتمع مدني فلسطيني في ظل انعدام

السيادة وغياب الدولة وتشرذم المجتمع الفلسطيني، وحول التكوينات التي يشملها المفهوم في الحالة الفلسطينية، وحول طبيعة ووظيفة ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وعلاقتها بالسياسة والسلطة والأحزاب ومصادر التمويل الأجنبية .

وترى الباحثة أنه ومن خلال خبرتها في العمل في منظمات المجتمع المدني أن النساء اللواتي كن يعانين من معيقات تجاه المشاركة مع منظمات المجتمع المدني أهمها مشاكل مع الزوج والأهل وخصوصاً أهل الزوج ، أصبحت بعد مشاركتها مع منظمات المجتمع المدني تشارك في انتخابات المجالس القروية بشكل ديموقراطي ، وأصبحت العديد منهن تقود السيارة ، ويشاركن في أنشطة وبرامج خارج منطقتهن وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في كافة المجالات .

3- التنشئة الاجتماعية والسياسية : وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على غرس مجموعة من القيم والمباديْ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته ، وعلى رأسها قيم الانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية ، والمبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع كله ، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة .

4- وظيفة تجميع المصالح : تتبلور من خلال مؤسسات المجتمع المدني مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها ، وتمكنهم من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف ، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية وسائر المنظمات الدفاعية . من خلال هذه الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى ، وتكشف هذه البرامج المطلبية للأعضاء عن وحدة مصالحهم وأهمية التضامن بينهم لحمايتها ولتنفيذ البرامج المطلبية التي تعبر عنها . ومن خلال تحركهم لتنفيذها يكشفون أهمية التضامن بينهم لحمايتها ولتنفيذ البرامج المطلبية التي تعبر عنها . ومن خلال تحركهم لتنفيذها يكتشفون أهمية التضامن ويكتسبون فترة متزايدة على التفاوض مع الأطراف الأخرى . وبهذا فإن وظيفة تجميع المصالح لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لمؤسسات المجتمع المدني ، بل تمتد إلى المجتمع كله فتوفر لأعضائه هذه الخبرات الهامة لممارسة الديموقراطية السياسية .

5- الوساطة والتوفيق : أي التوسط بين الحكومة والشعب من خلال توفير قنوات للاتصال ، ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية ، وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية ، إذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب ، التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة ، وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة . ويضيف عثمان وعرفان (2014) أن منظمات المجتمع المدني

من خلال هذا الاطار فإنها تسعى إلى الحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل في المجتمع .

6- وظيفة حسم الصراعات وحلها : لقد عملت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على تنفيذ العديد من المشاريع التي تسعى لتمكين المجتمع الفلسطيني في المناطق الريفية لمحاربة العنف ضد المرأة ، وتحفيز المجتمع بكافة شرائحه لتبني محاربة العنف ، وفي هذا المجال برز دور جمعية المرأة الريفية التي ساهمت في تعزيز دور المرأة في المجتمع الفلسطيني ، حيث ساهمت الجمعية في العمل على نجاح 27 سيدة من أعضاء النوادي النسوية التابعة للجمعية بأن يكن ضمن المجالس القروية في مواقعهن في الانتخابات المحلية التي جرت في أواخر عام 2012 (**أبو عدوان ، 2013**) .

7- التعبير والمشاركة الفردية والجماعية : وجود المجتمع المدني يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم ، والتعبير عن مصالحهم بحرية وسلمية ، حتى لو كانت تعارض الحكومة ومصالحها .

كما أن حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحق المشاركة في الشؤون العامة هي حقوق الانسان التي تمكن الشعوب من تبادل الأفكار وتكوين أفكار جديدة والاشتراك سوية ومع آخرين للمطالبة بحقوقهم (**الحسين ، 2014**) . ويشير التميمي (2013) إلى أن منظمات المجتمع المدني تبدأ بتحقيق تعديلاً في توازنات القوى عندما تهيمن رؤيتها الثقافية على الرأي العام وعندما تصبح روايتها ورؤيتها هي الأكثر مصداقية والتي تلتف حولها الجماهير بقطاعاتها الاجتماعية المختلفة ، ومن هنا فإن التراكم الثقافي الذي تحدثه هذه المنظمات له دور رئيسي بإقناع القطاعات الجماهيرية من أجل تحقيق عملية التغيير الاجتماعي سواءً من أجل مساحة الديموقراطية والحرية أو بهدف الدفاع عن حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة .

8- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها : مع قدوم الثمانينيات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي ، وخصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي وتوفير خدمات التعليم والعلاج ، وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة ...الخ . هنا كان لا بد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ .

كما أن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار ، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع ، كما أن المجتمع يعتمد

على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات (**بلبكاي ، 2015**) .

9- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين : وهي تقوم بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع (**عثمان وعرفان ، 2014**) . وتتنوع أشكال المساعدة تلك ما بين مساعدات مالية وأخرى خدمية ، كبناء المدارس أو المستشفيات لتوفير خدمات التعليم أو العلاج مجاناً أو بأسعار رمزية تناسب أصحاب الدخول المنخفضة ، مع تقديم المعونات إلى الأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعوقين وأسر السجناء بإقامة مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية وتمويل مشروعات صغيرة لإعالة الأسر التي لا عائل لها ، أو اقامة دورات تدريب لرفع المهارات ، مثل تعليم الفتيات حياكة الملابس ..الخ .

10- الحوكمة الرشيدة : إنه ومن خلال الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني وتنظيماته على المستويات الثلاث (المحلي – الوطني – العالمي) فهو يكرس فعلياً الأبعاد التي يتأسس عليها مفهوم الحكم الراشد والانتقال من " المركزية إلى اللامركزية " ، ومن " وتوجيه القطاع العام " إلى " التعاون بين القطاع العام والخاص " ومن " دولة إعادة التوزيع " إلى " الدولة المنظمة " ، وفي نفس هذا الاطار يقول Olivier Roy بأن المجتمع المدني هو نموذج لبناء فضاء مدني من الأسفل ، يستطيع من خلال مستوى معين من التفاعلات أن يؤسس للدولة الديموقراطية (**خيرة ، 2023**) . حيث تمثل المشاركة في الحوكمة وحوار السياسات طريقتين لبناء ودعم بناء الدولة و تعزيز سيادة القانون. حيث تعتبر هذه المسألة هامة وذات مغزى لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني . لسببين أولهما صعوبة تطوير مؤسسات الدولة تحت الاحتلال ، وثانياً أن تركيز منظمات المجتمع المدني على " العمل السياسي " مقتصر على قضايا مرتبطة بحالات الطوارئ كالأعمال المتعلقة بحماية الناس من انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب من قبل قوات الاحتلال أو السلطة الفلسطينية أو حوكمة الأمر الواقع في قطاع غزة ، وتلك المتعلقة بمكافحة الفساد (التي ترتفع نسبتها ، خاصة في مواقف النزاع أو المواقف التي يكون فيها الوصول إلى الموارد مرتبطاً " بالعلاقات الشخصية " كالصداقة والانتماء السياسي وما إلى ذلك) . وفي الواقع ، فإن منظمات المجتمع المدني قد شاركت تقليدياً في حماية حقوق الانسان ، وفي السنوات الأخيرة دعت إلى انشاء عدد من " مؤسسات المساءلة " ، المتخصصة في مكافحة الفساد (منها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان أو الهيئة الفلسطينية لمكافحة الفساد) (**كوستانتيني ، 2015**) .

وترى الباحثة أن التزام منظمات المجتمع المدني بالعشر أدوار أعلاه يحقق الرفاهية والارتقاء بالمجتمع الفلسطيني مما يسهم في تحقيق التنمية ومعالجة قضية التمييز بين الجنسين وفقاً للمعايير القانونية المتصلة بعمل المجتمع المدني .

5.1.1.2 يوضح الحسن (2014) المعايير القانونية المتصلة بعمل المجتمع المدني كما يلي :

يجب دعم بيئة آمنة ومواتية لعمل المجتمع المدني تستند إلى اطار قانوني وطني متين يرتكز على القانون الدولي لحقوق الإنسان . وتعد حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي ، والحق في المشاركة في الشؤون العامة حقوقاً تمكن الناس من الحشد لصالح التغيير الايجابي . وينبغي تمتع كل شخص بهذه الحقوق ، بشكل فردي أو بالاشتراك مع غيره ، حيث أنهم يشكلون محور النشاط المدني .

تتضمن معظم الأدوات الأساسية الدولية لحقوق الإنسان أحكاماً ذات صلة مباشرة بحماية الحريات العامة ، **وتشير جميعها إلى مبدأ عدم التمييز :**

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المواد 19 ، 20 ، 21) .

2- المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث ينص على الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات ، والمشاركة في الحياة العامة (المواد 19 ، 21 ، 22، 25) .

3- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيث تنص على حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية (المادة 3) .

4- الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري حيث تحظر التمييز المبني على الرأي والتجمع وتكوين الجمعيات ، وادارة الشؤون العامة (المادة 5) .

5- اتفاقية حقوق الطفل حيث تنص على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي (المادتان 13 ، 15) .

6- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة حيث تكفل الحق في حرية التعبير والرأي ، والوصول إلى المعلومات ، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة ، وكذلك الحياة الثقافية (المواد 21 ، 29 ، 30) .

7- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القصري حيث تنص على الحق في تشكيل منظمات وجمعيات هدفها يكون الاسهام في تحديد ظروف حالات الاختفاء القسري ومعرفة مصير الأشخاص المختفين ، وفي مساعدة ضحايا الاختفاء القسري ، وحرية الاشتراك فيها (المادة 24) .

8- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم حيث تنص على الحق في تكوين الجمعيات (المادة 26) .

وترى الباحثة أنه وبالرغم من كم الاتفاقيات والقوانين التي تكفل وتحمي حقوق المجتمع المدني في فلسطين الى ان هناك العديد من الانتهاكات والمعيقات التي تواجه هذه المنظمات ولا سيما عراقيل وهجمات الاحتلال وتعطل العملية الديمقراطية في فلسطين .

6.1.1.2 آليات ممارسة مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي لدورها في حماية حقوق الانسان وحرياته كما يبينها رابحي وخاليدة (2017) :

1- البرامج التربوية والتدريبية : تمتلك منظمات المجتمع المدني في سبيل حماية الحقوق والحريات إمكانية تنظيم الأيام الدراسية والملتقيات والندوات واللقاءات وكل اللقاءات المرتبطة بنشاطاتها . ويربط قاسم (2020) البرامج التدريبية بمفهوم التنمية حيث ان هدف البرامج التدريبية هو الاسراع في عملية التنمية كما إن هذه البرامج تساهم في تعظيم الجهود التي تبذلها المرأة من أجل الحصول على حقوقها وتمكينها في المجتمع كما أن هذه البرامج التدريبية لها دور كبير في حل المشكلات التي تواجه المرأة وتعيق من سير عملية التنمية .

وترى الباحثة من خلال خبرتها في العمل مع منظمات المجتمع المدني أن النساء اللواتي التحقن بالدورات التدريبية التي تعقدها منظمات المجتمع المدني حول قضايا المرأة وحقوقها زادت ثقافتها بحقوقها وتعززت شخصيتها ، وتوصلن إلى أن المرأة والرجل لهما حقوق وواجبات متكاملة في المجتمع . حيث يشير أبو عدوان (2013) إلى أن الأفراد الممكنون يكونون أكثر قدرة على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم .

2- التحسيس : تعتبر وظيفة التحسيس والإعلام من الوظائف الكلاسيكية الأكثر شيوعاً لتشكيلات المجتمع المدني وقد تتم هذه المهمة عن طريق الاتصال المباشر والعمل الجواري كأحد الاستراتيجيات الميدانية التي تعتمد من أجل رفع مستوى الوعي والحس الانساني ، أو عن طريق الندوات والمحاضرات العامة .

3- عقد الاجتماعات : على سبيل المثال يمكن لكل هيكل نقابي عمالي أن يعقد اجتماعات داخل المؤسسة وبالذات في الأماكن المحددة لهذا الغرض ، ولحسن سير العمل النقابي فيجب أن تعقد الاجتماعات خارج أوقات العمل .

7.1.1.2 المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني :

تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تحديات عديدة، من أبرزها: ضعف البنى التنظيمية والمهنية ومشاكل داخلية في الانظمة واللوائح وضعف في الهياكل التنظيمية ومركزية القيادة الداخلية، علاوة على توسعة المشاركة المجتمعية والشعبية والفئات المستفيدة، وضعف الشفافية وتراجع ممارسة العمل التطوعي وضعف تبني الاولويات التنموية الوطنية ، كما لا يمكن تجاهل عرقلة الاحتلال لتنفيذ

برامجها ومشاريعها أو إغلاق بعض منها، بالإضافة إلى الشروط التي تطلبها الجهات الممولة على غرار " نبذ الإرهاب ". وفضلاً عن ذلك تشكل المنافسة مع السلطة الفلسطينية على الحصول على مصادر الدعم إشكالية كبيرة للعمل التنموي. وتأتي هذه التحديات في ظل غياب السلطة التشريعية وتزايد الازمات الحقيقة داخل المجتمع الفلسطيني من بطالة وفقر وغيرها (**جدلية ، 2013**) . وبالاطلاع على واقع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نجد أنها تعاني من بعض المشاكل المؤسسية ومنها (**دنيا الوطن ، 2005**) :

1- ارتباط نشأة هذه المؤسسات بنشاط شخصي :

بحيث تصبح المؤسسة بيد شخص واحد، وحينها يغلب على هذه المؤسسة طابع المرحلية، إذ أنها تتوارى وتختفي بغياب الشخص المؤسس، مما يجعل من إمكانية قيامها بدور تنموي احتمال ضعيف وذلك لأن العملية التنموية بحاجة إلى استمرارية في العمل وشمولية في التغطية ورؤية واضحة في الأسس .

2- **غياب التجانس والتكامل بين أعضاء المؤسسة :**

وهذا ناجم عن وجود صراع بين أعضاء المؤسسة نابع من أسباب مختلفة، فهناك صراع قائم على أساس الاختلاف في الرؤى والأساليب وهذا صراع إيجابي يعبر عن حراك فعّال داخل هذه المؤسسة، لكن يجب أن يكون هناك أطر قانونية تنظم هذا الصراع بما يكفل تحقيق مصلحة الجميع. كما أن الصراع قد ينبع من اختلاف حول مصالح شخصية بين أعضاء وقيادات مؤسسات المجتمع المدني، مما يجعل من مؤسسات المجتمع المدني رهينة القيادات الأقوى لخدمة مصالحها، حيث تصبح أداة التخلف بدل التنمية.

3- غياب الديمقراطية :

في حين أن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تضع من نشر الديمقراطية أول أهدافها، إلا أنها في نفس الوقت لا تطبق مبادئ الديمقراطية في نطاق عملها، مما يغيب المصداقية عن هذه المؤسسات أمام الجمهور.

4- الفساد الإداري :

في الوقت الذي وضعت فيه البيروقراطية الإدارية، أسس الإدارة النموذجية التي تكفل حفظ القوانين والالتزام بها، وتكافؤ الفرص وتقديم الخدمات للجميع بشكل متساوي، نجد أن البيروقراطية أصبحت أخطر ما يهدد المؤسسات في العالم الثالث بشكل عام، ففي ظل القوانين الجامدة التي تحكم سير المؤسسات أصبحت البيروقراطية تقابل الجمود المميت للمؤسسة وغياب الفعالية والكفاءة . وتبين مسرة

(2012) أن الفساد يجري غالباً بفضل التضخم القانوني ، وتشابك النصوص احتيالاً على القانون مع احترام شكلي للنصوص ، واستغلال أشكال الاحتيال على القوانين ، لا بمجرد صياغة قوانين جديدة تزيد من التشابك بين النصوص ومجالات التقييد بها شكلاً . والروتين الاداري ، هو عملياً أساليب تعقيد ومماطلة تحت ستار المراقبة والحرص على المصلحة العامة ، طمساً للرشوة ولجعل إمكانيات الكشف عن الفساد مستحيلة بين الملفات الورقية المتراكمة ، والتعقيدات القانونية الشكلية . وتهدف كثرة التوقيعات على معاملة ما إلى تبعثر المسؤولية والمشاركة في الغنيمة وجعل الكشف عن مصدر الفساد أكثر صعوبة.

5-التسييس :

في ظل هيمنة السياسي على المدني، كانت مؤسسات المجتمع المدني هي المخرج من هذه الأزمة لضمان حيز من المدنية للمواطن بعيداً عن سلطة السياسيين . وبقيت الأمور بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة والأحزاب في علاقة تكاملية، إلى أن بدأت تظهر علاقات التداخل بل وأن تطغى مؤسسات على الأخرى في الدول التي غابت فيها الديمقراطية ، حيث تم استغلال مؤسسات المجتمع المدني من قبل السياسيين لخدمة مصالحهم في بعض الأحيان وللتستر على سلطة الحكومة في أحيان أخرى. ويضيف كوستانيني (2015) أن السلطات العامة، في بعض الحالات، تنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها جهات منافسة، سواء في تقديم الخدمات أو في إدارة ديناميكية التوافق. (تعتبر السلطات العامة ، في أحيان كثيرة، مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات أو الحوكمة تهديدا لها، وأن مشاركة هذه المنظمات في تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع وسيلةٌ لتجفيف الموارد التي من المفترض أن تكون متاحة أو مخصصة للسلطات العامة .

6- التمويل :

التمويل كمصدر لمؤسسات المجتمع المدني أساسي ومهم، بل بدونه لا يمكن لهذه المؤسسات أن تقوم بدورها المنشود، لكن هذا الأمر بالذات _ التمويل_ يعتبر من أكثر المواضيع حساسية عند إنشاء أي مؤسسة، وخاصة إذا كنا نتكلم عن المجتمع المدني الفلسطيني ، إذ أن الإمكانيات المالية الذاتية ضعيفة مما يؤدي إلى إعاقة عمل المؤسسات . ويذكر موقع جدلية (2013) أن "بعض الدول المانحة تفرض شروطاً على المؤسسات الفلسطينية مثل بند مكافحة محاربة الارهاب لدى وكالة التنمية الأمريكية، والى أن مؤسسات المجتمع المدني في القدس تواجه تحديات من قبل الجانب الاسرائيلي يحد من نطاق عملها في إطار العمل التوعوي في مجالات الشباب المرأة ومبادئ الحكم الرشيد".

وترى الباحثة أن منظمات المجتمع المدني في فلسطين تعمل بتحدي عالي جدا مقارنة مع الدول الأخرى نتيجة لتعدد المعيقات في الساحة الفلسطينية أهمها السياسية والاجتماعية التي تحد من أداء

عملها وخصوصا في مواضيع الحد من التمييز بين الجنسين . ويوضح الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (2018) أن النظام الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني يقوم على أهمية دور العائلة الممتدة في حياة الفرد ، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية والتعامل مع حالات العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني ، وتعتبر دائرة شؤون العشائر جسماً أساسياً في الدولة الفلسطينية من النسيج الاداري ، وهي ركيزة ومرجعية أساسية في المحافظات ، وللنظام العشائري قوانينه العرفية التي يتم الاحتكام إليها والتي تتناقض مع مبدأ سيادة القانون . ويضيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022) أنه خلال العام 2020 استشهدت ٣ سيدات ، واعتقلت ١٢٨ سيدة في كل من الضفة الغربية والقدس و قطاع غزة ، ومازال هناك ٤٠ سيدة يقبعن في سجون الاحتلال الاسرائيلي حتى نهاية عام 2020 .

8.1.1.2 رؤية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية ، وفقاً لأربعة مستويات مؤسسية / تنظيمية بالإضافة إلى تحليل قدرات واحتياجات كل هذه المنظمات يوضحها كوستانيني وآخرون (2011) كما يلي :

أولاً : بالنسبة لمنظمات المستوى الأول (والتي تشمل المجموعات القاعدية وأنواعاً أخرى من المنظمات المحلية) .: وانسجاماً مع الدراسة التحليلية لعام 2011 ، فإن الاحتياجات الرئيسية للمنظمات المجتمعية القاعدية والمنظمات القاعدية الشعبية والمنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها (**كوستانيني وآخرون ، 2015) هي كالتالي :**

1- تعزيز انعكاس دور منظمات المجتمع المدني في القاعدة الشعبية والمستويات المحلية .

2- تعزيز الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني ذات المستوى الأول كجهة يمكن أن تشارك بشكل نشط في الحوكمة وحوار السياسات وتطوير الاجراءات ، دون الحاجة إلى أن تتحول إلى " منظمات غير حكومية " .

3- تشجيع المنظمات القائمة – بدلاً من إنشاء هيئات جديدة على مستوى القاعدة – على لعب دور فاعل ، من خلال تعزيز الوعي الذاتي للمنظمات وقدراتها التحليلية ، والروابط مع المجتمعات ، وعلاقاتها مع اللاعبين الآخرين .

4- تجنب الاجراءات التي من شأنها زيادة المنافسة على المستوى المحلي وإنشاء الشراكة الرأسية غير المتكافئة (مثل التدخل المباشر من المنظمات الدولية غير الحكومية والوكالات الدولية في المستوى الشعبي ، واختيار المنظمات القاعدية كشركاء لها .

5- دعم الأعمال التي تميل المنظمات لتنفيذها بشكل مستقل ، دون فرض اجراءات جديدة من شأنها تغيير تركيز وطبيعة المنظمات ، (وهذا يعني أولا وقبل كل شيء ، أن تعمل المنظمات الكبيرة على تحليل الأوضاع القائمة وأن تكون على استعداد لتغيير البرامج والأجندات) .

ثانياً : منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني (والتي تتكون من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الوسيطة) . ويوضح كسبه (2013) منظمات المستوى الثاني : بأنها تدخل ضمن اطار المنظمات الخيرية ، ومنظمات الرعاية الاجتماعية والجمعيات المقدمة للخدمات ، والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع المهني المتخصص ، والتي تقد م الخدمات الصحية والرعاية للأطفال والتعليم ، وهناك أيضاً المنظمات التنموية غير الحكومية والبحثية ، وجمعيات حقوق الانسان والديموقراطية ، والمنظمات التي تعنى بقضايا خاصة ومحددة .

1- تشمل احتياجات تطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات الناشئة ما يلي : تخطيط وإدارة المشاريع ، تحليل السياسات العامة ، دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة ، والحصول على التمويل .

2- تشمل الاحتياجات المؤسسية لهذه المنظمات خاصة على مستوى الحوكمة ما يلي : الاعتراف بالمؤسسات القاعدية ومساندتها ، تطوير وظائف التواصل والشفافية ، المشاركة في الحوكمة على المستوى المحلي ، الرقابة على السياسات والخدمات العامة ، بالإضافة إلى بناء وإدارة العلاقات والشراكات مع السلطات العامة .

3- أما الاحتياجات المتعلقة بالبيئة المؤسسية والسياق فتشمل : خلق فضاء للحوار حول السياسات على المستوى الوطني ، اعتراف السلطات العامة بمنظمات المجتمع المدني ، اعتراف المنظمات الأقدم بالمنظمات الجديدة وفتح باب العضوية والانتساب إلى التحالفات والشبكات القائمة أمام عدد أكبر من المنظمات .

ثالثاً : منظمات المستوى الثالث (التي تشمل تجمعات (aggregation) من منظمات المجتمع المدني التي تركز على قطاع محدد أو منطقة جغرافية محددة أو حملة محددة) ومنظمات المستوى الرابع (وتشمل الأطر العام General Frameworks) والمنابر الوطنية (National Platforms) فكانت نتائج عملية تحديد احتياجاتها كالتالي :

1- تشمل احتياجات تطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات الناشئة على ما يلي : تخطيط وإدارة المشاريع ، تحليل السياسات العامة ، دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة ، والحصول على التمويل .

2- تشمل الاحتياجات المؤسسية لهذه المنظمات خاصة على مستوى الحوكمة المؤسسية المتعلقة بالعلاقة مع المنظمات الأعضاء ما يلي : ادارة المتطوعين والناشطين ، تطوير وظائف التواصل والشفافية ، بناء وادارة العلاقات والشراكات مع السلطات العامة ، وتحليل احتياجات أعضائها من المنظمات أو الجهات التي تمثلها .

3- أما الاحتياجات المرتبطة بالبيئة المؤسسية والسياق فتشمل : خلق مساحة للحوار حول السياسات على المستويين المحلي والوطني ، الاعتراف بها من قبل السلطات العامة ، وزيادة عدد المنظمات الأعضاء في التحالفات والمنابر العامة) .

وترى الباحثة ضرورة انسجام منظمات المجتمع المدني بمستوياتها الثلاث وذلك من اجل الوصول الى نتائج حقيقية متكاملة وخصوصا بموضوع الحد من التمييز بين الجنسين .

9.1.1.2 يوضح أبو عدوان (2013) دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تمكين المرأة وتحقيق المساواة كما يلي : المجتمع المدني الفلسطيني هو جزء من المجتمع العربي وقضايا وإشكاليات المرأة في فلسطين تتقاطع مع الاشكاليات الموجودة في المجتمع العربي ، من حيث أنه مجتمع محافظ وسيطرت المفاهيم الدينية على علاقة الرجل بالمرأة ومن هذه المفاهيم عدم الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة ، لكن في المجتمع الفلسطيني لعبت المرأة أدواراً مهمة وفاعلة في الجوانب الصحية والاجتماعية والخدماتية ، فهي ما زالت حتى اليوم تقوم بالعديد من المهام في مواجهة متطلبات الحياة . ويوجد في المجتمع المدني الفلسطيني العديد من المنظمات المجتمعية الخاصة بالمرأة أو يدخل ضمن أنشطتها قضايا المرأة والنوع الاجتماعي ، إذ اهتمت هذه المنظمات في قضايا المرأة . حيث تبين الدراغمة (2014) أن المؤسسات النسوية في فلسطين نشطت على الصعيد السياسي في مجال جمع التبرعات لأسر الشهداء وشراء السلاح والذخيرة وحياكة ملابس الثوار ، وكانت النساء تعقد الاجتماعات سراً في البيوت ، وفي المجال العسكري كانت النساء تنقل الأسلحة إلى الثوار عبر الجبال وتنقل المؤن والثياب على ظهور الدواب . وكانت البداية الفعلية لأول تعبير منظم لنساء فلسطين على الصعيد الاجتماعي والسياسي من خلال تكوين " اتحاد نساء فلسطين " في القدس عام 1921. كما ويشير اسماعيل (2021) إلى أن هذه المنظمات تندرج تحت مسميات مختلفة من جمعيات طوعية / خيرية ، أطر نسوية جماهيرية ومراكز نسوية وهي مؤسسات أهلية نسوية مهنية تعمل على الاهتمام والتفعيل بقضايا اجتماعية في المجال النسوي ، ومما لا شك فيه أن فاعلية أداء هذه المنظمات لأدوارها يرتبط بقوة وكفاءة قدرتها التنظيمية والادارية عامة وتوافر الدعم المالي اللازم لتنفيذ برامجها الخاصة ، وتتراوح الأنشطة والبرامج التي تقدمها المؤسسات النسوية بين تقديم خدمات فردية للنساء أو التوعية والتعبئة . ويضيف الدراغمة (2014) أن المؤسسات النسائية في فلسطين تهتم بتدريب النساء على انشاء المشاريع الصغيرة التي تساعد المرأة على الاستقلال الاقتصادي وتمكينها من اعالة أفراد أسرتها في حالات عدم وجود الأب أو تعرضه لإصابة تمنعه من العمل . إضافة لذلك ، أنشأت المؤسسات النسوية عديداً من المشاريع الانتاجية والتعاونيات ، لترجمة شعار بناء الاقتصاد الوطني المستقل وتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي ، تحقيقا لشعارات مقاطعة البضائع الاسرائيلية وسوق العمل الاسرائيلي والاعتماد على الذات ، **وبحسب ما هو منشور على**

مواقع المؤسسات النسوية واصداراتها فإن هذه المؤسسات تسعى لتحقيق الأهداف والنشاطات التالية(حزب التحرير ، 2013) :

1- العمل على تعزيز الشراكة مع جميع المؤسسات التي تؤمن وتعمل على إزالة التمييز ضد النساء.

2- إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي لمواجهة القيم السلبية، التي تحد من حرية المرأة الفلسطينية . والقيم السلبية التي يقصدونها هي إجمالاً قيم الإسلام .

3- فتح آفاق الفرص المتساوية بينهما وإدماج المرأة في القوى العاملة وكافة النشاطات الاقتصادية الأخرى.

4- مراجعة السياسات والقوانين والتشريعات والقرارات للتأكد من خلوها من التمييز ضد المرأة وترسيخها مبدأ المساواة بين المرأة والرجل .

5- العمل في إطار القانون الأساسي، لإلغاء التمييز ضد النساء.

6- العمل على تطوير المرجعيات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ودعم المبادرات العالمية التي تعزز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ومما يعنيه تطوير المرجعيات عدم اتخاذ الاسلام اساساً للحقوق، بل المرجعيات العالمية والدولية (الكافرة).

7- إصدار قانون أحوال شخصية وقانون عقوبات يستند إلى المساواة ويضع حدا للتمييز الصارخ وتقنين العنف ضد المرأة.

8- تجسيد توجهات تطبيق القانون الخاص بالمرأة الذي أصدرته الأمم المتحدة ، والحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، والاحتفال باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في ٢٥ من شهر تشرين ثاني ١١ من كل عام.

9- وتنادي بعض الجمعيات بتعديل قانون الأحوال الشخصية بحيث يتم تقاسم الأموال المنقولة وغير المقولة المنشئة بعد الزواج في حال الطلاق على أساس التناصف وكذلك في حالة وفاة احد الطرفين بحيث تتعرض نصف الممتلكات للتوزيع بين الورثة والنصف الأخر بين الزوج أو الزوجة الذي / التي على قيد الحياة .

كما أن منظمات المجتمع المدني عملت على تنفيذ العديد من المشاريع التي تسعى لتمكين المجتمع الفلسطيني لمحاربة العنف ضد المرأة ، وتحفيز المجتمع بكافة شرائحه لتبني محاربة العنف . حيث يذكر جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني (2020) إلى أن أكثر أنواع العنف انتشاراً ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني هو العنف النفسي بنسبة بلغت 52.2 % ، يليه العنف الاقتصادي بنسبة 36.2

% ، ومن ثم العنف الاجتماعي ؛ 27.6% ومن ثم العنف الجسدي ؛ 17.4 % وأخيراً العنف الجنسي ؛ 6.9 % .

2.1.2 التمييز بين الجنسين

تعاني المرأة في جميع أنحاء العالم من التمييز بين الجنسين وفي كافة الدول سواء التي تتبع النظام الرأسمالي أم النظام الاشتراكي ، حيث يعد التمييز على أساس الجنس تحيز أو تمييز قائم على أساس الجنس، ولاسيما في شكل من أشكال التمييز ضد المرأة . ويمكن أن يعني ذلك أيضا المعاملة غير العادلة للأشخاص على أساس جنسهم أو نوعهم الجنساني . وعلى الرغم من أن أصل المصطلح المستخدم في جميع أنحاء العالم ليس واضحًا تمامًا، فإنه يرتبط بـ "الموجة الثانية من الحركة النسائية" التي دامت من الستينيات إلى الثمانينيات، ومن المرجح أن تكون على غرار مفهوم العنصرية . ويستند التمييز العنصري على أساس فكرة أن النساء أقل شأنا من الرجال ، والعمل على قمع المرأة في المجتمع. وإحدى الطرق التي يتجلى فيها التمييز على أساس الجنس في البلدان والثقافات في جميع أنحاء العالم من خلال تعميم معايير التنشئة الاجتماعية الجنسانية . وعلى سبيل المثال ، على مدى قرون من الزمان في الغرب ، وصفت الأدوار بين الجنسين النساء على أنهن أكثر رعاية وعاطفية وضعفًا بدنيًا. وهكذا، تم ترحيل النساء إلى المجال المنزلي، في حين أن أدوار الجنسين قد صورت الرجال على أنهم أكثر ملاءمة للحياة العامة، والمناصب القيادية ، والأنشطة في مجال الأعمال التجارية ، والسياسة ، والأوساط الأكاديمية . كما يمكن إعداد الأطفال اجتماعياً من سن مبكرة للاعتقاد بأن النساء والرجال لديهم أدوار جنسانية مختلفة ومناسبة لكل منهم في المجتمع (**سلسلة الوحدات التعليمية الجامعية : النزاهة والأخلاق ، 2021**) .

وترى الباحثة أهمية الالتزام بمبادئ وتعاليم الدين الاسلامي الذي كفل للمرأة حقوقها في كافة الميادين والمجالات ، وبالتالي البعد عن القوانين والأنظمة الوضعية الغربية التي تغالي في حرية المرأة أو التي تنقص من حقوقها وتعمق النظرة السلبية للمرأة ، وهذا ما حثنا عليه الدين الاسلامي قبل (1400) عام .

كما أن منظمة العمل الدولية (2023) اعتبرت أن المساواة بين الجنسين أمر جوهري لتحقيق هدف منظمة العمل الدولية المتمثل في توفير عمل لائق للجميع. وتبين إحصاءات المنظمة أن معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية هو الأدنى في العالم (٢٦ في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٥٦ في المائة) . وعلى النقيض من ذلك ، فإن معدل مشاركة الرجل في القوى العاملة (٧٦ في المائة) أعلى من المعدل العالمي الذي يبلغ ٧٤ في المائة. وظلت هذه الأرقام تأبى بعناد التغيير رغم تحسن المستويات التعليمية للنساء في البلدان العربية . ومشاركة المرأة في العمل المنتج مدفوع الأجر مقيدة بأعراف أبوية عشائرية متأصلة تُعِد الرجل معيلاً للأسرة والمرأة ربة منزل.

وعندما تعمل المرأة خارج المنزل، فإنها غالباً ما تُعد ملائمة لمهن محدودة تتعلق عادة بدورها الإنجابي. وهذه القوالب النمطية تديم العبء غير المتناسب لأعمال الرعاية والملقى على عاتق المرأة ، وتحد من قدرتها على القيام بعمل مأجور أو البقاء فيه خارج المنزل . والافتقار إلى مرافق الرعاية والنقل الآمن يعيق بشكل أكبر حصول المرأة على عمل . وتتفاقم هذه القيود في حالات الصراع أو ما بعد الصراع . فحصول المرأة على عمل في بلدان كاليمن وسوريا والعراق محدود أكثر، وقضايا السلامة أشد حدة، والهياكل التمكينية لسوق العمل ضعيفة، والفرص متدنية رغم أن كثيراً من النساء يجدن أنفسهن فجأة في هذه الحالات يقمن بدور المعيل الرئيسي وغالباً دون أي خبرات أو مهارات سابقة .

وترى الباحثة أن مشاركة المرأة العربية في كافة مجالات الحياة ومنها الاقتصادية ، يعتبر مكملاً لدورها كمعيلة لأسرتها ، حيث أن البلدان العربية تعتبر من دول العالم الثالث وهذا التصنيف نتيجة الثقافات المتجذرة في مجتمعاتنا العربية ومنها الطبيعة العشائرية التي تنظر إلى دور المرأة باعتبارها ربة بيت ، وهذه النظرة تقيد حريتها للقيام بالدور القيادي المؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية ..الخ .

وعلى الرغم من مظاهر التمييز بين الرجل والمرأة في البلدان العربية إلا أن المرأة العربية ساهمت في كافة مجالات الحياة إلى جانب الرجل ، وقامت بأدوار قيادية وبطولية إلى جانب الرجل ، حيث نجد أن المرأة الفلسطينية شاركت المرأة إلى جانب الرجل في كل أشكال النضال والمقاومة على مدى الحقب التاريخية التي مر بها الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية ، من استعمار ، واحتلال ، وتهويد ، وشهدت تلك الأشكال مظاهرات ضد الاستعمار ، والعمل الفدائي ، عدا عن مشاركتها في تشكيل المؤسسات والجمعيات التي تمأسس لبناء المجتمع الديموقراطي ، وقد كان لقرار مجلس الوزراء الفلسطيني الصادر عن الحكومة الثامنة عشر باعتبار السادس والعشرين في اكتوبر من كل عام يوم المرأة الفلسطينية تأكيداً على مشاركة المرأة الفلسطينية في النضال والبناء ، والتحدي ، وهو اليوم الذي يصادف أول مظاهرة خرجت بها النساء في 26 أكتوبر عام 1926 خلال ثورة البراق ، واستشهدت حينها ما لا يقل عن سبع نساء أسماءهن موثقة لدى وزارة شؤون المرأة . وتثبت المرأة الفلسطينية دائماً بأنها تتمتع بقدرات ومهارات قيادية في المنظمات المجتمعية وغير الرسمية ، وفي الوظائف العامة ، ولكن عمليات التنشئة الاجتماعية ، والثقافة التقليدية السلبية اتجاه المرأة ، بما في ذلك صورتها في الاعلام تؤكد على الاتجاه المستمر في تهميش النساء في الحياة السياسية وجعل عملية صنع القرار حكراً على الرجل . وينعكس تدني مشاركة المرأة في عمليات ومناصب صنع القرار على مشاركتها الفعلية في كثير من الأنشطة الرئيسية الهامة وبالتالي تؤدي إلى آثار عديدة تنعكس سلباً على الصورة التنموية للمرأة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** ،

وزارة شؤون المرأة ، 2020) . كما أنه لا تزال هناك رزمة من القوانين المتوارثة والتي تتضمن تمييزاً ضد المرأة سارية المفعول ويجري تطبيقها في فلسطين ، وتترك آثارها السلبية على تحقيق نتائج فعلية لتحقيق المساواة بين الجنسين (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، 2018) . كما وتواجه نساء فلسطين العنف المبني على النوع الاجتماعي والمرتبط بالهندسة الاجتماعية المستندة للرؤى والمفاهيم والسلوكيات والسياسات والتشريعات الأبوية، وهذا بدوره يضيف على كاهل المرأة مسئوليات ومهام وأعباء العمل المنزلي والرعاية النفسية والاقتصادية والاجتماعية للعائلة ككل، دون منح هذا الدور قيمة اقتصادية وحماية اجتماعية، مما يعزز من استغلال المرأة ، ويحد من مشاركتها في سوق العمل، سواءً الرسمي، أو غير الرسمي. فما زال العنف وبكافة أشكاله، مرتفعا في المجتمع الفلسطيني (نساء أف أم ، 2023) . لذلك تأثر دور المرأة في عملية الإنتاج وموقعها في سوق العمل بعدد من العوامل أهمها: العادات والتقاليد الموروثة ، التي حصرت دور المرأة في مهن محددة، ومواقع عمل محددة؛ وعدم وجود خطط تنموية تسعى لاستيعاب اليد العاملة النسائية وفق منهج اقتصادي– اجتماعي محدد، يأخذ بعين الاعتبار الحاجات والخصائص الأساسية لاستيعاب المرأة في مواقع الإنتاج، بما في ذلك خطط التدريب والتأهيل المهني؛ والتضارب في قوانين العمل المعمول بها، وعدم الإفادة من جوانبها الإيجابية لمعالجة قضايا المرأة العاملة وإحقاق حقوقها. معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة :بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة ٤٣% مقابل ٢٢% بين الرجال للعام ٢٠٢١. في حين بلغ معدل البطالة ٥٣% بين الشباب (١٩–٢٩ سنة) من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع ٦٦% للإناث مقابل ٣٩% للذكور (مركز المعلومات – الوطني الفلسطيني – وفا ، 2023) . كما أن إدماج المرأة في الحياة السياسية المؤسسية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يزال منخفضاً جداً في مستواه الحالي ، فعلى الرغم من تطبيق الكوتا النسائية البالغة 20 % في المجلس التشريعي الفلسطيني منذ 2006 ، بعد جهد كبير من الناشطين الفلسطينيين والمنظمات النسائية ، فإن هذه النسبة لا تزال متدنية ، حيث تنعدم مشاركة النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة في رئاسة البلديات المصنفة (A) و (B) ، أما بالنسبة للبلديات المصنفة (C) نجد امرأة واحدة مقابل 94 رجلاً . حتى في ظل وجود نظام الكوتا ، لا تزال نسب النساء في البلديات والمجالس المحلية أقل من 20 % ، ما يدل على وجود عوائق اجتماعية بنيوية ، وتميز ضد النساء في الوصول إلى مثل هذه المواقع (سعادة ، 2022) .

وترى الباحثة أن المرأة الفلسطينية وبالرغم من الحياة الصعبة التي تعيشها نتيجة الاحتلال والمعيقات الأخرى فقد تميزت بحضورها وبقوة في كافة أشكال وميادين الحياة المختلفة السياسية والاجتماعية وغيرها ، فهي تستحق أن تكون على مساواة بين الرجل ومن هنا ينبثق دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز هذا المبدأ والعمل على احداث التغيير في المجتمع ، حيث يشير الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020) إلى أن العنف ضد النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام قد انخفض من 37.0 % إلى 27.2 % أي بمقدار 9.8 % نقطة ، وهذا الانخفاض يعود إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها المؤسسات النسوية وعلى رأسها وزارة المرأة مع كافة الشركاء الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني .

ولكن عند الحديث عن دور منظمات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل نجد أنها تعاني بشكل عام ، من تدني نسبة مشاركة النساء في المدينة عنها في القرى ، حيث ان ما تطرحه المؤسسات من برامج اجتماعية ونفسية وتعليمية وثقافية ، تستفيد منها المرأة في القرى بصورة أكثر من المرأة في المدينة ، وهذا يعزى إلى وجود التجارة والصناعة في المدينة كنظام قائم ومتجذر ، فالرجل ضمن هذا النظام يملك المال أي السيطرة على الموارد والمصادر ، وبذلك يكون قادراً على توفير مطالب واحتياجات الزوجة والأسرة بشكل عام ، وبالتالي يكون تأثير ذلك على المرأة سلبياً من عدة جوانب نفسية " ذاتية " واجتماعية ، حيث يدفعه ذلك إلى الطلب منها البقاء في المنزل والعمل كربة منزل فقط ، ويحصر دورها وفكرها واهتماماتها ضمن إطار المنزل وشؤون عائلته ، لذلك نجد أن ما يحدث في مدينة الخليل شيء لافت للنظر ، إذ توجد سيطرة ذكورية في المدينة من قبل الذكور على النساء ، وهذا يظهر في الحرية الشخصية لها والتدخل في خصوصيتها ، خاصة في الجامعات المختلفة في محافظة الخليل ، كما أنه لا يتم منحها الشخصية المستقلة ، ومنحها الثقة الكاملة ، واحترامها واحترام حقوقها في التعليم والعمل والعدالة في جميع الحقوق ، واعطاءها فرصة للخروج من دائرة الدور التقليدي المرسوم لها ، والسماح لها بالمشاركة في البرامج النسوية وقضايا النوع الاجتماعي ، بالرغم من أن الرجال في المدينة من أكثر الرجال الذين يسافرون ويتنقلون إلى بلاد مختلفة بحككم مهنتي التجارة والصناعة الطاغيتين على خصائص المحافظة ، إلا أنه كرجل يبقى فكره محدوداً باتجاه المرأة ونظرته لدورها ، وهذا ما أكدته ناشطة في العمل النسوي الاجتماعي (**القواسمة ، 2010**) .

وترى الباحثة أهمية تحسين واقع منظمات المجتمع في محافظة الخليل من خلال تقديم برامج ومشاريع تستهدف جميع الفئات وجميع القرى البلدات ، وأهمية التزام هذه المنظمات بمبادئ وقواعد تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، والقيام بمبادرات وعمل دراسات ميدانية تستخدم فيها منهج دراسة الحالة ، وتقديم مقترحات وحلول ، والقيام بحملات توعية وتثقيف مجتمعي .

1.2.1.2 مفهوم التمييز ضد المرأة :

تعرف أبو راس (2012) التمييز ضد المرأة وفقاً للمادة (1) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة كما يلي : هو أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة ، على أساس تساوي الرجل والمرأة ، بحقوق الانسان والحريات

الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر ،أو ابطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية .

ويعرف موقع الاتحاد (2020) التمييز ضد المرأة: أي تفرقة أو استبعاد أو تمييز يتم على أساس الجنس. ومن آثاره أو أغراضه المس بحقوق المرأة والحريات الأساسية في الميادين السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وأي ميدان آخر.

2.2.1.2 ويلخص تقرير الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في المواد (1-5) التمييز ضد النساء والفتيات الفلسطينيات كما يلي (2018) :

1- صادقت دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة " سيداو " وعلى الرغم من ايجابية هذه الخطوة ، إلا أنه وبعد مرور أربعة أعوام على التوقيع لم يتم اتخاذ أية اجراءات لتضمينها كمرجع أساسي في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005 كنص واضح وصريح ، كما أنه لم يتم نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية كي تأخذ الصفة الإلزامية حسب القانون .

2- لم توقع دولة فلسطين على البروتوكول الاختياري الأول للاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة " سيداو " .

3- على الرغم من الالتزام الرسمي لدولة فلسطين بالمساواة ما بين المرأة والرجل في القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 ، والذي ينص على عدم التمييز بناءاً على الجنس ، إلا أن هناك تناقض ما بين القانون الأساسي وعدد من القوانين السارية المعمول بها .

4- يتوفر إطار محدود من مساواة النوع الاجتماعي في بعض القوانين التي نشأت في ظل السلطة الفلسطينية .

5- استفاض تقرير دولة فلسطين في شرح الواقع القانوني المشرزم بسبب الواقع السياسي الذي ساهم في انقسام المجتمع الفلسطيني ، لكنه لم يوضح تأثير هذا الواقع على النساء والفتيات في الأطر القانونية المختلفة مقارنة مع الرجال ، حيث تعاني النساء الفلسطينيات من المنظومة القانونية المتناقضة في فلسطين والمتعددة بفعل الواقع السياسي السائد .

6- أشارت دولة فلسطين في تقريرها ضمن المادة (5) إلى اتخاذها تدابير قانونية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والتي كانت جميعها مشاريع قوانين لم يتم إقرارها .

7- اتخذت دولة فلسطين بعض التدابير التي تعمل على ادماج النوع الاجتماعي في الخطط التنموية لدولة فلسطين ، إلا أن المجموعات النسوية الأكثر تهميشاً مثل النساء والفتيات ذوات الإعاقة مغيبة عن أجندات وأولويات وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة .

8- كما أنجزت وزارة شؤون المرأة الخطة الاستراتيجية عبر القطاعية للأعوام 2022-2017 ولكنها تسير ببطء حيث تحتاج لموازنات مالية غير متوفرة لتنفيذها .

9- عززت دولة فلسطين من السيطرة العشائرية باعتمادها دائرة شؤون العشائر كجسم أساسي معترف به في هياكل المؤسسات الحكومية وعلى رأسها مكتب الرئاسة والمحافظات ، وهذا انعكس سلباً على النساء من حيث توطيد السيطرة الأبوية والتمييز ضدهن .

10- تقرير دولة فلسطين لم يتطرق بالمطلق إلى التمييز ضد النساء ذوات الاعاقة .

وترى الباحثة أن تكثيف منظمات المجتمع المدني الانضمام للاتفاقيات الدولية التي تنادي بحقوق المرأة والحد من التمييز بين الجنسين ، وتنفيذ هذه الاتفاقيات والعمل بها على أرض الواقع وموائمة العمل بهذه الاتفاقيات بشكل مدروس لدى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل لتتجنب الهجمات والمعيقات التي قد تواجه منظمات المجتمع المدني كما هو حال الهجمات التحريضية لمفهوم اتفاقية سيداو .

3.2.1.2 يوضح قنيبر (2020) مظاهر التمييز ضد المرأة كما يلي :

يأخذ التمييز ضد المرأة أشكالاً ومظاهر عديدة ، وقد يكون التمييز مباشر أو غير مباشر ، فالتمييز المباشر هو الاستبعاد أو الرفض بسبب ، الجنس ، السن ، الحالة العائلية ، الانتماء أو عدم الانتماء ، الأمية ، السلالة ، الآراء السياسية ، المعتقدات الدينية ، المظهر ، الاسم ، الحالة الصحية . ويبين موقع الاتحاد (2020) التمييز المباشر بأنه : الذي يمارس من خلال أفعال أو أقوال وتتعرض له المرأة بشكل مباشر وبسبب جنسها أي باعتبارها أنثى وهو أكثر الأنواع المنتشرة في مجتمعاتنا وأوضح مثال عليه هو العنف الممارس عليها من قبل الرجال وهذا العنف يمارس فقط لأنها إمرة ويظهر بشكل مباشر وواضح سواء بالقول أو الفعل. وفي مجتمعاتنا العربية تساهم المنظومة الاجتماعية والاقتصادية بتعزيز هذا العنف من خلال انعدام ابسط وسائل الحماية كذلك التقاعس من قبل جهاز الشرطة والقرارات المخففة من الجهاز القضائي، لعدة اسباب منها السياسية ومنها المجتمعية الذكورية. ويوضح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020) أنه بالمقارنة بين عامي 2011 و 2019 أظهرت البيانات أن العنف بشكل عام قد انخفض من 37 % إلى 27.2 % بنسبة انخفاض بلغت 9.8 % ، وأن أكثر أنواع العنف انتشاراً ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني هو العنف النفسي بنسبة بلغت 52.2 % ، يليه العنف الاقتصادي ؛ 36.2 % ، ومن ثم العنف الاجتماعي ؛ 27.6 % ومن ثم العنف الجسدي ؛ 17.4 % وأخيراً العنف الجنسي ؛ 6.9 % ، وهذه الأرقام تشير صراحة إلى أن هناك حالة من التمييز ضد المرأة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل بحرية العمل والتحكم بالدخل والسيطرة على المقدرات والأموال ، وأن أكثر أسلوب تتبعه النساء في مواجهة العنف هو

السكوت عنه وعدم تبليغ أي أحد بذلك حيث بلغت النسبة 60.6 % خلال عام 2019 مقارنة مع 65.3 % للعام 2011 ، مما يشكل ضغطاً نفسياً كبيراً على المرأة للحفاظ على بيت الأسرة من أي تفكك أو انهيار وخاصة أن المرأة تتحمل كامل المسؤولية في مجتمعنا .

وهذا ما تؤكده وزارة شؤون المرأة في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022–2017) حيث تشير تقارير الانجاز للمؤسسات الفاعلة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة إلى أن حجم الانجاز والتدخلات المنجزة محدودة للغاية مقارنة بالمخطط وبالآليات الموضوعة من المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ، وخاصة في الأمور المرتبطة في التشريعات وفي الوعي المجتمعي (**وزارة شؤون المرأة ، 2023**) .

أما التمييز غير المباشر فيحدث عندما يكون للقواعد والممارسات التي قد تبدو محايدة آثاراً سلبية على أفراد جماعة معينة ، أو يحدث من خلال الأفعال التي تؤدي إلى حرمان المرأة من ممارسة حقها ، أو أن يكون لها تأثير بسبب عدم الاعتراف باللامساواة القائمة بين الجنسين . وتشير منظمة العمل الدولية (2014) إلى أن التمييز غير المباشر : بأنه حالات أو تنظيمات أو ممارسات حيادية في المظهر تؤدي في الواقع إلى عدم المساواة في معاملة الأفراد المتمتعين بمزايا معينة ، يحصل ذلك عندما يطبق المعيار ذاته أو المعاملة أو الظروف على الجميع لكن يتفاوت في التأثير غير المتكافئ على أسس مزايا مثل العرق أو اللون أو الجنس أو الدين ولا يتعلق بشكل متسق بمتطلبات العمل " ، بالتالي عندما تظهر متطلبات أو شروط على أنها محايدة بين الجنسين لكن تؤدي في الواقع إلى عوائق غير متكافئة للمرأة مقارنة مع الرجل فقد تثبت هذه الحالة عن تمييز غير مباشر ، ومن الأمثلة على التمييز غير المباشر : قانون حيادي أو ممارسة حيادية في الظاهر ، تأثير سلبي غير متكافئ على فئة معينة ، تدريب متوافر خارج أوقات العمل الاعتيادية (المرأة) ، متطلبات لغوية خارجة عن مهام العمل (الأقليات العرقية) ، إقصاء العمال المنزليين من تشريع العمل (المرأة) .

وترى الباحثة أن أشكال التمييز بين الجنسين في فلسطين متشابهة الى حد ما مع ملاحظة خصوصية في هذه الاشكال بين منطقة وأخرى تبعا للعادات والتقاليد المتبعة فيها وهنا يتطلب الحذر من منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أنشطتها المختلفة من منطقة لأخرى لتتجنب المعيقات قدر الإمكان والوصول بالنتائج المتوقعة.

4.2.1.2 ويحدد عبد العظيم (2014) النظريات النسوية في ثلاثة أطر نظرية كما يلي : تمثل النظريات النسوية حصيلة من التراكمات لكل نظرية على الأخرى ، وهو أمر ساعد بدرجة كبيرة في زيادة المنتج النظري النسوي منذ الستينات وحتى الآن . ويضيف **كيه وبارتكوفيسكي (2010)** إن القضية الأساسية التي اعتمدت بها النظرية النسوية بناء على التعابير التي يفضلها المرء ، هي عدم مساواة المرأة بالرجال أو التبعية له أو هيمنته عليها . إن جوهر ذلك كله هو مسألة عدم التماثل بين

الجنسين – اعتبار النساء والأمور المرتبطة بهن على أنهن شكل مختلف ومتدن وذو قيمة أقل من الرجال والأمور المرتبطة بهم . تدرس النظريات النسوية وتحاول أن تشرح الأسباب والظروف التي يكون فيها الرجال أكثر نفوذاً ، ويرى إنتاج الرجال وأفكارهم ونشاطاتهم على أنها ذات قيمة أكبر ووضع أعلى من تلك الخاصة بالنساء . وبالنسبة لكثير من النظريات النسوية فإن هذا يعني دراسة وشرح جميع أنظمة الهيمنة ، سواء أكانت مبنية على أساس الجنس أو العرق أو الطبقة أو العمر أو الجنسانية أو القومية أو بعض الاختلافات الأخرى .

لذلك ، فإن محاولة التوصل لتصنيف للنظريات المختلفة التي تناولت المرأة لا بد وأن تكون ملمة بالطريقة التي تطورت بها النظرية النسوية منذ نشأتها وحتى الآن ، حيث يمكن تحديد ثلاثة أطر نظرية هامة تشمل العديد من النظريات النسوية تحت مظلتها هي :

1- النظريات النسوية الاصلاحية Gender Reform Feminism ، شأن كل النظريات الخاصة بعلم الاجتماع فإنها تنشأ في البداية موجهة للإصلاح وباحثة عن التغير الذي يصب لصالح فئات اجتماعية بعينها . فالنظرية تنطلق غالباً من سياقات واقعية ملموسة تحاول من خلالها فهم الواقع والعمل على تغييره . وتغلب النزعة البراجماتية على هذا النوع من النظريات أكثر من أي شيء آخر حتى لو تم التضحية بعمق التحليل ووضوح المفاهيم . فنظريات الاصلاح تنطلق من الواقع المحيط ، شأنها في ذلك شأن غيرها من النظريات ، لكنها تخبو تحت وطأة محدداته التي تضعف عملية التنظير بدرجة أو بأخرى (**سليمان ، 2013 : 5**) . وهي تركز بشكل رئيس على عمل النساء في الأسرة والاقتصاد ككل ، ومحاولة التوصل لأشكال الاستغلال المختلفة التي تتعرض لها المرأة في سياقات العمل المختلفة ، وذلك من أجل تحسين ظروفها والارتقاء بأوضاعها المعيشية .

2- النظريات النسوية المقاومة : Gender Resistance Feminisms ، وهي تركز على العنف والقهر الجنسي الموجه ضد النساء ، وعلى استخدام خبرات النساء بوصفها عنصراً مركزياً بالنسبة للمعرفة والثقافة المجتمعية ، أي نقلها من حيز التداول النسائي لتمثل عنصراً مجتمعياً هاماً يعيد تشكيل المعرفة والثقافات المختلفة المشكلة لبنية المجتمع .

3- النظريات النسوية المتمردة Gender Rebellion Feminisms ، منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي ، أصبحت النسوية المتمردة أكثر التيارات النظرية تأثيراً في العلوم الاجتماعية والسياسية ، حيث بلغت الذروة فيما أصبح يعرف باسم " الموجة الثالثة " من النسوية . ولقد كانت هذه الحركة جزءاً من المنظور ما بعد الحداثي الذي شك في المقدمات الراسخة والمتعارف عليها للمجتمع والعلوم الاجتماعية . ولعل ذلك هو ما أكسب هذا المدخل زخماً كبيراً في رؤيته الواسعة والمرنة التي قاربت أشكال الجماعات النسوية كافة بغض النظر عن خلفياتها وأوضاعها المجتمعية . كما أن هذا

الاتجاه ساعد على النظر لأنواع جديدة من النساء اللاتي لم تتناولهن الاتجاهات النظرية السابقة ، وعلى رأسهن الفقراء والملونون والمنتمون للعالم الثالث (**سليمان ، 2013**) .

ولدراسة النظرية النسوية لا بد من تحليل أهم التيارات الفكرية ، حيث أنه تاريخياً يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات نسوية أساسية تترتب على النحو التالي (دلال ، 2014) :

أ- **النسوية الليبرالية (الفردية) Liberal / Individual Feminisms** ، يقوم هذا الاتجاه في النظرية النسوية على الفرضية البسيطة بأن جميع الناس قد خلقوا متساويين ، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس ، والمذهب النسائي الليبرالي يرتكز على المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادي بالإيمان بالعقلانية والايمان بأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة ، والايمان بأن التعليم كوسيلة لتغيير وتحويل المجتمع ، والايمان بمبدأ الحقوق الطبيعية . وبناء على هذا ، فما دام الرجال والنساء متماثلان من حيث طبيعة الوجود ، إذاً فإن حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضاً . وتعد النسوية الليبرالية مصطلحاً غير طيع لأنه يشمل مجموعة كبيرة من الآراء ليست جميعها متوافقة ، لكن بصفة عامة يمكن القول أن النسويات الليبراليات تسعين لتحقيق مجتمع يقوم على المساواة ويحترم حق كل فرد في توظيف إمكانياته وطاقاته. ويشير روديكر (2019) إلى أن أبرز نتائج الفردية الليبرالية ، هو الحرية ، ومبدأ الحرية يبين أنه يحق للإنسان أن يكون له القرار فيما يختص بحياتهم الفردية ولا يحق لأي مؤسسة كالحكومة أو الكنيسة أن تفرض إرادتها عليه ، فحرية الفكر والإعلام (التعبير والصحافة) وحرية المجتمع يعدان من الأركان الأخرى لليبرالية ، فالفرد يستطيع أن يواجه الظلم والاستبداد من خلال السلطة النابعة عن المجتمع .

ب- **الاتجاه النسوي الماركسي Socialist Feminism** ، لم ترفض النسوية الاشتراكية قضايا الاتجاه الفردي الليبرالي الخاصة بالحرية والمساواة ، ولكنها اعترضت على تطبيق مفاهيم القيمة والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعياً عن حياتهم ككائنات اجتماعية ويدركون فقط بوصفهم أفراد مستقلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية . ويذكر رودكر (2019) النسوية الماركسية بأنها نتيجة ارتباط النسوية والماركسية معاً ، أي أن النسويات استخدمن التعاليم الماركسية لأهداف نسوية من جهة ، وفي المقابل استخدام الماركسيون قدرات النسويات لأهداف ماركسية من جهة أخرى . إن أهم هدية قدمتها الماركسية للنسوية هي تحليل أسباب وضاعة المرأة ، ومع استخدام النسويات لآداب الماركسية وتعاليمها ، قدمن تحليلاً حول وضع المرأة في المجتمع والأسرة ، ويبين الجذور التاريخية لهذا الوضع ، كما يبين أساليب تحريرهن ، وعرضن صورة للمجتمع المثالي الملائم لهن ، وهو الأمر الذي لم يكن له إلى ذلك التاريخ سابقة في تاريخ النسوية ؛ ولذا دخلت الحركة النسوية بارتباطها مع النظرية الاجتماعية السياسية الماركسية إطار التنظير واكتسبت طابع النظرية.

ج- **الاتجاه النسوي الراديكالي : Radical Feminism** ، ظهرت هذه النظرية خلال الفترة من نهاية الستينات وبداية السبعينات ، حين أدركت الحركة النسائية مدى القهر الذي تتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من الرجال . ومن هنا يمكن القول إن الاتجاه النسوي الراديكالي جاء كرد فعل تاريخي تجاه نظريات التنظيم والاتجاه نحو حركة اليسار الجديد . يطالب الاتجاه الراديكالي للمرأة ليس فقط بمكانة متساوية مع الرجل ، بل ينظر للمرأة باعتبارها تمثل احدى الأولويات السامية ، وبالتالي المطالبة بإذعان الرجل للمرأة ، بل باستبعاد الرجال جميعاً من عالم النساء ، وكان من نتائج هذا ظهور الحركة النسائية الأمريكية من جديد كحركة مضادة لمناهضة السلطة الأبوية للرجال وعزلهن عن سوق العمل . وتوضح رودكر (2019) أن الراديكاليون يعتقدون بأن وضع المرأة السيْ يعود إلى النظام السلطوي والشمولي العالمي الذي يعرف باسم " النظام الأبوي " الذي تقع النساء فيه تحت سلطة الرجال ، والسيطرة على النساء عملية تبدأ من الأسرة وتسري إلى المجتمع ، ويسعى الرجال دائماً – بسبب قدرتهم البدنية الأقوى وبسبب المنافع التي يحصلونها من الهيمنة على النساء – إلى ابقاء هذا النظام واستمراره .

وترى الباحثة أن النظريات النسوية هي التي تنادي بالمساوة وتحارب التمييز بين الجنسين وتركز في أغلب أنشطتها على النساء لأنها الفئات الأكثر حرمانا وتهميشا في بعض المناطق للوصول الى المستوى التي يتمتع فيه الرجل .

5.2.1.2 وتكشف وزارة شؤون المرأة (2023) عن أهم العوامل التي لعبت دوراً مسانداً لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين كما يلي :

1- ساهم انتشار الوعي عند مجموعات من القيادات والمؤسسات الشبابية والطلابية في المحافظات المختلفة على تنفيذ مبادرات محلية داعمة لحقوق المرأة ومناهضة العنف ، ودعم الجهود الوطنية التي تطالب بحقوق المرأة في العمل والتعليم والحركة ، كما ساهم ذلك أيضاً في إيجاد أماكن في القرى والأحياء تشكل ملتقيات للنساء ، هذا على المدى البعيد سيساهم في ايجاد حركة شبابية ونسوية رافضة لجميع أشكال التمايز بين الجنسين وداعة لحقوق الانسان الفلسطيني .

2- ساهم انتشار التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي في حشد الشباب والنساء والمبادرين من الرجال والنساء إلى قضايا انسانية ومجتمعية ووطنية ، وساهم أيضاً في ايجاد رأي عام حول حقوق الانسان في فلسطين ودعم الحركات المطلبية للنساء والطلاب في جميع أنحاء الوطن .

3- وجود مؤسسات وناشطين دوليين في فلسطين يساهم في تعميم مطالب الحركة النسوية لحماية المرأة الفلسطينية من سياسات الاحتلال وتمكينها وتمكين المؤسسات والمبادرات المحلية الداعمة .

4- توجهات وبرامج التمويل والمجتمع المدني الرامية إلى التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب في جميع المجالات تعمل بشكل مستمر على خلق فرص عمل في مجالات متعددة وتزيد من فرص المشاركة الاقتصادية للنساء .

5- التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية من جهة وبين مؤسسات المجتمع المدني أدى إلى تفعيل مجموعة من المبادرات التي تهم النساء وتصب في أولويات العمل خاصة في مجال نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات .

وترى الباحثة ضرورة التناغم بين منظمات المجتمع المدني يسهم في دورها وخصوصا بما يخص موضوع الحد من التمييز بين الجنسين ، بالإضافة الى تمكين هذه المنظمات من كيفية كتابة المشاريع والحصول على التمويل المختلف ، والتركيز على تشكيل اللجان والجمعيات المختلفة الداعمة لقضية الحد من التمييز بين الجنسين .

6.2.1.2 بعض التجارب لمنظمات عالمية وعربية وفلسطينية ومحلية على مستوى محافظة الخليل ودورها في الحد من التمييز بين الجنسين :

أولاً : منظمات عالمية :

- صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة :

يعد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة (صندوق الأمم المتحدة الاستئماني) آلية عالمية متعددة الأطراف تدعم الجهود الوطنية الرامية لإنهاء أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا في العالم . وقد تأسس صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في عام ١٩٩٦ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٦٦/٥٠ ، وتديره هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وقد أقمنا على مدار الخمسة وعشرين عامًا الماضية شراكة مع الجهات الفاعلة الأساسية ودعمناها في سعيها لتنفيذ جدول أعمال للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، مثل منظمات حقوق المرأة ، ومجموعات الشباب ، ومجتمعات السكان الأصليين ، والزعماء الدينيين والتقليديين ، ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام . وحتى الآن ، قدمنا الدعم إلى ٦٠٩ مبادرة في ١٤٠ دولة وإقليم بإجمالي ١٩٨ مليون دولار أمريكي (**صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة ، 2021**) .

ثانياً : التجارب العربية

- التجربة التونسية :

لعب المجتمع المدني دورا أساسيا في بناء تونس الجديدة من خلال المشاركة في وضع قوانين وسياسات جديدة تعد أساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية .حيث استشيرت منظمات المجتمع المدني بشأن المبادرات الأولى خلال مرحلة التحول الديمقراطي، كاستشارتها بشأن مرسوم عفو عام عن سجناء الرأي، وقوانين عن الانضمام إلى أربع معاهدات دولية (الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، و البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (وشاركت منظمات المجتمع المدني في إنشاء مؤسسات ديمقراطية رئيسية أصدرت قانونا انتخابيا جديدا واعتمدت قانونا جديدا بشأن حرية تكوين الجمعيات، والذي تضمن حكما عن إمكانية تمويل المنظمات غير الحكومية من المالية العامة، فضا عن التمويل من الخارج. وقد تأسست عدة آلاف من الجمعيات في تونس منذ اعتماد القانون في أيلول / سبتمبر ٢٠١١ . وكان دور المجتمع المدني في انتخابات عام ٢٠١١ ، أول انتخابات ديمقراطية وشفافة في تونس، أساسيا. وللمرة الأولى تم حشد أكثر من ١٠٠٠٠ ناشط من نشطاء المجتمع المدني لمراقبة انتخابات المجلس التأسيسي، بمساعدة المجتمع الدولي. ودعا المجتمع المدني، خصوصا المنظمات النسوية، إلى إدراج المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في نص مشروع الدستور الجديد، الذي اعتمدته أغلبية ساحقة من أعضاء المجلس التأسيسي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ (**الحسين ، 2014**) .

ثالثاً : التجارب الفلسطينية :

وفي هذا المجال نشير إلى أن هناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين والتي منها اتحاد لجان المرأة الفلسطينية ، حيث يوضح موقع اتحاد لجان المرأة الفلسطينية (2023) دور اتحاد لجان المرأة الفلسطينية في تجميع المصالح باعتباره منظمة نسوية أهلية جماهيرية تقدمية . وتأسست في العام ١٩٨٠، حيث تناضل من أجل بناء مجتمع فلسطيني مدني ديمقراطي تقدمي خال من كافة أشكال التمييز سعياً لتحقيق العدالة. كما ويهدف الاتحاد إلى الارتقاء بوضع المرأة الفلسطينية وتمكينها بما يكفل المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة والعدالة الاجتماعية لكافة فئات المجتمع . ويعتبر الاتحاد جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية التي تناضل للتخلص من الاحتلال الاسرائيلي . ويناضل جنباً إلى جنب مع كافة الحركات التقدمية العربية والعالمية ضد عدوانية العولمة وضد كافة أشكال التمييز والظلم الذي تتعرض له أي فئة اجتماعية في العالم وتحديداً المرأة .

وترى الباحثة أن العديد من منظمات المجتمع تغافلت في عملها عن التركيز على تمكين الرجال بما يخص موضوع الحد من التمييز بين الجنسين وهذا ما يتطلب إعادة الترتيب داخليا لبرامج ومشاريع وانشطة المؤسسة ، ولوحظ في الآونة الأخيرة انتباه بعض هذه المنظمات للأهمية البالغة لهذا الامر وبدأت في استهداف العنصر الذكري في برامجها رغم مواجهتها العديد من المعيقات واهمها قلة تجاوب الذكور للمشاركة بهذه الانشطة ، وهذا ما يوضحه موقع مسارات (2020) أن نصف الشباب (18 29-) كانوا خارج العمل والتعليم / التدريب في العام 2019 .

رابعاً : بعض تجارب منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل :

من خلال التجربة العملية للباحثة حيث أنها تعمل في هذا المجال بالإضافة الى ان الباحثة توجهت الى مركز الإحصاء الفلسطيني والداخلية ومحافظة الخليل وحصلت على قائمة للمنظمات التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل وكان الحجم كبير فتم اختيار ٦ منظمات وفق المعايير التالية : وهي التجربة العملية لهذه المنظمات وحضورها في الميدان ونقاط تواصل اكثر مع المستفيدين وخططها التي تتبنى موضوع الحد من التمييز بين الجنسين بالإضافة الى أنها تحظى بمعرفة وثقة المجتمع الخليلي .

وتتمثل بالمنظمات التالية :

1- مؤسسة أدوار: وهي مؤسسة فلسطينية أهلية , NGO غير ربحية ، حصلت على الترخيص الرسمي من وزارة الداخلية في تاريخ ١٣ / ١٢ /٢٠١٠ ، وجهة الاختصاص وزارة شؤون المرأة . تم تأسيس ادوار على يد مجموعة من الطالبات والطلاب من الجامعات في محافظة الخليل ، كونهم / ن مؤمنين / ات بان الوصول إلى العدالة الاجتماعية يتم من خلال منهج عمل النوع الاجتماعي و التنمية تحت الاحتلال الذي يعمل على ردم الفجوات القائمة بين النساء والفتيات والرجال والفتية في المجالات المختلفة وتعزيز مشاركة النساء وتمكينها عن طريق إحقاق حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في محافظات دولة فلسطين (**مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي ، 2012**) .

2- مركز الدراسات النسوية : وهو منظمة نسوية غير حكومية علمانية مستقلة، تعنى بحقوق المرأة / الإنسان وتعمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتدعيم حقوق المرأة كحقوق إنسان . عمل المركز منذ تأسيسه في عام ١٩٨٩ ومن خلال العديد من البرامج والمشاريع على تمكين النساء وبناء كوادر نسوية قادرة على تحديد احتياجاتها ، ومستعدة للنضال من أجلها كما وساهم المركز ويساهم في سد جزء من حاجة الحركة النسوية الفلسطينية بشكل خاص والحركات الاجتماعية بشكل عام في توفير دراسات ميدانية عن واقع واحتياجات المرأة الفلسطينية بهدف وضع برامج تهدف إلى تمكين النساء من

الوصـول إلـى والاسـتفادة مـن المـوارد المختلفـة للنهـوض بواقـع النسـاء الفلسـطينيات والتجـاوب مـع احتياجاتهن وتمكينهن من العيش بحرية وكرامة ومساواة (**مركز الدراسات النسوية ، 2023**) ..

3- جمعـة المـرأة العاملـة الفلسـطينية للتنميـة : نشأت في العام ١٩٨١، وبحسب مقاربتها لحقوق الانسان ، فإن الجمعية تركز على حقوق الفئات الهشة في المناطق المهمشة والتي تركت وحيدة تصارع من أجل حقوقها وعلى رأسها الحق في حياة كريمة . ومن ضمن الفئات التي تسعى الجمعية للعمل معها، النساء العاملات في القطاع غير الرسمي والنساء الريفيات . كما تستهدف الجمعية النساء المعرضات للعنف والناجيات من العنف، ربات البيوت ، والنساء عضوات هيئات الحكم المحلي ، وعضوات مجالس الظل، والنساء والشابات ، والمؤسسات القاعدية التي تعمل على دعم النساء والشابات ، والمرشدات النفسيات والعاملات الاجتماعيات، والأطفال، والشباب والعاملين / العاملات في مجال التعليم سواءً في المدارس أو المؤسسات الاكاديمية الأخرى . كما تعمل الجمعية مع النساء عضوات التعاونيات النسوية والإنتاجية. وتعمل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية مع منظمات ومؤسسات حقوق الانسان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وكذلك مع النشطاء والنشيطات وأعضاء / عضوات البرلمانات المختلفة، إلى جانب العمل مع الأحزاب والقوى السياسية والحراكات الاجتماعية وكذلك الجهات الرسمية والمؤسسات الإعلامية والأكاديمية وغيرها الكثير. ومنذ بداياتها، عملت الجمعية على تنفيذ عدد كبير من البرامج والأنشطة بغية تمكين النساء وحمايتهن، وذلك بالشراكة مع عدد كبير من المؤسسات الدولية والمحلية (**جمعية المرأة الفلسطينية للتنمية ، 2023**) .

4- جمعيـة الإغاثـة الطبيـة الفلسـطينية : تأسست الإغاثة الطبية الفلسطينية عام ١٩٧٩، من نواة صغيرة من المتطوعين الصحيين الساعين لتلبية الاحتياجات الصحية المتفاقمة في المناطق المحرومة ، إلى أن أصبحت تمثل مؤسسة صحية أهلية رائدة في فلسطين، تركز الإغاثة في عملها على خدمة الفئات السكانية الفلسطينية المحرومة وبناء نماذج ملائمة للعمل الصحي محليا في مختلف المجالات ، ومن أهم برامج الجمعية هو برنامج صحة المرأة الذي يعنى برعاية الحوامل والواضعات وتشخيص وعلاج أمراض الجهاز التناسلي والأمراض المنقولة جنسيا وتنظيم الأسرة وفحوصات وقائية و التثقيف الصحي و صحة المراهقة من خلال الصحة المدرسية والتوعية الاجتماعية والتمكين النسوي (العنف ، النوع الاجتماعي ، القانون، التعليم، العمل) والتنسيق والتشبيك مع المؤسسات النسوية في فلسطين، والمشورة والإرشاد والتدريب والتوثيق لحالات العنف والتمييز بين الجنسين (**جمعيـة الاغاثـة الطبيـة الفلسطينية ، 2016**) .

5- مؤسسـة مفتـاح : تأسست في القدس في كانون أول ١٩٩٨، تسعى مفتاح إلى تفعيل مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح في المجتمع الفلسطيني بمكوناته المختلفة، والتأثير في الرأي الرسمي والعام المحلي والدولي تجاه القضية الفلسطينية ، وذلك عبر الحوار الفاعل والمعمق ، والتبادل الحر

للمعلومات والأفكار، والتشبيك المحلي والدول ومن أهم برامج المؤسسة حماية المرأة من العنف المبني على النوع الاجتماعي ، من المحاور الاستراتيجية التي تعمل عليها مؤسسة مفتاح والتي تساهم من خلاله المؤسسة في التأثير برسم السياسات العامة والتشريعات لضمان حماية حقوق المواطنة للمرأة الفلسطينية ومناهضة جميع اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي وتقييد انتشاره في المجتمع الفلسطيني (**مفتاح ، 2023**) .

6- جمعية تنظيم وحماية الاسرة الفلسطينية : و تتلخص مهمتها بتعزيز وتوفير خدمات ومعلومات حول الصحة الجنسية والإنجابية القائمة على الحقوق للجميع بجودة عالية وتقدم الجمعية خدمات عديدة متخصصة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وتوفر التدريب للقيادات الشابة والهيئات العاملة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، إضافةً إلى تقديم خدمات طبية ومخبرية مميزة في مجالات صحة المرأة، وخدمات الإرشاد والتوعية والدفاع عن حقوق المرأة والحد من التمييز بين الجنسين ، وإجراء البحوث التطبيقية وتنظيم حملات إعلامية ضاغطة للتأثير في السياسات الوطنية (**جمعية الشبان المسيحية – القدس ، 2013**) .

2.2 الدراسات السابقة

تناول هذا الجزء عرضاً للدراسات السابقة ذات العلاقة التي أمكن التوصل إليها من خلال مراجعة الإطار النظري والتي تناولت متغيرات الدراسة ، فبعض هذه الدراسات تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل مباشر، وبعضها تناولت التمييز بين الجنسين بشكل مباشر، وقد قسمت هذه الدراسات إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية ، حيث تم ترتيب هذه الدراسات من الأحدث للأقدم .

1.2.2 أولاً : الدراسات العربية

فقد سعت دراسة حسين (2022) إلى الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة المصرية سياسياً ، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال أداة الاستبانة التي طبقت على عينة قصدية بلغ حجمها (30) مفردة من العاملين بالمركز المصري لحقوق المرأة بكورنيش النيل – المعادي ، بالإضافة إلى تطبيق دليل المقابلة على عينة من المترددات على المركز المصري لحقوق المرأة ، وبينت الدراسة أن المركز المصري لحقوق المرأة رسم تشكيلات واضحة لمفهوم التمكين السياسي للمرأة لدى العاملين به ، وبينت الدراسة أن أبرز المعوقات المواجهة للمركز المصري لحقوق المرأة : (المعوقات المتصلة بالموارد المالية والتمويلية ، والمعوقات الراجعة للمرأة المستهدفة من المركز لتمكينها سياسياً ، والمعوقات المجتمعية) .

في حين سعت دراسة عبد المنعم (2022) إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية " جمعية رسالة " في تحقيق تمكين المرأة المعيلة من خلال برامجها التي طرحتها في مجالات التمكين الاقتصادي ، والاجتماعي ، والمهني ، والتدريبي ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج المسح بالعينة ، وذلك من خلال أدوات جمع البيانات الأولية والمتمثلة في الاستبانة ، حيث طبقت على (300) مفردة من المستفيدات من خدمات الجمعية من المرأة المعيلة في محافظة بني سويف ، وأداة المقابلة المعمقة التي طبقت على (10) حالات ، بالإضافة إلى المصادر الأصيلة من خلال الوثائق والسجلات ، وبينت الدراسة أن برامج جمعية رسالة التي تقوم بها الجمعية حيال المرأة المعيلة برامج متكاملة لها مردود قوي على المرأة المعيلة ، كما أن للجانب التنظيمي في الجمعية متمثل في المتطوعين دور بارز في تطبيق برامجها ، إلا أن هذه البرامج تحتاج إلى مزيد من الدعم والتشبيك في كافة قطاعات المجتمع الرسمية ، وغير الرسمية حتى يتحقق التمكين بجميع مؤشراته العلمية .

أما دراسة قاسم (2020) فقد هدفت إلى البحث عن دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية في قطاع غزة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي ، من خلال أداة الاستبانة ، حيث طبقت الدراسة على عينة عشوائية بلغ حجمها (100) امرأة من النساء المستفيدات من جمعية عائشة لحماية المرأة والطفل ، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ،

والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في محافظة غزة ، كما وتمت معالجة البيانات من خلال برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) ، وكشفت الدراسة أن دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني جاء بدرجة عالية ، كما وبينت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين العاملين حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغيرات (العمر ، الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي) .

في حين سعت دراسة قنيبر (2020) إلى الكشف عن معاناة المبحوثات من كل من مظاهر التمييز المختلفة ضد المرأة في قريتي الدراسة وهي : الزواج المبكر ، الزواج الاجباري ، الحرمان من الميراث ، عمل المرأة ، عدم الاستقلالية في الحياة الزوجية ، العنف ضد المرأة ، معاناة المبحوثات من التمييز ضد المرأة الريفية بصفة عامة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، من خلال أدوات جمع البيانات الأولية (المقابلة والاستبانة) ، حيث طبقت الدراسة على عينة عشوائية منتظمة بلغ حجمها (350) مبحوثة ، كما وتمت معالجة البيانات من خلال برنامج الرزم الاحصائية (spss) ، وأوضحت الدراسة أن غالبية المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة بدرجة مرتفعة من مظاهر التمييز ضد المرأة .

بينما هدفت دراسة حمودة (2018) إلى رصد أهم مؤشرات التمييز بين الجنسين في أسر المجتمع المصري ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة ، من خلال أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية ، حيث طبقت الدراسة على عينة قصدية بلغ حجمها (250) مفردة ، تم سحبها من مجتمعين الأول : يمثل الريف ، والثاني : يمثل الحضر ، وبينت الدراسة أن هناك ثلاثة عشر مؤشراً اجتماعياً دالا على التفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع البحث ، كما أن هناك عشر مؤشرات اقتصادية للتفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة ، وأحد عشر مؤشراً ثقافياً للتفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة .

أما دراسة الهواري (2017) فقد هدفت لمعرفة الدور الفعلي للمنظمات الأهلية في تحسين نوعية الحياة لدى المرأة البدوية في جوانبها (الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية) ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي من خلال طريقة المسح الاجتماعي بالعينة ، كما وتم استخدام أداة الاستبانة ، حيث طبقت الدراسة على عينة قصدية بلغ حجمها (48) من المستفيدات المترددات على بعض الجمعيات والمنظمات الأهلية بشمال سيناء، وكشفت الدراسة أن دور المنظمات الأهلية في تحسين الحياة الاجتماعية للمرأة البدوية جاء بدرجة متوسطة ، وأوضحت الدراسة أن دور المنظمات الأهلية في تحسين الحياة الاقتصادية للمرأة البدوية يتسم بالضعف .

في حين هدفت دراسة مصطفى (2017) إلى تقييم دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم حقوق المرأة المصرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام البحث الكمي في تحليل البيانات من خلال

منهج المسح الاجتماعي ، من خلال أداة الاستبانة ، حيث تم تطبيق أداة الدراسة باستخدام اسلوب الحصر الشامل لجميع العاملين بمنظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا حقوق المرأة بمحافظتي القاهرة والجيزة والبالغ عددهم (٤٠) مبحوث/ مبحوثة ، كما وتم تحديد منظمات المجتمع المدني وعددها أربعة بطريقة عمدية ،. وأظهرت الدراسة أن أول الحقوق العامة للمرأة التي تدعمها منظمات المجتمع المدني هو الحق في (عدم التمييز ضد المرأة بأي شكل من أشكاله بما في ذلك التمييز القائم على الجنس)، كما وبينت الدراسة أن أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تعترض المنظمات (الروتين الزائد والبيروقراطية في العمل)، وأن أول المعوقات المرتبطة بالمرأة (الفقر الشديد للكثير من النساء وانشغالهم بالبحث عن كسب العيش) .

أما دراسة سناقرة (2016) فقد سعت إلى التعرف على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية " مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً " ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي ، من خلال أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية ، حيث طبقت الدراسة على عينة منتظمة بلغ حجمها (160) متدربة ، كما وتمت معالجة البيانات من خلال برنامج الرزم الاحصائية (spss) ، وبينت الدراسة وجود أثر لمؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بدرجة عالية ، كما وأظهرت الدراسة أن العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني تحد من مشاركة المرأة السياسية ، وكشفت الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية " مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير العمر .

في حين هدفت دراسة الحديد والخدام (2015) إلى الكشف عن دور القروض الصغيرة الموجهة للنساء في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء المستفيدات في محافظة إربد خلال العام ٢٠١٣. و لتحقيق هذا الهدف، تم استخدام منهج المسح بالعينة ، من خلال أداة الاستبانة ، حيث طبقت على عينة عشوائية بلغ حجمها (140) امرأة مستفيدة سبق و أن تعرضن لنوع أو أكثر من العنف المبني على النوع الاجتماعي، و استفدن من القروض الصغيرة التي توفرها الجمعيات الأهلية المختصة باستقبال الحالات المعنفة من النساء ، وكشفت الدراسة أن التمكين الاقتصادي للمرأة يسهم في زيادة وعيها بحقوقها الإنسانية ، كما وبينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين القروض الصغيرة الموجهة للنساء، و الحد من العنف الواقع عليهن .

أما دراسة الدراغمة (2014) فقد هدفت إلى التعرف على فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن ، ولتحقيق أهداف

الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية ، حيث طبقت الدراسة على عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها (265) مفردة المستفيدات اللاتي التحقن بالتدريب المقدم من المؤسسات النسوية في شمال الضفة الغربية ، كما وتمت معالجة البيانات من خلال برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) ، وأظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تعزى لمتغيرات عمل المرأة ، والعمر ، والمستوى التعليمي .

في حين سعت دراسة أبو عدوان (2013) إلى إلقاء الضوء على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال أداة المقابلة لجمع البيانات الأولية ، وخلصت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني لم تصل إلى المستوى الذي يطمح إليه أفراد الشعب الفلسطيني والذي يشكل جوهر وجودها .

2.2.2 ثانياً : الدراسات الأجنبية

فقد هدفت دراسة Nour (2019) إلى معرفة دور WAWA في تمكين المرأة في مقاطعة بوساسو بالصومال. من خلال الاسترشاد بالأهداف التالية : تحديد الأنشطة المختلفة التي تقوم بها WAWA في تمكين المرأة ، ودراسة كيفية تمكين WAWA للمرأة وكيف WAWA أدت برامج التمكين إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في مقاطعة بوساسو ، الصومال. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج دراسة الحالة ، من خلال أداة المقابلة والاستبانة كأدوات بحثية في جمع البيانات الاولية ، من خلال عينة قصدية بلغ حجمها (103) مفردة ، وبينت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني مثل WAWA تمكن النساء بالفعل من التعبير عن الآراء وتأمين حقوقهم باستخدام مناهج شاملة. بشكل عام ، أظهرت الدراسة أيضًا أن WAWA منظمات المجتمع المدني تعمل على تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

أما دراسة LIMBU (2015) فقد سعت لبحث فاعلية منظمات المجتمع المدني في الدعوة للتغيير في المجتمع (الجمعية النسائية TAMWA) ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج دراسة الحالة ، من خلال أدوات جمع البيانات الأولية (الاستبانة والملاحظة) ومن خلال المصادر الأولية ، حيث طبقت الدراسة على عينة قصدية بلغ حجمها (35) مبحوثاً ، كما وتمت معالجة البيانات من خلال برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) ، وأظهرت الدراسة TAMWA لها تأثير في الدعوة إلى التغيير في المجتمع. وتشمل هذه تمكين المرأة في الحصول على حقوقهن ، ومكافحة العنف الأسري ، وتغيير حق الفتاة في التعليم ، زيادة ظهور المرأة في القيادة السياسية ، وزيادة عدد و

أداء الفتيات في المدرسة وتوعية المجتمع للمطالبة بحقوقهم. كما وبينت الدراسة أنه على الرغم من نجاح TAMWA في الدعوة للتغيير في المجتمع ، يواجه بعض القيود. هذه هي القيود التشغيلية ذات الصلة التي تضمنت القيود المالية ونقص الدعم الحكومي. أيضا ذات الصلة بالمجتمع القيود التي تضمنت انخفاض مستوى الوعي المجتمعي والحواجز الثقافية.

3.2.2 التعقيب :

تبين من خلال استعراض الدراسات السابقة أن بعضها كان مرتبط بمتغير مؤسسات المجتمع المدني بشكل مباشر ، ومن الملاحظ أيضاً أن الدراسات تناولت موضوع الحد بين الجنسين تناولته بشكل مباشر حيث تناولته من جانب المرأة وحقوقها وتمكينها ، كما وأنه من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن أحدثها كان في عام 2022 وأقدمها كان في عام 2013 وهذا يدل على أن هناك اهتمام من قبل الباحثين على موضوع دور مؤسسات المجتمع المدني وكذلك التمييز بين الجنسين على مر السنين ، وأنه من الملاحظ في حجوم العينات أن أكثرها كانت (350) وهي دراسة قنيبر (2020) التي كان الهدف منها **الكشف** عن معاناة المبحوثات من كل من مظاهر التمييز المختلفة ضد المرأة في قريتي الدراسة وهي : الزواج المبكر ، الزواج الاجباري ، الحرمان من الميراث ، عمل المرأة ، عدم الاستقلالية في الحياة الزوجية ، العنف ضد المرأة ، معاناة المبحوثات من التمييز ضد المرأة الريفية بصفة عامة، وكان أقلها (30) وهي دراسة حسين (2022) حيث كان الهدف منها الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة المصرية سياسياً .

وأنه من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن الموضوعات المتعلقة بدور مؤسسات المجتمع المدني ارتبطت بهذه المؤسسات بشكل مباشر ، مثل دراسة **حسين (2022) و دراسة قاسم (2020) و دراسة الهواري (2017) ودراسة سناقرة (2016) ، و دراسة LIMBU (2015) وغيرها .**

، وكذلك الموضوعات المتعلقة بالتمييز بين الجنسين تطرقت إليه بشكل مباشر حيث شملت موضوعات تمكين ومكانة المرأة ، وحقوق المرأة ومشاركة المرأة في الحياة السياسية ، وتحسين حياة المرأة ، مثل دراسة **قنيبر (2020) و دراسة الحديد والخدام (2015) ، ودراسة الدراغمة (2014) ، ودراسة أبو كشك (2008) ، ودراسة Nour (2019) ، و دراسة حمودة (2018)** التي تناولت موضوع التمييز بين الجنسين .

كما ونلاحظ أن هناك تنوع في المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة فمنها استخدم المنهج الوصفي التحليلي ، المنهج الوصفي ، منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، المنهج الوصفي المسحي ، المنهج التاريخي ، منهج دراسة الحالة ، ولكن غالبيتها استخدم منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة

، وقد أدى ذلك إلى تنوع العينات والأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة ، وقد تضمنت العينات في الدراسات السابقة متغيرات تصنيفية مثل الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي ، العمر ، عمل المرأة ، نوع المؤسسة ، مجال عمل المؤسسة) كما وتعددت الأدوات مثل المقابلة ، والاستبانة ، والملاحظة كأدوات لجمع البيانات الأولية . ومن هنا ، ترى الباحثة أن الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية تتصل بشكل مباشر بموضوع الدراسة ، غير أن هذه الدراسات لم تتناول موضوع دور مؤسسات المجتمع المدني في المساواة بين الجنسين أو الحد من التمييز بين الجنسين ، ومن جانب آخر فإن مشكلة التمييز بين الجنسين نلاحظها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني ومنها محافظة الخليل التي تتميز بالنظام العشائري وما تحمله من نظرة سلبية تجاه مشاركة المرأة في هذه المجالات ، وهذا ما بينه جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني من وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في مواقع اتخاذ القرار في فلسطين ، وبينت بعض الدراسات مساهمة محدودة للمرأة في القوى العاملة في فلسطين ، مما دفع الباحثة إلى ضرورة اجراء هذه الدراسة ، إذ لم تجمع هذه الدراسات هذه المتغيرات بنفس الموضوع والمتمثل في " دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين " أو تحقيق المساواة بين الجنسين ، وبذلك تتميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة في هذا الجانب .

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها ، وبناء الاطار النظري ، كذلك في اختيار المنهج المناسب ، وعينة الدراسة وأدواتها ، بالإضافة إلى المعالجات الاحصائية المناسبة ، كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بالرجوع إلى المصادر الأصيلة ذات العلاقة بموضوع البحث .

3. الطريقة والاجراءات

نتناول في هذا الفصل الطرق والإجراءات التي اتبعت ، والتي تضمنت تحديد منهج الدراسة المتبع ، ومجتمع الدراسة وعينتها ، وعرض الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعت في بناء أدوات الدراسة وخصائصها ومتغيراتها ، ثم إجراءات تنفيذها ، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة .

1.3 منهج الدراسة :

نظراً لطبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، فإن الدراسة الحالية اعتمدت بصفة أساسية على المنهج الوصفي ، ذلك أن هذا المنهج يستطيع أن يصف فيه الباحث العلمي مختلف الظواهر والمشكلات العلمية ، ويحل المشكلات والأسئلة التي تقع ضمن دائرة البحث العلمي ، ثم يتم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال المنهج الوصفي، بحيث يمكن استخلاص الشرح المناسب والنتائج . كما يمكن للباحث العلمي أيضًا من خلال مفهوم المنهج الوصفي وضع ظواهر مختلفة في مقارنات بين الظواهر المتشابهة ، بحيث يمكن جمع بيانات مختلفة عن الاختلافات والتشابهات بين تلك الظواهر، والتي تعتبر الأكثر أهمية للخصائص التي تميز المنهج الوصفي عن الأساليب العلمية الأخرى ، كما تم تعزيز استخداماته في البحث العلمي بشكل كبير ، لذلك فإن هذا المنهج يتناسب مع الدراسة الحالية (**تيسير ، 2022**) .

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها :

أولاً – مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع البحث من جميع منظمات المجتمع المدني ومن المستفيدين من تلك المنظمات التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل . حيث تفيد وزارة الداخلية في الخليل كما أورده سلامة (2013) بوجود (75) جمعية أهلية في المحافظة - باستثناء النواد الرياضية والجمعيات الخيرية والزراعية . ويذكر مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا (2023) وجود (45) مؤسسة نسوية في محافظة الخليل .

ثانياً – عينة الدراسة :

الاستبانة : تكونت عينة الدراسة للاستبانة من (250) مفردة من المستفيدين من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، حيث تم توزيع الاستبانة بالطريقة اليدوية ، وتم تحديد حجم العينة بناءً على الدراسات السابقة بالاتفاق مع المشرف الأكاديمي ، كما وتم اختيار العينة حسب طريقة العينة العشوائية البسيطة . والجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة حسب متغيري الجنس ومكان السكن .

جدول (1.3) توزيع أفراد عينة البحث حسب متغيري الجنس ومكان السكن

المتغير	المستوى	ذكر	أنثى	المجموع
مكان السكن	مدينة	22	37	59
	قرية	41	68	109
	مخيم	13	21	34
	البادية	18	30	48
	المجموع	95	155	250

المقابلة: تكونت عينة الدراسة للمقابلة من (5) مفردات من المستفيدين / ات الذين لديهم قصص نجاح مع مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، كما وتكونت عينة البحث من (10) مفردات من الأشخاص العاملون في منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل من ذوي العلاقة بمعالجة مشكلة التمييز بين الجنسين، موزعين على (6) منظمات ، حيث تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية . والجدول التالي يوضح خصائص عينة العاملين في منظمات المجتمع المدني حسب متغير (اسم المنظمة ، اسم المبحوث ، المسمى الوظيفي ، سنوات الخبرة ، الجنس ، والمؤهل العلمي) .

جدول (2.3) توزيع أفراد عينة العاملين في منظمات المجتمع المدني حسب متغير(اسم المنظمة ، اسم المبحوث ، المسمى الوظيفي ، سنوات الخبرة ، الجنس ، والمؤهل العلمي) .

اسم المنظمة	اسم المبحوث	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة	الجنس	المؤهل العلمي
جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية	د. سهيل عقابنة	منسق مشاريع	18	ذكر	دكتوراه
	د. برغيث	مدير عام	اكثر من 30 عام	ذكر	دكتوراه
	و / ع	أخصائية اجتماعية	3	انثى	ماجستير
مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي	د.سحر يوسف القواسمة	مديرة عامة	25	انثى	دكتوراه
جمعية حماية وتنظيم الأسرة	محمد أبو ريش	منسق مشروع	16	ذكر	بكالوريوس
	ميساء الشلالدة	منسقة مشروع	16	أنثى	بكالوريوس
مركز الدراسات النسوية	سناء سيوري	مدير فرع	17	أنثى	بكالوريوس
	عبير أبو تركي	منسقة مشاريع	17	أنثى	بكالوريوس
جمعية المرأة العاملة	سهير زيلخ	أخصائية اجتماعية	5	أنثى	بكالوريوس
مؤسسة مفتاح	ميسون القواسمة	مستشارة	19	انثى	بكالوريوس

3.3 أدوات الدراسة وخصائصهما

لتحقيق أهداف الدراسة ، اعتمدت الباحثة الأدوات البحثية التالية (الاستبانة ، ودليل المقابلة) في جمع البيانات الأولية ؛ حيث إن المنحى الكيفي يعد مكملاً للمنحى الكمي ومفسراً له من خلال الوقوف على واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

أولاً : أداة الاستبانة

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية ، وبعد اطلاع الباحثة على الأدب النظري والدراسات السابقة وعلى مقاييس المجتمع المدني ومقاييس التمييز بين الجنسين وعلى المصادر الرسمية الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني والتي لها دور في الحد من التمييز بين الجنسين ، اعتمدت الباحثة استبانة واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

1.3.3 الخصائص السيكومترية للاستبانة

صدق الاستبانة :

تم استخدام نوعان من الصدق كما يلي

أ) الصدق الظاهري (Face validity)

للتحقق من الصدق الظاهري أو ما يعرف بصدق المحكمين لأداة الاستبانة ، تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من ذوي الاختصاص والخبرة ، وقد بلغ عددهم (5) محكمين ، كما يتم توضيحه في ملحق (ب) ، وتكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (24) فقرة كما هو موضح في ملحق (ج) ، إذ اعتمد معيار الاتفاق (0.80) كحد أدنى لقبول الفقرة ، وبناءً على ملاحظات وآراء المحكمين اجرت الباحثة التعديلات المقترحة ، واستناداً إلى ملاحظات المحكمين ، تم تعديل صياغة بعض الفقرات واضافة بعضها .

ب) صدق البناء : (construct Validity)

للتحقق من الصدق للاستبانة استخدمت الباحثة أيضاً صدق البناء ، على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (250) مستفيد/ ة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، وللوصول إلى صدق البناء تم الاعتماد على الصدق العاملي من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون (person correlatio) لاستخراج قيم معاملات ارتباط فقرات كل بعد مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه ، وقيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للاستبانة ، كذلك قيم معاملات ارتباط كل بعد مع الدرجة الكلية للاستبانة ، والجدول (3.3) يوضح ذلك :

جدول (3.3) قيم معاملات ارتباط فقرات كل بعد بالبعد الذي تنتمي إليه ، وقيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للاستبانة ، كذلك قيم معاملات ارتباط كل بعد ، مع الدرجة الكلية للاستبانة (ن = 250)

الفقرة	الارتباط مع البعد	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع البعد	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع البعد	الارتباط مع الدرجة الكلية
1	0.797**	0.605**	1	0.659**	0.726**	1	0.793**	0.764**
2	0.863**	0.775**	2	0.643**	0.741**	2	0.689**	0.608**
3	0.870**	0.720**	3	0.556**	0.669**	3	0.819**	0.767**
4	0.800**	0.699**	4	0.621**	0.727**	4	0.810**	0.733**
5	0.861**	0.815**	5	0.640**	0.709**	5	0.799**	0.748**
			6	0.600**	0.704**	6	0.834**	0.737**
			7	0.663**	0.748**	7	0.835**	0.777**
			8	0.676**	0.761**			
			9	0.600**	0.729**			
			10	0.605**	0.677**			
			11	0.633**	0.743**			
			12	0.637**	0.775**			
			13	0.646**	0.781**			
			14	0.621**	0.754**			
درجة كلية للبعد		0.864**	درجة كلية للبعد		0.969**	درجة كلية للبعد		0.920**

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (p < .05 *) **دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (p < .10 *)**

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (3.3) أن معامل ارتباط الفقرات تراوحت ما بين (0.605 – 0.903) ، كما أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً ؛ لذلك لم تحذف أي فقرة من فقرات الاستبانة . إذ ذكر أبو سمرة والطيطي (2019 : 68) أن الباحث يعتمد الفقرات التي تحصل على قيم دالة إحصائياً لمعامل الارتباط . لذلك لم تحذف أي فقرة من فقرات المقياس .

ثبات أداة الاستبانة : للتأكد من ثبات أداة الاستبانة وأبعادها ، تم توزيع أداة الاستبانة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (250) مشاركاً من المستفيدين / ات من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، وبهدف التحقق من ثبات الاتساق

الداخلي للاستبانة ، تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات العينة العشوائية البسيطة ، بعد قياس الصدق (26) فقرة ، والجدول (4.3) يوضح ذلك :

جدول (4.3) : معاملات ثبات الاستبانة بطريقة كرونباخ ألفا

الرقم	البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1-	دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .	**5**	**0.894**
2-	أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .	**14**	**0.941**
3-	أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .	**7**	**0.904**
	الدرجة الكلية	**26**	**0.965**

يتضح من الجدول (4.3) أن قيم معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد أداة الدراسة تراوحت ما بين (0.926 - 0.894) ، كما يلاحظ أن معامل ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية بلغ (0.965) ، وتعتبر هذه القيم مرتفعة جداً وقريبة من قيمة (1) ، مما يجعل من الأداة قابلة للتطبيق ، وهذا يعني أن (0.965) من الدرجات المشاهدة تعود إلى الدرجات الحقيقية وأن (0.035) تعود إلى الخطأ في بناء الأداة ، أو عملية الحصول على البيانات .

تصحيح أداة الاستبانة :

تكونت الاستبانة في صورتها النهائية بعد استخراج الصدق والثبات من (26) فقرة موزعة على (4) أبعاد ، وقد مثلت جميع الفقرات واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، كما هو موضح في الملحق (د) .

وقد طلب من المستجيب تقدير إجابته عن طريق تدريج ليكرت (Likert) الخماسي ، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي : موافق بشدة (5) درجات ، موافق (4) درجات ، محايد (3) درجات ، غير موافق (2) درجتان ، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة .

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية ، ولتحديد واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، ستحول العلامة وفق المستوى الذي يتراوح من (5-1) درجات وتصنيف المستوى إلى ثلاثة مستويات : مرتفع ، ومتوسطة ، ومنخفض ، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية :

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

وبناء على ذلك ، فإن مستويات الإجابة على أداة الاستبانة تكون على النحو الآتي :

جدول (5.3) : درجات احتساب مستوى واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

الوسط الحسابي	المستوى
2.33 فأقل	مستوى منخفض
3.67 – 2.34	مستوى متوسط
5 – 3.68	مستوى مرتفع

2.3.3 المقابلة : اعتمدت الباحثة على المقابلة التشخيصية التي تهدف إلى فهم مشكلة الدراسة وتحديدها من خلال جمع البيانات المتعلقة بواقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل من المشاركين ذوي العلاقة بقصص النجاح من الذين استفادوا من دور هذه المنظمات الفلسطينية . ومقابلة معمقة لأشخاص في مواقع المسؤولية أو في مواقع اتخاذ القرار في منظمات المجتمع المدني من مدراء ومنسقي مشاريع وغيرهم ، حيث يشير أكاديمية (2017) إلى أنه في هذه المقابلة يعطى المبحوث الحرية الكاملة في الحديث عن كل ما يخص موضوع المقابلة .

أ- **صدق المقابلة :** تم التأكد من صدق المقابلة بعرضها على مجموعة من المحكمين ، من ذوي الخبرة والاختصاص ، وقد بلغ عددهم (5) محكمين كما هو موضح في ملحق (ب) للتأكد من أنها تقيس ما صممت من أجله ، بإبداء الرأي في شمولية الأسئلة ، وصياغتها ، وسلامة لغتها ، وغير ذلك من جوانب الصدق (**أبو سمرة والطيطي ، 2019**) .

4.3 تصميم الدراسة ومتغيراتها

تصميم الدراسة : أولاً : الاستبانة : تم تصميم الاستبانة لتشمل على مجموعة من الأسئلة تندرج في قسمين كما يلي :

القسم الأول : يتمثل بالمعلومات العامة الخاصة بالمستفيدين من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين والتي تشمل (الجنس ، المؤهل العلمي ، الحالة الاجتماعية ، العمر ، مكان السكن) .

القسم الثاني : يتضمن ثلاثة أبعاد كما يلي :

- **البعد الأول :** دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

- **البعد الثاني :** أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل.

- **البعد الثالث :** أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

ثانياً : تصميم دليل المقابلة التشخيصية

أ- دليل المقابلة التشخيصية لقصص النجاح من المستفيدين ؛ فقد اشتملت على ثلاثة أقسام كما يلي :

القسم الأول: يتمثل بالمعلومات العامة الخاصة بقصص النجاح من المستفيدين من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين والتي تشمل (الجنس ، المؤهل العلمي ، الحالة الاجتماعية ، العمر ، مكان السكن) .

القسم الثاني : قبل الاستفادة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في مدينة الخليل والذي تضمن التالي :

1- ثقافة قصص النجاح من المستفيدين قبل الاستفادة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل الحد من التمييز بين الجنسين .

2- المعيقات التي واجهت قصص النجاح قبل الاستفادة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل الحد من التمييز بين الجنسين .

القسم الثالث : بعد الاستفادة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في مدينة الخليل والذي تضمن التالي :

1- كيفية تلقي الخدمة والاستفادة من برامج الحد من التمييز بين الجنسين .

2- المعيقات التي واجهت قصص النجاح للمشاركة في برامج الحد من التمييز بين الجنسين .

3- المعيقات التي واجهت قصص النجاح في التحرر من التمييز بين الجنسين .

4- تأثير برامج الحد من التمييز بين الجنسين على حياة قصص النجاح من المستفيدين .

5- التحديات التي من الممكن أن تواجه قصص النجاح للحد من التمييز بين الجنسين .

ب- أما فيما يتعلق بدليل المقابلة التشخيصية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ؛ فقد اشتملت على (5) أبعاد كما يلي :

- **البعد الأول :** دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين في الخليل .

- **البعد الثاني** : أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل.

- **البعد الثالث** : أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

متغيرات الدراسة : فقد اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة (التصنيفية) والتابعة الآتية :

- **المتغيرات المستقلة :**

1- الجنس : وله مستويان هما : (0 ذكر ، 1 أنثى) .

2- المؤهل العلمي : وله (4) مستويات هي : (توجيهي أو أقل ، دبلوم ، بكالوريوس ، دراسات عليا) .

3- الحالة الاجتماعية : وله (4) مستويات هي : (أعزب / عزباء ، متزوج / ة ، مطلق / ة ، أرمل / ة) .

4- العمر : وله (4) مستويات هي : (من ١٨ سنة – أقل من ٢٦ سنة ، من ٢٦ سنة – أقل من ٣٤ سنة ، من ٣٤ سنة –٤٢ سنة ، أكثر من ٤٢ سنة).

5- مكان السكن : وله (4) مستويات هي : مدينة ، قرية ، مخيم ، البادية .

- **المتغير التابع :**

1- الدرجة الكلية التي تقيس واقع منظمات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

5.3 اجراءات تنفيذ الدراسة

نفذت الدراسة وفق الخطوات الآتية :

1- جمع المعلومات من العديد من المصادر كالكتب ، المقالات ، التقارير، الرسائل الجامعية ، المواقع الرسمية ، وغيرها ، وذلك من أجل وضع الاطار النظري للدراسة .

2- تحديد مجتمع الدراسة ، ومن ثم تحديد عينة الدراسة .

3- تطوير أدوات الدراسة من خلال مراجعة الأدب النظري في هذا المجال .

4- تحكيم أداة الدراسة الخاصة بالاستبانة بالإضافة إلى أداة المقابلة (الصدق الظاهري) .

5- تطبيق أدوات الدراسة (الاستبانة ، المقابلة) على العينة الأصلية ، والطلب منهم الاجابة على فقرات الاستبانة بكل صدق وموضوعية ، وذلك بعد اعلامهم بأن إجاباتهم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

6- إدخال البيانات الأولية الخاصة بالاستبانة إلى ذاكرة الحاسوب ، حيث استخدم برنامج الرزمة الاحصائي (spss) لتحليل البيانات ، واجراء التحليل الاحصائي المناسب .

7- مناقشة النتائج التي أسفر عنها التحليل في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة ، والخروج باستنتاج وبمجموعة من التوصيات والمقترحات البحثية .

6.3 أساليب التحليل :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوبين الكمي والكيفي معاً ، حيث قامت الباحثة باستخدام الأسلوب الكمي من خلال جمع البيانات باستخدام الاستبانة ، كما وتمت معالجة البيانات الكمية باستخدام برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) ، بالإضافة لاستخدام برنامج الاكسل ، وذلك باستخدام المعالجات الاحصائية الآتية :

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي .

2- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفحص الثبات .

3- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test) ، لفحص الفرضيات المتعلقة بالجنس .

4- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ، لفحص الفرضيات المتعلقة ، المؤهل العلمي ، الحالة الاجتماعية ، مكان السكن ، العمر .

5- المقارنات البعدية باستخدام اختبار أقل فرق دال (LSD) .

6- اختبار بيرسون (person correlation) لفحص صدق أداة الدراسة (الاستبانة) .

7- تحديد المستوى من خلال مفاتيح التصحيح .

كما وتم استخدام الأسلوب الكيفي ، من خلال التعمق في بعض النتائج ، التي أدلى بها المبحوثين سواء عن طريق الاستبيان ، أو عن طريق تحليل دليل المقابلة الذي تم تطبيقه على بعض حالات قصص النجاح من المستفيدين ، أو العاملين في منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى الحد من التمييز بين الجنسين من منسقي مشاريع ومدراء وغيرهم .

4. نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً كمياً للبيانات التي تم جمعها من خلال أداة الاستبانة ، بالإضافة إلى التحليل الكيفي للبيانات التي تم جمعها من خلال دليل المقابلة ، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها .

1.4 نتائج الدراسة الكمية (الاستبانة)

1.1.4 نتائج السؤال الأول : ما هو دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل؟

للإجابة عن السؤال الأول حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لدور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، والجدول (1.4) يوضح ذلك : **جدول (1.4) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لدور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل مرتبة تنازلياً**

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
1	1	تعمل منظمات المجتمع المدني في منطقتكم بشكل جيد .	3.43	1.03	88.6	مرتفعة
2	4	يوجد تعاون بين (النشطاء، واللجان، والمجالس البلدية ...) في المنطقة لتسهيل عمل المنظمة	3.35	1.08	67	متوسطة
3	2	تنفذ منظمات المجتمع المدني أنشطة تهدف للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .	3.3	1.04	66	متوسطة
4	3	يشارك أهل المنطقة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أنشطة الحد من التمييز بين الجنسين .	3.28	1.09	65.6	متوسطة
5	5	تعمل منظمات المجتمع المدني باستدامة للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .	3.14	1.16	62.8	متوسطة
		المتوسط الكلي	3.3	0.91	66	متوسطة

يتضح من الجدول (1.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على بعد دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين بلغ (3.30) وبتقدير متوسط ، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات البعد الأول تراوحت ما بين (3.43 –

3.14) ، وجاءت الفقرة " تعمل منظمات المجتمع المدني في منطقتكم بشكل جيد . " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.43) وبوزن نسبي (88.6) وبتقدير مرتفع ، بينما جاءت فقرة " تعمل منظمات المجتمع المدني باستدامة للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم . " في المرتبة الأخيرة ، بمتوسط حسابي بلغ (3.14) وبوزن نسبي (62.8) وبتقدير متوسط .

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن منظمات المجتمع المدني في فلسطين البالغ عددها (4616) منظمة بواقع (42 %) في الضفة الغربية ، بمستوياتها المختلفة سواء القاعدية أم الوسيطة أم التي تركز على قطاع واحد ، لا يزال دورها في الحد من التمييز بين الجنسين لم يرتق إلى المستوى المطلوب للحد من التمييز بين الجنسين ، وخاصتاً في محافظة الخليل ، وذلك لعدة أسباب مجتمعية منها عمليات التنشئة الاجتماعية ، والثقافة التقليدية السلبية تجاه المرأة ، ووجود رزمة من القوانين المتوارثة والتي تتضمن تمييزاً ضد المرأة سارية المفعول ، والعنف المبني على النوع الاجتماعي نظراً لطبيعة المجتمع ، حيث انه مجتمع عشائري ...الخ ، كل هذه العوامل كان له تأثير على مشاركة المرأة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ...الخ ، حيث يشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020) إلى أن مشاركة المرأة داخل القوى العاملة مقارنة بالرجل هي مشاركة متدنية ، وحيث أنها وصلت إلى 18.1 % إلا أن الفجوة ما ذالت كبيرة .

بالإضافة إلى أسباب تتعلق بالمنظمات التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين ومنها : ارتباط نشأة هذه المؤسسات بنشاط شخصي مما يجعل قيامها بدورها مرتهن بأشخاص محددين ، وغياب التجانس بين أعضاء تلك المنظمات نظراً لارتباطها بأجندات خارجية وبالتالي يحدث صراع سلبي بين أعضاء هذه المنظمات ، وغياب الديموقراطية وما تتضمنه من غياب التعاون في وضع الخطط والأهداف والقيام بالمشاريع التي تخدم الفئات المستهدفة ، والفساد أو الترهل الاداري نتيجة البيروقراطية الشديدة وبالتالي تعقد الاجراءات نتيجة التسييس وارتباط عمل هذه المنظمات بأحزاب أو أشخاص قد تكون هي الأخرى رهينة أجندة الجهات المانحة والتي لها أهدافها وأجندتها .

2.1.4 نتائج السؤال الثاني : ما هو أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ؟

للإجابة عن السؤال الثاني حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لبعد **أثر** منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل، والجدول (2.4) يوضح ذلك :

جدول (2.4) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل مرتبة تنازلياً .

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
1	10	تتساوى فرص التعليم بين الجنسين في منطقتكم .	3.46	1.23	69.2	متوسط
2	1	تعقد لقاءات توعوية للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .	3.44	1.09	68.8	متوسط
3	2	يتم عقد ورش عمل للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .	3.32	1.03	66.4	متوسط
3	9	تشارك النساء في مواقع صنع القرار في منطقتكم .	3.32	1.25	66.4	متوسط
4	5	يتم تقدم تدريبات ملائمة للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .	3.19	1.1	63.8	متوسط
5	4	تنفذ تفاعلات مجتمعية للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .	3.18	1.13	63.6	متوسط
6	3	تعقد مؤتمرات للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .	3.14	1.1	62.8	متوسط
7	11	تتساوى فرص العمل بين الجنسين في منطقتكم	3.11	1.24	62.2	متوسط
8	7	تقدم حملات ضغط ومناصرة للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .	3.04	1.27	60.8	متوسط
9	6	تنفذ مبادرات الحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .	3.03	1.21	60.6	متوسط
10	12	تتم المشاركة المجتمعية بين الجنسين بشكل متساوي في مجتمعكم .	3.02	1.22	60.4	متوسط
11	13	تدعم الثقافة في مجتمعكم الحد من التمييز بين الجنسين .	3	1.26	60	متوسط
12	14	يتمتع كل من الجنسين بنفس المستوى الترفيهي في منطقتكم .	2.93	1.32	58.6	متوسط
13	8	تنفذ مخيمات صيفية للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .	2.81	1.38	56.2	متوسط
		المتوسط الكلي	3.16	0.9	63.2	متوسط

يتضح من الجدول (2.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن بعد أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تراوحت ما بين (3.46 – 2.81) ، وجاءت فقرة " تتساوى فرص التعليم بين الجنسين في منطقتكم ." بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.44) وبوزن نسبي (69.2) وبدرجة متوسطة . وجاءت فقرة " تعقد لقاءات توعوية

للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم ." بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.44) وبوزن نسبي (68.8) وبدرجة متوسطة ، كما وجاءت فقرة " يتم عقد ورش عمل للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم . " بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.32) وبوزن نسبي (66.4) وبدرجة متوسطة ، وأيضاً فقرة " تشارك النساء في مواقع صنع القرار في منطقتكم . " جاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.32) وبوزن نسبي (66.4) وبدرجة متوسطة ، بينما جاءت فقرة " تنفذ مخيمات صيفية للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم ." في المرتبة الأخيرة ، بمتوسط حسابي بلغ (2.81) وبوزن نسبي (56.2) وبدرجة متوسطة ، تلاها فقرة " يتمتع كل من الجنسين بنفس المستوى الترفيهي في منطقتكم ." بمتوسط حسابي بلغ (2.93) وبوزن نسبي (58.6) وبدرجة متوسطة ، والفقرة رقم ( ) تدعم الثقافة في مجتمعكم الحد من التمييز بين الجنسين ." ، بمتوسط حسابي بلغ (3) وبوزن نسبي (60) وبدرجة متوسطة .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وخاصة في محافظة الخليل تقوم بدور متوسط في تعزيز فرص التعليم بين الجنسين في مناطق عملها ، واتاحة الفرصة للمرأة الفلسطينية بأن تشارك في مواقع صنع القرار، من خلال ما تقوم به من مبادرات وحملات مناصرة وتوعية ، وما تقدمه من برامج ومشاريع كان لها أثر في مقاومة بعض أشكال التمييز المباشر الذي يتم ممارسته من خلال الأفعال أو الأقوال التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية بشكل مباشر باعتبارها أنثى ، و في الحد من التمييز غير المباشر وهذه النتيجة تتناسب مع ما وضحه الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني من أن العنف ضد المرأة قد انخفض من (٣٧%) إلى (٢٧.٢ %) بين عامي ٢٠١١-٢٠١٩ ، سواء العنف النفسي أم الاقتصادي أم الاجتماعية أم العنف الجسدي ، غير أن هذا الأثر لم يرتق إلى المستوى المطلوب نتيجة للطبيعة العشائرية والنظرة المجتمعية تجاه مشاركة المرأة في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعليمية والسياسية ، وهذا ما تبينه وزارة شؤون المرأة ( ) 2019 حيث بينة أن نسبة النساء اللاواتي تعرضن للعنف من قبل الزوج في الضفة الغربية 29.9 % وتشمل هذه النسبة (العنف النفسي ، والجسدي ، والاجتماعي والاقتصادي) .

كما أن هذه النتيجة تتفق تماماً مع ما جاء في تقرير المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية (2010) الذي بين وجود تمييز واضح باتجاه المرأة في محافظة الخليل على الرغم من تحسن بعض الجوانب ، وأنه توجد سيطرة ذكورية في المدينة من قبل الذكور على النساء تظهر في الحرية الشخصية لها والتدخل في خصوصيتها ، خاصة في الجامعات المختلفة في محافظة الخليل .

لذلك ترى الباحثة أهمية تعزيز واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وخاصة في محافظة الخليل ، حتى تتمكن من القيام بدورها المساند والداعم للحكومة ، وتلبية احتياجاتها ، والعمل على إزالة كافة أشكال المعيقات والتحديات التي تواجهها ، وتحد من تحقيق أهدافها من أجل تحقيق تنمية مجتمعية

شاملة ، وهذا ما يتوافق مع ما تركز عليه النظريات النسوية المقاومة حيث تركز على العنف والقهر الجنسي الموجه ضد النساء ، وعلى استخدام خبرات النساء بوصفها عنصراً مركزياً بالنسبة للمعرفة والثقافة المجتمعية ، أي نقلها من حيز التداول النسائي لتمثل عنصراً مجتمعياً هاماً يعيد تشكيل المعرفة والثقافات المختلفة المشكلة لبنية المجتمع . وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة حمودة (2018) التي بينت هناك ثلاثة عشر مؤشراً اجتماعياً دالا على التفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع البحث، وتختلف جزئياً مع دراسة قنيبر(2020) التي أوضحت أن غالبية المشاركات لديهن شعور بالمعاناة بدرجة مرتفعة من مظاهر التمييز ضد المرأة ، وتختلف كلياً مع دراسة سناقرة (2016) التي بينت وجود أثر لمؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بدرجة عالية .

3.1.4 نتائج السؤال الثالث : ما هي أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ؟

للإجابة عن السؤال الثالث حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لبعد أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، والجدول (3.4) يوضح ذلك :

جدول (3.4 –أ) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
1	1	يتعاون المجتمع المحلي مع منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين	3.34	1.1	66.8	متوسطة
2	4	يتم توفير الدعم اللوجستي لتنفيذ الأنشطة للحد من التمييز بين الجنسين .	3.22	1.13	64.4	متوسطة
3	2	تتعارض ثقافة المجتمع مع عمل منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين	3.21	1.12	64.2	متوسطة
4	6	تستطيع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين الوصول بسهولة لمنطقتكم .	3.17	1.15	63.4	متوسطة

يتضح من الجدول (3.4 – أ) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن بعد أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تراوحت ما بين (3.34 – 3.17) .

جدول (3.4 – ب) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
5	3	يتم توفير قاعات مناسبة لتنفيذ أنشطة الحد من التمييز بين الجنسين .	3.14	1.19	62.8	متوسطة
6	7	يتم التواصل بسهولة بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين وبين المستفيدين .	3.13	1.15	62.6	متوسطة
7	5	يتواجد في منطقتكم اماكن مفتوحة لتنفيذ الأنشطة الخاصة بالحد من التمييز بين الجنسين .	3	1.27	60	متوسطة
		المتوسط الكلي	**3.17**	**0.92**	**63.4**	**متوسطة**

يتضح من الجدولين (3.4 – ب– أ) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن بعد أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تراوحت ما بين (3.34 – 3) ، وجاءت فقرة " يتعاون المجتمع المحلي مع منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.34) وبوزن نسبي (66.8) وبدرجة متوسطة ، وتلاها فقرة " يتم توفير الدعم اللوجستي لتنفيذ الأنشطة للحد من التمييز بين الجنسين ." بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.22) وبوزن نسبي (64.4) وبدرجة متوسطة ، بينما جاءت فقرة " يتواجد في منطقتكم اماكن مفتوحة لتنفيذ الأنشطة الخاصة بالحد من التمييز بين الجنسين . " في المرتبة الأخيرة ، بمتوسط حسابي بلغ (3) وبوزن نسبي (60) وبدرجة متوسطة ، وتلاها فقرة " يتم التواصل بسهولة بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين وبين المستفيدين . " بمتوسط حسابي (3.13) وبوزن نسبي (62.6) وبدرجة متوسطة .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أنه وعلى الرغم من وجود عدة عوامل ساهمت في تخفيض المعيقات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تجاه الحد من التمييز بين الجنسين ومن أهمها أن انتشار الوعي عند مجموعات من القيادات والمؤسسات الشبابية والطلابية في المحافظات المختلفة ساهم في تنفيذ مبادرات محلية داعمة لحقوق المرأة ومناهضة العنف والتي منها مبادرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية التي نظمت في حملتها العديد من الفعاليات التوعوية والتثقيفية وغيرها ، إلا أننا نلاحظ أن فرص التعليم المتاحة لها، وتوليها العديد من المناصب الوزارية وعضوية المجلس التشريعي والوظائف الإدارية العليا والقضاء – إلا أن مساهمتها في القوى العاملة ما زالت محدودة؛

نتيجة تدني مستوى الخبرة العملية لديها والتمييز الذي يمارسه المجتمع بحقها في الحصول على فرص العمل، مقارنة بالرجل؛ ونتيجة للموروثات الاجتماعية التي تدفع بالكثير من الأسر الفلسطينية إلى عدم السماح لها بالخروج للعمل ، إضافة إلى أمور تتعلق بها كأنثى، كالزواج، والحمل، والولادة ، وهذا يتناقض مع مبدأ الحرية الذي تنادي به النسوية الليبرالية من أنه يحق للإنسان أن يكون له القرار فيما يختص بحياته الفردية ولا يحق لأي مؤسسة كالحكومة أو الكنيسة أن تفرض إرادتها عليه ، فحرية الفكر والإعلام (التعبير والصحافة) وحرية المجتمع يعدان من الأركان الأخرى لليبرالية ، فالفرد يستطيع أن يواجه الظلم والاستبداد من خلال السلطة النابعة عن المجتمع .

وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة مصطفى (2017) التي بينت أن أول المعوقات المرتبطة بالمرأة هي الفقر الشديد للكثير من النساء وانشغالهم بالبحث عن كسب العيش ، وتختلف كلياً مع دراسة قنيبر (2020) التي أوضحت أن غالبية المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة بدرجة مرتفعة من مظاهر التمييز ضد المرأة . وقد يعود سبب الاختلاف إلى البعد المكاني أو الجغرافي الذي أدى إلى اختلاف ثقافي وفكري وبالتالي جاءت النتائج مختلفة بين الدراستين . أو قد يعود سبب الاختلاف إلى البعد الزماني حيث أن دراسة قنيبر(2017) طبقت قبل هذه الدراسة ب (6) أعوام وبالتالي أدى ذلك لوجود تطورات فكرية وثقافية واقتصادية كانت سبباً في اختلاف الدراسة .

2.4 نتائج فرضيات الدراسة

1.2.4 نتائج الفرضية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير(الجنس) .

ومن أجل فحص الفرضية الأولى وتحديد الفروق تبعاً لمتغير الجنس ، استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample t – test) ، ونتائج الجدول (5.4) تبين ذلك :

الجدول (4.4 – أ) : يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (الجنس) .

البعد	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
البعد الأول	ذكر	95.00	3.32	0.88	.24	0.81
	أنثى	155.00	3.29	0.93		
البعد الثاني	ذكر	95.00	3.23	0.92	.99	0.33
	أنثى	155.00	3.12	0.88		

يتبين من الجدول (4.4 – أ) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير الجنس ببعديه كانت أكبر من مستوى الدلالة المحدد .

الجدول (4.4 – ب) : يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (الجنس) .

البعد	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
البعد الثالث	ذكر	95.00	3.29	0.82	1.58	0.11
	أنثى	155.00	3.10	0.98		
المجموع	ذكر	95.00	3.25	0.85	1.07	0.28
	أنثى	155.00	3.13	0.85		

يتبين من الجدول (4.4 – ب ، أ) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير الجنس وأبعاده (دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل) ، كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($a \leq .05$) ، وبالتالي عدم وجود فروق بين متوسطات أفراد عينة الدراسة تجاه **واقع** منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين لم يتأثر بجنس المستجيب سواء أكان ذكراً أم أنثى ، مما يعني أن كلا الجنسين من المستجيبين سواء الذكور أم الاناث لديهم نفس وجهة النظر حول واقع منظمات المجتمع المدني تجاه الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة قاسم (2020) التي بينت أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين العاملين حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغيرات (العمر ، الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي) ، وتختلف مع دراسة سناقرة (2016) التي كشفت وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات

استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية " مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير العمر .

2.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq$ .05) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (المؤهل العلمي) .

ومن أجل فحص الفرضية الثانية ، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. **والجدولان (5.4) و(6.4) يبينان ذلك :**

البعد	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد الأول	توجيهي أو أقل	68	2.89	1.08
	دبلوم	53	3.36	.95
	بكالوريوس	110	3.49	.72
	دراسات عليا	19	3.49	.57
البعد الثاني	توجيهي أو أقل	68	2.75	1.03
	دبلوم	53	3.24	.95
	بكالوريوس	110	3.33	.73
	دراسات عليا	19	3.40	.73
البعد الثالث	توجيهي أو أقل	68	2.75	1.07
	دبلوم	53	3.23	.92
	بكالوريوس	110	3.37	.78
	دراسات عليا	19	3.32	.73
الدرجة الكلية	توجيهي أو أقل	68	2.77	1.01
	دبلوم	53	3.25	.89
	بكالوريوس	110	3.37	.67
	دراسات عليا	19	3.38	.63
	المجموع	250	3.18	.85

يتبين من خلال الجدول (5.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية ، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA) ، **والجدول (6.4) يوضح ذلك :**

جدول (6.4) : يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (المؤهل العلمي) .

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
البعد الأول	بين المجموعات	16.55	3.00	5.52	7.23	0.00
	داخل المجموعات	187.71	246.00	0.76		
	المجموع	204.26	249.00			
البعد الثاني	بين المجموعات	15.63	3.00	5.21	6.95	0.00
	داخل المجموعات	184.32	246.00	0.75		
	المجموع	199.95	249.00			
البعد الثالث	بين المجموعات	16.94	3.00	5.65	7.09	0.00
	داخل المجموعات	195.94	246.00	0.80		
	المجموع	212.89	249.00			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	16.55	3.00	5.52		
	داخل المجموعات	165.08	246.00			
	المجموع	181.63	249.00	0.67	8.22	0.00

يتبين من الجدول (6.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين كانت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($a \leq .05$) ، وبالتالي وجود فروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير المؤهل العلمي . وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، أجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (8.4) يوضح ذلك :

جدول (7.4) : يوضح نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي .

المتغيرات	المستوى	المتوسط	توجيهي أو أقل	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
البعد الأول	توجيهي أو أقل	2.89		-0.47*	-0.60*	-0.60*
	دبلوم	3.36				
	بكالوريوس	3.49				
	دراسات عليا	3.49				
البعد الثاني	توجيهي أو أقل	2.75		-0.49*	-0.58*	-0.65*
	دبلوم	3.24				
	بكالوريوس	3.33				
	دراسات عليا	3.40				
البعد الثالث	توجيهي أو أقل	2.75		-0.48*	-0.62*	-0.57*
	دبلوم	3.23				
	بكالوريوس	3.37				
	دراسات عليا	3.32				
المتوسط الكلي	توجيهي أو أقل	2.77		-0.48*	-0.6*	-0.61*
	دبلوم	3.25				
	بكالوريوس	3.37				
	دراسات عليا	3.38				

يتبين من الجدول (7.4) : وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جميع الأبعاد بين درجة (توجيهي أو أقل) وبين كل من (دبلوم ، بكالوريوس ، دراسات عليا) من جهة أخرى ، وجاءت الفروق لصالح الفئات الثلاثة (دبلوم ، بكالوريوس ، دراسات عليا) .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل يتأثر بالمؤهل العلمي ، حيث جاءت الفروق لصالح فئة دبلوم ، وبكالوريوس ، ودراسات عليا ، **وترى الباحثة** أن ذلك يعود إلى أن هذه الفئات يختلف تأثيرها ووجهة نظرها تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين عن حملة الثانوية العامة بسبب الخبرة والمعرفة العلمية ، كما أنهم أكثر تثقيفاً من حملة الثانوية العامة . **وتتفق هذه النتيجة** مع دراسة سناقرة (2016) التي كشفت وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية " مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير العمر ، وتختلف كلياً مع دراسة الدراغمة (2014) التي أظهرت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تعزى لمتغير المستوى التعليمي .

3.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq$ .05) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية) .

ومن أجل فحص الفرضية الثانية ، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية ، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية. **والجدولان (8.4) و(9.4) يبينان ذلك :**

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد الأول	أعزب / عزباء	99	3.37	.91
	متزوج/ ة	132	3.25	.91
	مطلق/ ة	15	3.21	.83
	أرمل/ ة	4	3.35	1.04
البعد الثاني	أعزب / عزباء	99	3.29	.96
	متزوج / ة	132	3.12	.90
	مطلق / ة	15	2.77	.69
	أرمل / ة	4	2.71	.84
البعد الثالث	أعزب / عزباء	99	3.28	.96
	متزوج / ة	132	3.13	.90
	مطلق / ة	15	2.86	.94
	أرمل / ة	4	3.04	.54
الدرجة الكلية	أعزب / عزباء	99	3.30	.88
	متزوج / ة	132	3.14	.84
	مطلق / ة	15	2.85	.74
	أرمل / ة	4	2.89	.75
	المجموع	250	3.18	.85

يتضح من خلال الجدول (8.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية ، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA) ، والجدول (9.4) يوضح ذلك :

جدول (9.4) : يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
البعد الأول	بين المجموعات	0.85	3.00	0.28	0.34	0.80
	داخل المجموعات	203.41	246.00	0.83		
	المجموع	204.26	249.00			
البعد الثاني	بين المجموعات	5.09	3.00	1.70	2.14	0.10
	داخل المجموعات	194.86	246.00	0.79		
	المجموع	199.95	249.00			
البعد الثالث	بين المجموعات	2.83	3.00	0.94	1.11	0.35
	داخل المجموعات	210.05	246.00	0.85		
	المجموع	212.89	249.00			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3.50	3.00	1.17		
	داخل المجموعات	178.13	246.00			
	المجموع	181.63	249.00	0.72	1.61	0.19

يتبين من الجدول (9.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين وأبعاده (البعد الأول ، البعد الثاني ، البعد الثالث) كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) ، وبالتالي عدم وجود فروق بين متوسط استجابات المشاركين تجاه دور منظمات المجتمع المدني وأبعاده تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين لم يتأثر بالحالة الاجتماعية ، ذلك لأن هذه المنظمات تهدف أساساً للحد من التمييز بين الجنسين ولكافة الفئات الاجتماعية ، وخاصة الفئات الضعيفة والمضطهدة والمهمشة . وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة قاسم (2020) التي بينت أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين العاملين تجاه دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية ، وتختلف مع دراسة سناقرة (2016) التي كشفت وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية " مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير العمر .

4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\leq a$ 05.) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (العمر) .

ومن أجل فحص الفرضية الرابعة ، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير العمر ، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (one-way Anova) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير العمر. **والجدولان (10.4) و(11.4) يبينان ذلك :**

جدول (10.4) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير(العمر) .

البعد	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد الأول	من ١٨ سنة – أقل من ٢٦ سنة	69	3.24	0.98
	من ٢٦ سنة – أقل من ٣٤ سنة	116	3.31	0.95
	من ٣٤ سنة – ٤٢ سنة	41	3.45	0.63
	أكثر من ٤٢ سنة	24	3.14	0.88
البعد الثاني	من ١٨ سنة – أقل من ٢٦ سنة	69	3.18	0.99
	من ٢٦ سنة – أقل من ٣٤ سنة	116	3.14	0.91
	من ٣٤ سنة – ٤٢ سنة	41	3.28	0.66
	أكثر من ٤٢ سنة	24	2.98	0.91
البعد الثالث	من ١٨ سنة – أقل من ٢٦ سنة	69	3.20	0.96
	من ٢٦ سنة – أقل من ٣٤ سنة	116	3.14	0.94
	من ٣٤ سنة – ٤٢ سنة	41	3.33	0.88
	أكثر من ٤٢ سنة	24	2.99	0.85
الدرجة الكلية	من ١٨ سنة – أقل من ٢٦ سنة	69	3.19	0.95
	من ٢٦ سنة – أقل من ٣٤ سنة	116	3.17	0.87
	من ٣٤ سنة – ٤٢ سنة	41	3.31	0.64
	أكثر من ٤٢ سنة	24	3.01	0.82
	المجموع	250	3.18	0.85

يتضح من خلال الجدول (10.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية ، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA) ، والجدول (11.4) يوضح ذلك :

جدول (11.4) : يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (العمر)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
البعد الأول	بين المجموعات	1.80	3.00	0.60	0.73	0.54
	داخل المجموعات	202.46	246.00	0.82		
	المجموع	204.26	249.00			
البعد الثاني	بين المجموعات	1.43	3.00	0.48	0.59	0.62
	داخل المجموعات	198.52	246.00	0.81		
	المجموع	199.95	249.00			
البعد الثالث	بين المجموعات	1.98	3.00	0.66	0.77	0.51
	داخل المجموعات	210.91	246.00	0.86		
	المجموع	212.89	249.00			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.46	3.00	0.49	0.66	0.58
	داخل المجموعات	180.17	246.00	0.73		
	المجموع	181.63	249.00			

يتبين من الجدول (11.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر وأبعاده ، كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($a \leq .05$) ، وبالتالي عدم وجود فروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر. **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل لم يتأثر بالعمر ، ذلك لأن منظمات المجتمع المدني تهدف أساساً للحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ، بغض النظر عن العمر سواء أكان عمره صغيراً أم كبيراً ، كما أن البرامج والمشاريع التي تقدمها منظمات المجتمع المدني توجه لكافة الأعمار دون تمييز . وتتفق هذه النتيجة كلياً مع دراسة الدراغمة (2014) التي بينت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تعزى لمتغير العمر، وتختلف كلياً مع دراسة سناقرة (2016) التي كشفت وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع

المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية " مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير العمر .

5.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\leq$ a 05.) بين متوسط استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (مكان السكن) . ومن أجل فحص الفرضية الخامسة ، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير مكان السكن ، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (one-way Anova) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير مكان السكن . **والجدولان (12.4) و(13.4) يبينان ذلك :**

جدول (12.4) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (مكان السكن) .

البعد	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد الأول	مدينة	59	3.57	.77
	قرية	109	3.39	.83
	مخيم	34	3.41	.81
	المسافر	48	2.67	1.03
البعد الثاني	مدينة	59	3.39	.78
	قرية	109	3.28	.82
	مخيم	34	3.25	.76
	المسافر	48	2.55	1.04
البعد الثالث	مدينة	59	3.36	.87
	قرية	109	3.37	.77
	مخيم	34	3.20	.81
	المسافر	48	2.47	1.07
المجموع		250	3.18	.85

يتضح من خلال الجدول (12.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية ، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOVA) ، والجدول (13 .4) يوضح ذلك :

جدول (13.4) : يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (مكان السكن)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
البعد الأول	بين المجموعات	24.58	3.00	8.19	11.22	0.00
	داخل المجموعات	179.68	246.00	0.73		
	المجموع	204.26	249.00			
البعد الثاني	بين المجموعات	23.02	3.00	7.67	10.67	0.00
	داخل المجموعات	176.93	246.00	0.72		
	المجموع	199.95	249.00			
البعد الثالث	بين المجموعات	29.96	3.00	9.99	13.43	0.00
	داخل المجموعات	182.92	246.00	0.74		
	المجموع	212.89	249.00			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	25.90	3.00	8.63	13.64	0.00
	داخل المجموعات	155.73	246.00	0.63		
	المجموع	181.63	249.00			

يتبين من الجدول (13.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل كانت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($a \leq .05$) ، وبالتالي وجود فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير مكان السكن . وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير مكان السكن ، أجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (14.4) يوضح ذلك :

جدول (14.4) : يوضح نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (مكان السكن)

المتغيرات	المستوى	المتوسط	مدينة	قرية	مخيم	المسافر
البعد الأول	مدينة	3.57				0.9*
	قرية	3.39				0.72*
	مخيم	3.41				0.74*
	المسافر	2.67				
البعد الثاني	مدينة	3.39				0.84*
	قرية	3.28				0.73*
	مخيم	3.25				0.7*
	المسافر	2.55				
البعد الثالث	مدينة	3.36				0.89*
	قرية	3.37				0.9*
	مخيم	3.20				0.73*
	المسافر	2.47				
المتوسط الكلي	مدينة	3.41				0.88*
	قرية	3.32				0.79*
	مخيم	3.25				0.72*
	المسافر	2.53				

يتبين من الجدول (14.4) : وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جميع الأبعاد بين درجة (البادية) وبين كل من (مدينة ، قرية ، مخيم) من جهة أخرى ، وجاءت الفروق لصالح الفئات الثلاثة (مدينة ، قرية ، مخيم) .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تتأثر بمكان السكن لأفراد عينة الدراسة ، وترى الباحثة أن سبب هذه الفروق يرجع إلى أن المناطق المصنفة (c) حسب اتفاقية أوسلوا في محافظة الخليل لا تزال مهمشة بفعل الاحتلال ، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى منها الطبيعة العشائرية والقبلية في هذه المناطق في محافظة الخليل ، ونظرة المجتمع تجاه المرأة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية ..الخ ، هذه العوامل وغيرها أدت إلى وجود هذه الفروق لصالح فئة (مدينة ، قرية ، مخيم) ، فهذه المناطق تستفيد من المشاريع والبرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين بينما المناطق المصنفة (c) تواجه صعوبة في الاستفادة من هذه المشاريع والبرامج .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سناقرة (2016) التي كشفت وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية " مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى

لمتغير العمر، وتختلف مع دراسة قاسم (2020) التي بينت أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين العاملين حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغيرات (العمر ، الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي) .

2.4 ثانياً : نتائج التحليل الكيفي للمقابلات :

1.2.4 قصص النجاح من المستفيدين : تم اجراء المقابلة من خلال القسمين التاليين :

القسم الاول: ما قبل الاستفادة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل :

السؤال الاول : كيف كانت ثقافتك تجاه التمييز بين الجنسين سابقا قبل الاستفادة من البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين ؟

أظهرت نتائج استجابات أفراد عينة قصص النجاح من المستفيدين حول كيف كانت ثقافتك تجاه التمييز بين الجنسين سابقا قبل الاستفادة من البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين ما يلي :

أجمع أفراد عينة الدراسة على ان النظرة كانت نظرة ذكورية وان للذكر الحق بالتعليم والعمل والسفر وهو من يمتلك اتخاذ القرارات وكان الجميع مقتنع ان للمرأة الحق في ممارسة الأدوار التقليدية وهي الدور الانجابي ، ومن الثقافة السائدة ان تحرم الانثى من مجالات التعليم ، ففي الغالب كانت توقف عن التعليم في فترة مبكرة وهي التوجيهي أو ما قبل الزواج ، ومن ناحية العمل يسمح لها فقط بممارسة الأعمال داخل المنزل كالتطريز والنسيج أو الأعمال الزراعية كتربية الحيوانات والفلاحة .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن عمليات التنشئة الاجتماعية ، والثقافة التقليدية السلبية اتجاه المرأة ، بما في ذلك صورتها في الاعلام تؤكد على الاتجاه المستمر في تهميش النساء في الحياة السياسية وجعل عملية صنع القرار حكراً على الرجل .

السؤال الثاني : ماذا كنت / ي تواجه / ي معيقات في حياتك نتيجة التمييز بين الجنسين ؟

تنوعت آراء عينة الدراسة حول المعيقات التي كانت توجه للمبحوثين نتيجة التمييز بين الجنسين إلى عدة معيقات كالتالي :

معيقات تتعلق بالتعليم : فالسيدة (ف ط) أجبرت على الزواج المبكر قبل مرحلة التوجيهي مع أنها كانت من المتفوقات ، أما السيدة (و) فقد أجبرت أيضا على الزواج المبكر ما بعد التوجيهي وعدم اكمال مرحلة الجامعة ، في حين أن السيدة (س) كان طموحها دراسة العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية ولكنها حرمت منها لسببين الأول ممنوع دراسة الانثى خارج المحافظة والأخر ان

العلوم السياسية هي حكرا على الذكور مما اجبرها على دراسة الخدمة الاجتماعية داخل المحافظة بعيدا عن طموحاتها ، أما السيدة (س) فقد ناضلت ما بعد التوجيهي للالتحاق بكلية الحقوق لأنه كان مجبر عليها انهاء التوجيهي والزواج كما هو سائد بالمنطقة .

معيقات ترفيهية : تباينت آراء أفراد عينة الدراسة بين الإناث والذكور، حيث نجد أن بعض أفراد العينة من الإناث لم تتمكن من اللعب خارج المنزل وذلك لعدم توفر أماكن ترفيهية مشتركة بين الجنسين أو مخصصة للإناث فاللعب والترفيه في الخارج كان حكرا على الذكر ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هناك العاباً تعتبر حكراً على الذكر فلا يسمح للإناث اللعب بها ، وإذا سمح لهن فذلك ضمن شروط معينة ، حيث أجابت (س ع) كنت من عشاق الدراجة الهوائية ، ولكن لم يسمح لي اللعب بها إلا داخل المنزل ولعمر محدد، كما كانت العاب الإناث تقليدية مثل (بيت ، بيوت ، والدمية) .في حين أجاب المبحوث الذكر (م ذ) أنه لم يكن يعاني من أي معيقات على هذا النحو وذلك لأنه يتمتع بكافة الصلاحيات والقرارات ، وأيضاً طبيعة الثقافة السائدة تعزز من فرص التعليم للذكور وتهيْ مجالات الترفيه للذكور وغيرها .

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن تدني مشاركة المرأة في عمليات ومناصب صنع القرار ينعكس على مشاركتها الفعلية في كثير من الأنشطة الرئيسية الهامة ومنها مجال التعليم والترفيه ، وبالتالي تؤدي إلى آثار عديدة تنعكس سلباً على الصورة التنموية للمرأة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام ، هذا بالإضافة إلى أنه لا تزال هناك رزمة من القوانين المتوارثة والتي تتضمن تمييزاً ضد المرأة سارية المفعول ويجري تطبيقها في فلسطين ، بالإضافة إلى ما تواجهه نساء فلسطين من العنف المبني على النوع الاجتماعي والمرتبط بالهندسة الاجتماعية المستندة للرؤى والمفاهيم والسلوكيات والسياسات والتشريعات الأبوية ، تمثل عائقاً أما المرأة في حقها بالتعليم والترفيه .

القسم الثاني : ما بعد الاستفادة حيث أنه تم عمل أداة المقابلة للوصول إلى النتائج المرجوة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل. حيث يحتوي هذا القسم على (5) أسئلة وهي :

السؤال الأول : كيف تلقيت الخدمة (الاستفادة من برامج الحد من التمييز بين الجنسين) ؟

لقد تلخصت اجابات المبحوثين كما يلي :

أولاً : حيث أجاب كل من (س / م) أنه من خلال التحاقهم بالجامعات كان من سياسات تلك الجامعات توجيه الطلبة للتطوع والتدريب الميداني في مؤسسات المجتمع المدني ومن خلال هذه السياسات اندمجنا في برامج تلك المنظمات التي كان جزءا منها يهدف إلى الحد من التمييز بين الجنسين .

ثانياً : فقد اتفقت كل من (ف / و / س) على أنه وبالرغم من وجودهن في مناطق مهمشة فقد كنا محط أنظار منظمات المجتمع المدني ، حيث كانت تلك المنظمات تستقطبهن بحجة المبادرات والمشاريع الصغيرة ، من أجل جعل الذكر يوافق على انضمامهن لتلك المنظمات وخصوصا أنهن داخل مكان سكن الذكر وبإمكان السيدة اصطحاب اطفالها معها ، وفيما بعد اكتشفنا ان لهذه المنظمات أهداف أخرى خفية ومن ضمنها الحد من التمييز بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في المجتمع ، حيث كانت النساء تخفي ذلك عن أزواجهن وأهاليهن في بداية الأمر لتتمكن من الاستمرار بالمشاركة .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى طبيعة الدور المهم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني تجاه الحد من التمييز بين الجنسين والتي تهدف من خلال هذا الدور إلى احداث التغيير الاجتماعي والثقافي لمواجهة القيم السلبية التي تحد من حرية المرأة الفلسطينية ، ومراجعة السياسات والقوانين والتشريعات والقرارات للتأكد من خلوها من التمييز ضد المرأة وترسيخها لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل ، كما أن هذه المنظمات تعتبر وسيلة مناسبة لمواجهة المشاكل التي تواجهها المرأة الفلسطينية ، وهي حلقة وصل بين المواطنين والحكومة وهذا الموقع يؤهلها للقيام بدورها تجاه تمكين المرأة الفلسطينية في كافة المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والقانونية ، فنلاحظ أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عملت على تنفيذ العديد من البرامج التدريبية والمشاريع التي تسعى لتمكين المرأة في كافة المجالات ، والقيام بالاتصال المباشر من أجل رفع مستوى الوعي والحس الانساني وغيرها من الأدوار .

السؤال الثاني : ما هي أهم المعيقات التي واجهتك للمشاركة ببرامج الحد من التمييز بين الجنسين؟

لقد تنوعت المعيقات التي واجهت أفراد عينة الدراسة تجاه المشاركة ببرامج الحد من التمييز بين الجنسين والأكثر بناءً على تنوع الجنس فكانت كالتالي:

المعيقات التي واجهت الذكر: من أبرز المعيقات التي واجهت (م) هو التنمر من الأهل والأصدقاء وخصوصا الذكور مثله ، بالإضافة الى الصراع الداخلي والتناقض بين الأفكار الجديدة والأفكار القديمة .

في حين أن المعيقات التي واجهت الاناث : تنوعت استجابات أفراد العينة حيث قالت ان المعيق الأكبر لي كان هو عدم تقبل مشاركتي ، فكنت أشارك بمفردي وأواجه التنمر من قبل النساء قبل الرجال ، كما اتفقت بعض المشاركات على عدم توفر مكان آمن لأطفالهن ، وفي حال اصطحاب أطفالهن أثناء المشاركة كنا يواجهن صعوبات ، كما لم تكن فعاليتها أقوى بالأنشطة ، وأيضاً منظمات المجتمع المدني لم تساعدهن في هذا الامر ، في حين أجابت بعض المشاركات أن المواصلات وعدم تقبل الاهل للمشاركة خارج المنظمة كانت تشكل أكبر المعيقات أمامهن ، حيث أن هناك

أنشطة مركزية ومهمة خارج مكان السكن كان الأهل يرفضون مشاركتها وإذا تمت الموافقة فهي تواجه صعوبات لأن شبكة المواصلات العامة رديئة وخصوصا في المناطق المهمشة وفي ساعات الليل ، بالإضافة الى أن هناك تدريبات وأنشطة كانت مع مبيت على مستوى مركزي كانت تواجه رفض مطلق من الأهل وبهذا كنا لا يتمكن من المشاركة وإذا تمت المشاركة فقد تجبر على العودة إلى البيت يومياً وهذا يسبب تعب جسدي وهدر للوقت وخصوصا في ظل المسافات البعيدة بين المركز وصعوبة المواصلات العامة .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى غياب التجانس والتكامل بين أعضاء المؤسسة وهذا ناجم عن وجود صراع بين أعضاء المؤسسة نابع من الاختلاف حول المصالح شخصية بين أعضاء وقيادات مؤسسات المجتمع المدني، مما يجعل من مؤسسات المجتمع المدني رهينة القيادات الأقوى لخدمة مصالحها، حيث تصبح أداة التخلف بدل التنمية. بالإضافة إلى عدم توفير التمويل اللازم لتتمكن من القيام بدورها في تمويل هذه المشاريع ، هذا بالإضافة إلى نظام التسييس الذي تتبعه السلطة تجاه منظمات المجتمع المدني فهي تنظر إليها على أنها جهات منافسة ، وترى أن فتقوم مشاركة هذه المنظمات في تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع وسيلة لتجفيف مواردها ، وأيضاً وجود الاحتلال الذي يقطع المدن والقرى الفلسطينية ويجعلها متباعدة جغرافياً ، وأيضاً الانقسام الفلسطيني الداخلي ذلك أن بعض هذه المؤسسات ذات انتماءات داخلية وخارجية ، كل هذه العوامل تشكل عائقاً أمام تنفيذ المشاريع والبرامج التي تهدف إلى الحد من التمييز بين الجنسين .

السؤال الثالث : ما هي أهم المعيقات التي واجهتك في التحرر من التمييز بين الجنسين ؟

اتفق أغلب المشاركون على أن المعيق الأكبر لهن هو: نظرة المجتمع إليهن ، وأنهن خارج عن صف عادات وتقاليد المجتمع السائدة ، كما وواجهن العديد من المشاكل والمناكفات المستمرة وخصوصا مع الأهل والزوج ، وكانت تطر المرأة للعمل فوق طاقتها في الأعمال المنزلية والزراعية لتكون بمثابة رشوة للسماح لهن بممارسة حقوقهن والتحرر من التمييز بين الجنسين .

بينما كانت اجابة الذكر هي المعارضة المستمرة له والتنمر تجاه مناهضته للتمييز بين الجنسين وفقد ثقة المجتمع الذكوري له وشعوره بانه منبوذ .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى عمليات التنشئة الاجتماعية ، والثقافة التقليدية السلبية اتجاه المرأة ، بما في ذلك صورتها في الاعلام تؤكد على الاتجاه المستمر في تهميش النساء في الحياة السياسية وجعل عملية صنع القرار حكراً على الرجل . كما أن العنف المبني على النوع الاجتماعي والمرتبط بالهندسة الاجتماعية المستندة للرؤى والمفاهيم والسلوكيات والسياسات والتشريعات الأبوية، يضيف على كاهل المرأة مسئوليات ومهام وأعباء العمل المنزلي والرعاية النفسية والاقتصادية والاجتماعية

للعائلة ككل، دون منح هذا الدور قيمة اقتصادية وحماية اجتماعية، مما يعزز من استغلال المرأة، ويحد من مشاركتها في سوق العمل، سواءً الرسمي ، أو غير الرسمي. فما زال العنف وبكافة أشكاله ، مرتفعا في المجتمع الفلسطيني.

السؤال الرابع : ما مدى تأثير برامج الحد من التمييز بين الجنسين على حياتك الشخصية (التمكين والتأثير) ؟

من أبرز التأثيرات التي اجتمع عليها المبحوثين هو امتلاك القناعة التامة والإيمان بالمساواة بين الجنسين وأن كل منهم له حقوقه وواجباته وأن المرأة قادرة على التغيير الإيجابي بالمجتمع بالإضافة الى تأثيرات أخرى أهمها :

1- **تأثيرات تتعلق بالتعليم والمستوى الاقتصادي** فبعض المشاركون أنهت مرحلة التوجيهي والجامعة في عمر متقدم نتيجة انضمامهن لبرامج الحد من التمييز التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ، أو الحصول على منحة كمنحة المعهد المهني التي تقدمها هذه المنظمات مما مكنها من الالتحاق بوظيفة، بالإضافة الى أن هذه المنظمات تقدم المبادرات المجتمعية والاقتصادية التي تسهم في رفع دخل المرأة ، وأيضا تشبيك النساء مع تلك المنظمات مكنها من جلب مشاريع اقتصادية لمنطقة سكنها وساهمت في دعم اقتصاد منطقتها .

2- تأثيرات على مستوى المشاركة السياسية و صنع القرار، فالعديد من المشاركات انضمت للأحزاب السياسية وكان لها دور فاعل فإحدى المشاركات أصبحت مسؤولة قطاع نسوي لحركة سياسية في محافظة الخليل ، وهناك بعض المشاركات تمكنت من الحصول على عضوية المجلس البلدي لدورة او دورتين متتاليتن ، وأخرى ترشحت للانتخابات ولكن لم يحالفها الحظ وهذا يعتبر انجاز في منطقتها لأنها شكلت حالة جديدة بالمجتمع ، واخريات استطعن تكوين لجان نسوية في أماكن سكناهن قادرة على المطالبة بحقوقهن ، واصبحن قادرات على الترشح والانتخاب ضمن حرية رأيهن لا املاء عليهن كسابق عهدهن .

3- **تأثيرات تتعلق بتغيير ثقافة المجتمع تجاه المرأة** فكانت هذه النساء قدوة لغيرهن من النساء فهي أول من تتعلم وتعمل وتقود السيارة وتشارك سياسيا ومجتمعيا ، وأيضا تلتحق بالأنشطة خارج المنطقة لتلحق بهن باقي المنطقة مما ساهم بتعزيز وتحسين صورة المرأة والحد من التمييز بين الجنسين في المنطقة .

4- **تأثيرات تتعلق بنقل التجربة** فهناك العديد من المشاركات اللواتي يعملن اليوم في مجال الحد من التمييز بين الجنسين في منظمات المجتمع المدني واخريات يساهمن بالحد من هذه الظاهرة بشكل تطوعي وبرغبة ذاتية منهن للارتقاء بالمرأة وتمتعها بحقوقها .

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني تجاه التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل من خلال القيام بحملات توعوية ، وتقديم البرامج التربوية والتدريبية فتقوم بتدريب النساء على انشاء المشاريع الصغيرة ، وعقد الاجتماعات وفقاً للمعايير القانونية المتصلة بعمل المجتمع المدني الفلسطيني لدعم بيئة آمنة ومواتية لعملها ، فهي توفر الخدمات وتساعد المحتاجين في محافظة الخليل ، وملْ الفراغ في حال غياب الدولة ، وحسم الصراعات وحلها ...الخ من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز ، و تعمل منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل أيضاً في تقديم خدمات قطاعية في الصحة والاقتصاد والعمل والتدريب والتعليم والرياضة وقضايا الطفولة . لذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني كافة وخصوصاً تلك التي تعنى بالشأن النسوي لم تألُ جهداً في سبيل تعزيز مشاركة المرأة في ميادين الحياة العامة والسياسية ، وأنها تضطلع بأدوار هامة تهدف إلى تعزيز المشاركة النسائية وتفعيلها في كافة مؤسسات المجتمع .

السؤال الخامس : ما التحديات التي ممكن ان تواجهك للحد من التمييز بين الجنسين؟

تنوعت التحديات التي تشكل مخاوف عند المبحوثين وأهمها :

1- خوف النساء اللاتي يسكن في مناطق (س) من مصادرة الاحتلال لأراضيهن وبالتالي تشتتهن ويصعب عليهن تكوين كيان جديد قوي ومتمكن لهن .

2- الخوف من الارتباط بشريك حياة لا يؤمن بالفكرة وبالتالي الرجوع الى نقطة البداية .

3- بعض المشاركات العاملات في مجال الحد من التمييز من الجنسين تخشى من معارضة الأهالي في المناطق التي تعمل بها وممارسة المضايقات عليهن أثناء عملهن .

4- الهجمات التحريضية على النساء القادرات وخصوصا من الأحزاب الدينية والجماعات المعارضة .

وتعزو الباحثة هذه المخاوف إلى طبيعة التهميش التي تتعرض له بعض المناطق وخصوصاً المنطقة (c) نتيجة للعراقيل التي يضعها الاحتلال ، بالإضافة إلى نظرة المجتمع تجاه المرأة في كافة المجالات ، إضافة إلى انتماء بعض منظمات المجتمع المدني للأحزاب السياسية واحتمالية تسييس هذه المنظمات بما يخدم مصالح فردية .

2.2.4: نتائج التحليل الكيفي للمقابلات الخاصة بالعاملين في منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين : حيث تضمنت المقابلة (5) أبعاد أساسية وهي :

البعد الأول : حول " **دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل** " ويتضمن هذا البعد عدة أسئلة وهي :

1- ما موازنة المنظمة المخصصة للعمل على الحد من التمييز بين الجنسين ؟

لقد تنوعت آراء أفراد عينة الدراسة ، حيث جاءت اجابة مؤسسة (أ) كما يلي : إن ميزانية المنظمة مخصصة بشكل كامل على هذا الموضوع حيث ان مبدأ الحد من التمييز بين الجنسين هو الهدف الاستراتيجي للمنظمة ، بينما جاءت اجابة مؤسسة (د ن) لا اعرف ما مقدار وحجم الميزانية المخصصة للحد من التمييز بين الجنسين في المنظمة لان هذا من شؤون المالية بالمنظمة ولكنها تحتل جزء مهم من الميزانية .

2- الى أي درجة يؤمن العاملين بالمنظمة بقضية الحد من التمييز بين الجنسين ؟

فقد أجمع أفراد عينة الدراسة على أن الايمان بقضية الحد من التمييز بين الجنسين يعتبر شرطاً للانضمام لفريق عمل المنظمة ، وهو من استراتيجيات التوظيف فيها، والموظف الذي لا يؤمن بالشكل الكافي بهذه القضية لا يستمر بالعمل بالمنظمة .

3- الى أي مدى يتداخل مفهوم الحد من التمييز بين الجنسين في برامج المنظمة ؟

اتفقت آراء العينة أن مفهوم الحد من التمييز بين الجنسين يتداخل مع جميع برامج المنظمة وخصوصا في الأعوام الأخيرة .

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن هناك اهتمام كبير من قبل منظمات المجتمع المدني تجاه الحد من التمييز بين الجنسين بكافة أشكاله سواء التمييز المباشر أم غير المباشر ، فهي تنطلق من النظريات النسوية لترسيخ مفهوم المساواة بين المرأة والرجل وتخليص المرأة من تبعية وهيمنة الرجل عليها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية ، لذلك تضع ميزانياتها أو جزء منها لمعالجة قضية التمييز بين الجنسين ، ومشاركة المرأة باعتبارها نصف المجتمع في تحقيق تنمية مستدامة تعزز صمود الشعب الفلسطيني ، استكمالاً للأدوار التي كانت تقوم بها في الماضي ، حيث شاركت المرأة الفلسطينية في كل أشكال النضال وشاركت في تشكيل المؤسسات والجمعيات التي تمأسس لبناء المجتمع الديموقراطي .

البعد الثاني: حول تأثير منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل للحد من التمييز بين الجنسين" ، ويتضمن هذا البعد (7) أسئلة كما يلي :

السؤال الأول : ما مدى التأثير على مستوى تمكين النساء المستفيدات اقتصاديا من قبل عمل المنظمة للحد من التمييز بين الجنسين ؟

اتفق معظم أفراد العينة على أن البرامج التي تقدمها منظماتهم تعمل على تقوية النساء في مجال المهارات الحياتية والحقوقية ومن ثم في المهارات المهنية من خلال التدريبات المهنية ومهارات التسويق ومن ثم تمويل المشاريع الصغيرة التي تتنوع ما بين تربية الحيوانات والأشغال اليدوية .

وفي هذا السؤال لاحظنا التميز من مؤسسة (أ) بأنها خرجت عن المعتاد في دعم النساء اقتصاديا فساهمت في تأسيس وتسجيل (6) شركات نسوية ترأسها النساء وموظفيها من النساء وخصوصا الإداريين ، وتدريب العاملات في هذه الشركات على التسويق لتتمكن من المنافسة في السوق بشكل أقوى .

وتعزو الباحثة ذلك إلى التنوع في اهتمامات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتي منها محافظة الخليل ، فهي تعمل في مجالات متنوعة منها انسانية ومنها اجتماعية ، وفي مجال التنمية والتربية ، وأيضاً لها أهداف متنوعة منها نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها ، وأهداف ثقافية تسعى من خلالها إلى نشر الوعي ، وأيضاً أهداف اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية .

السؤال الثاني: " ما مدى التأثير على مستوى تمثيل النساء في أماكن صنع القرار ؟ "

لاحظنا من خلال هذا السؤال ان المنظمات تعمل بشكل أساسي على الحقوق وتمكين النساء وخصوصا في أماكن صنع القرار والعديد من هذه المنظمات لها قصص نجاح متنوعة فمثلا مؤسسة (أ) ساهمت في تشكيل لجان الحماية النسوية في العديد من المناطق وخصوصا المهمشة وهي حاليا تأخذ الطابع الرسمي للجان ، بالإضافة الى مؤسسة (م) التي تركز على النساء في (3) مراحل مختلفة وهي مرحلة تقوية النساء ومرحلة ما قبل الترشح للمجالس البلدية ومن ثم مرحلة تدريب وتقوية النساء أثناء الترشح والعملية الانتخابية ومن ثم التدريب ما بعد الفوز لتتمكن من أداء مهامها بالشكل المطلوب داخل المجالس البلدية ، وهناك منظمات ساهمت في تشكيل لجان المسائلة النسوية ، وأخرى ساهمت بأن يكون الأثر على النساء المستفيدات من خلال ترأس مؤسسات وجمعيات خيرية او تعاونية .

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن هذه المنظمات وعلى فترات تطورها بدءاً من مرحلة ما قبل النكبة وحتى مرحلة ما بعد اتفاقية أسلوا وسواء أكانت منظمات تطوعية ، أم حقوقية ، أم ذات صبغة اجتماعية ، أم ذات طابع ديني فهي تقوم بالعديد من المهام ومن ضمنها وظيفة تجميع المصالح حيث أنه و من خلال مؤسسات المجتمع المدني تتبلور مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها ، تمكنهم من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف .

السؤال الثالث : " هل تم تنفيذ أو المساهمة في حملات ضغط ومناصرة للحد من التمييز بين الجنسين من قبلكم ؟ "

أجمع جميع أفراد العينة المختارة على أن من أهم الأنشطة التي يتم تنفيذها من خلال برامج الحد من التمييز بين الجنسين هي حملات الضغط والمناصرة التي تحارب التمييز بين الجنسين ، وهناك

حملات فردية تخص كل منظمة وأخرى حملات مركزية تشارك فيها أغلب المنظمات بشكل مركزي مثل حملة (16) يوم لمناهضة العنف ضد المرأة.
كما أشادت بعض الجمعيات ان انضمامها لشبكة المنظمات الاهلية وغيرها من الشبكات يساهم في تنفيذ العديد من الحملات التي تحد من التمييز بين الجنسين .
وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل تشعر الأفراد بأن لديهم قنوات اتصال مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم ، حيث يتمكن أعضائها والمنتسبين إليها من حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحق المشاركة في الشؤون العامة ، باعتبار أن حرية التعبير من حقوق الانسان التي تمكن الشعوب من تبادل الأفكار وتكوين أفكار جديدة والاشتراك سوية ومع آخرين للمطالبة بحقوقهم .

السؤال الرابع : "هل يتم رفع تقارير بما يخص الحد من التمييز بين الجنسين من قبلكم للجهات المختصة وصناع القرار ؟ "

الجميع أجاب بنعم ، وترفع التقارير للجهات المانحة ، او للجهات ذوي الاختصاص في الحكومة ، أو للشبكات والمنظمات التي نحن جزء منها .
وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى الدور الذي وجدت من أجله منظمات المجتمع المدني الفلسطيني باعتبارها حلقة وصل بين الناس وبين الحكومة ، مما يعكس الانتماء للوطن ، والاحساس بمعاناة الفئات الضعيفة والمهمشة ، والعمل على معالجة التحديات التي تعترض التطور والنمو .
السؤال الخامس : " هل تم عمل أبحاث ودراسات من قبلكم على قضية الحد من التمييز بين الجنسين؟ " تباينت عينة الدراسة حول عمل أبحاث ودراسات تخص قضية الحد من التمييز بين الجنسين فمنها من أجاب بلا اعرف ، وأخرى لم يتم عمل أبحاث لأنه ليس من صلب عمل المؤسسة عمل الابحاث والدراسات ، أما (م د ن) فأجاب بأن صلب عمل المركز هو عمل الأبحاث والدراسات التي تتعلق بالحد من التمييز بين الجنسين .

السؤال السادس : " هل تساهم المؤسسة في عمل مبادرات مجتمعية ، شبابية ، ..... تخدم قضية التمييز بين الجنسين ؟ " اتفق الجميع على أن أغلب المشاريع التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تتضمن عمل مبادرات مجتمعية وهذه المبادرات تخدم قضية الحد من التمييز بين الجنسين بشكل غير مباشر فجزء من هذه المبادرات اقتصادية تدعم النساء وأخرى ترفيهية تساهم في رفع مستوى الترفيه للنساء في المنطقة ، وأخرى صحية ترفع من مستوى الصحة للمواطنين وخصوصا النساء ، بالإضافة الى العديد من المبادرات الحقوقية والسياسية والثقافية التي تخدم قضية الحد من التمييز بين الجنسين .

وأشار الجميع إلى أن هذه المبادرات ليست كافية ويجب تكثيف العمل عليها لتعمل على تغطية أكثر للقضايا المهمة والمناطق وخصوصا المهمشة .

وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود عدة تحديات قانونية واقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية لا تزال أمام منظمات المجتمع المدني ، فهي بحاجة إلى تمويل كافي بعيد عن الأجندات للجهات المانحة ، بالإضافة إلى وجود الانقسام الفلسطيني ، وتسييس بعض منظمات المجتمع المدني ، والاحتلال الاسرائيلي ، كما أن هناك العديد من القوانين والاتفاقيات التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية تجاه الحد من التمييز بين الجنسين ولم تلتزم بها ..الخ .

السؤال السابع : ما هي أنواع البرامج والمشاريع والأنشطة التي تنفذها منظمتكم للحد من التمييز بين الجنيسين ؟ " ، لقد تنوعت آراء عينة الدراسة وتركزت على أن البرامج التي تقدمها تلك المنظمات للحد من التمييز بين الجنسين هي سياسية ، اقتصادية ، صحية ، اجتماعية ، و حقوقية ، أما المشاريع فهي متنوعة وأغلبها تكون بشكل مقيد ، وتنفذ الأنشطة على عدة أشكال وهي : مبادرات مجتمعية ، تدريبات ، احتفالات، مؤتمرات ، ورش عمل ، لقاءات توعوية ، جلسات مسائلة ، مخيمات ، أيام مفتوحة، حملات ، وتفاعلات مجتمعية متنوعة .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تقاوم كافة أشكال التميز المباشر والتمييز غير المباشر من خلال القيام ببرامج ومشاريع تنموية في كافة المجالات من أجل تعزيز دور المرأة وتمكينها للقيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي بما يحقق الأهداف التي وجدت من أجلها والتي منها فتح آفاق الفرص المتساوية بينهما وإدماج المرأة في القوى العاملة وكافة النشاطات الاقتصادية الأخرى.

السؤال الثامن : "هل يوجد تأثيرات أخرى ؟ "

لقد أجمع أفراد عينة الدراسة بالإجابة " بنعم " وأن أهم تأثير كان هو انضمام النساء للأحزاب السياسية ، و تقوية أدوار النساء المنتسبات للأحزاب سابقا داخل أحزابهم .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن طبيعة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين ، أصبح لديها تراكم ثقافي ، تستطيع من خلاله القيام بدور رئيسي بإقناع القطاعات الجماهيرية من أجل تحقيق عملية التغيير الاجتماعي سواءً من أجل مساحة الديموقراطية والحرية أو بهدف الدفاع عن حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة .

البعد الثالث : حول " أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل **"** ، فقد تنوعت استجابات عينة الدراسة حول المعيقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين ، كما واشترك جزء كبير من تلك المنظمات حول بعض المعيقات ، حيث تمثلت تلك المعيقات بالنقاط التالية :

1- خصوصية مجتمع الخليل وعدم تقبل فكرة العمل للحد من التمييز ين الجنسين .

2- الهجمات التحريضية على المنظمات التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين من الأحزاب المتدينة والجماعات المخالفة لقضية سيداو .

3- وصف المنظمات التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين بأنها منظمات فتن ، وهذا ما يؤثر ويحد من مشاركة المواطنين بأنشطة منظمات المجتمع المدني .

4- محدودية مشاركة الذكور بأنشطة هذه المنظمات بسبب الانشغال داخل الخط الأخضر أو عدم الايمان بالفكرة لأنها لا تنسجم مع ثقافة المجتمع مما يجعل العمل أصعب لأن الذكر جزء أساسي من القضية .

5- عدم استجابة الحكومة للقضايا التي تطالب بها منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تأخير العمل ويزيد العراقيل أمام تلك المنظمات .

6- احتياجات المواطنين وخصوصاً النساء إلى تمويل أكثر ، وبالتالي لا تستطيع هذه المنظمات تغطية جميع المواطنين والمناطق .

7- العراقيل التي يضعها الاحتلال أمام عمل منظمات المجتمع المدني وخصوصا في مناطق c .

8- تعطل المجلس التشريعي مما ينتج عنه صعوبة في تعديل وإلغاء قوانين مجحفة بحق النساء .

9- تكرار نفس المستفيدين في أغلب المنطمات ، مما يجعل دائرة تأثير تلك المنظمات أقل .

10- هناك بعض المنطمات التي عملت بشكل خاطئ على مفهوم الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل وبالتالي عرقلت عمل باقي المنظمات .

11- الكوارث والأوضاع السياسية المفاجئة في البلد تساهم في تعطيل تنفيذ الأنشطة .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى عدة عوامل أهمها الاحتلال والانقسام الفلسطيني ، ووجود رزمة من القوانين المتوارثة والتي تتضمن تمييزاً ضد المرأة ، ولم توقع دولة فلسطين على البروتوكول الاختياري الأول للاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة " سيداو " . وعززت دولة فلسطين من السيطرة العشائرية باعتمادها دائرة شؤون العشائر كجسم أساسي معترف به في هياكل المؤسسات الحكومية وعلى رأسها مكتب الرئاسة والمحافظات ، وهذا انعكس سلباً على النساء من حيث توطيد السيطرة الأبوية والتمييز ضدهن . وعدم استجابة الحكومة لمطالب منظمات المجتمع المدني باعتبارها منافسة لها على الرغم من أن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار ، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع ،

كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات ، بالإضافة إلى معيقات تتعلق بتمويل المشاريع والبرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني والتي تهدف للحد من التمييز بين الجنسين خاصتاً وأن هذا التمويل يأتي من الجهات المانحة الخارجية فهي لديها أجندات وأولويات قد تتعارض مع المصالح الوطنية .

في حين أجمعت المنظمات التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين على العديد من التحديات أهمها :

أ- الخوف من انقطاع أو انخفاض نسبة التمويل .

ب- تصعيد الهجمات التحريضية تجاه هذه المنظمات .

ج- تزايد انتهاكات وعراقيل الاحتلال وخصوصا في مناطق (c)، مما يؤثر على عمل تلك المنظمات ، وأيضا على المستفيدين داخل هذه المناطق .

ج- ضعف وفقدان التواصل بين شبكات المتطوعين لهذه المنظمات ، حيث يعتبر المتطوعين هم المحرك الأساسي لهذه المنظمات .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن هذه المنظمات باعتبارها تنتمي لمنظمات المستوى الثالث (التي تشمل تجمعات (aggregation) من منظمات المجتمع المدني التي تركز على قطاع محدد أو منطقة جغرافية محددة أو حملة محددة) ومنظمات المستوى الرابع (وتشمل الأطر العام General Frameworks) والمنابر الوطنية (National Platforms) فهي تحتاج إلى تطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات الناشئة على ما يلي : تخطيط وإدارة المشاريع ، تحليل السياسات العامة ، دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة ، والحصول على التمويل ، كما وتشمل الاحتياجات المؤسسية لهذه المنظمات خاصة على مستوى الحوكمة المؤسسية المتعلقة بالعلاقة مع المنظمات الأعضاء ما يلي : ادارة المتطوعين والناشطين ، تطوير وظائف التواصل والشفافية ، بناء وادارة العلاقات والشراكات مع السلطات العامة ، وتحليل احتياجات أعضائها من المنظمات أو الجهات التي تمثلها ، وأيضاً الاحتياجات المرتبطة بالبيئة المؤسسية والسياق فتشمل : خلق مساحة للحوار حول السياسات على المستويين المحلي والوطني ، الاعتراف بها من قبل السلطات العامة ، وزيادة عدد المنظمات الأعضاء في التحالفات والمنابر العامة) .

3.4 النتائج

بعد إجراء الدراسة الميدانية التي تمثلت في تطبيق أداة الاستبانة والمقابلة على أفراد عينة الدراسة ، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

1.3.4 النتائج الكمية

1- كشفت الدراسة أن دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين في الخليل من وجهة نظر المستفيدون / ات كان متوسطاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لدور منظمات المجتمع المدني التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين في الخليل (3.30) ونسبة مئوية (66 %) .

2- كشفت الدراسة أن أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل من وجهة نظر المستفيدون / ات كان متوسطاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل (3.16) ونسبة مئوية (63.2 %) .

3- أوضحت الدراسة أن أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل من وجهة نظر المستفيدون / ات كان متوسطاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل (3.17) ونسبة مئوية (63.4%) .

4- بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغيرات (الجنس ، العمر) .

5- كشفت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، لصالح الفئات الثلاثة (دبلوم ، بكالوريوس ، دراسات عليا) .

6- بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية .

7- أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير مكان السكن ، وجاءت الفروق لصالح الفئات الثلاثة (مدينة ، قرية ، مخيم) .

2.3.4 النتائج الكيفية

1.2.3.4 النتائج الكيفية الخاصة بقصص النجاح

1- كشفت الدراسة أن ثقافة أفراد عينة الدراسة من قصص النجاح تجاه التمييز بين الجنسين قبل الاستفادة من البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين، كانت ذكورية وان للذكر الحق بالتعليم والعمل والسفر وهو من يمتلك اتخاذ القرارات .

2- بينت الدراسة وجود معيقات تتعلق بالتعليم ، ومعيقات تتعلق بالترفيه كانت تواجه أفراد عينة الدراسة من قصص النجاح في حياتهم نتيجة التمييز بين الجنسين وذلك قبل الاستفادة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين.

3- أظهرت الدراسة أن أفراد عينة الدراسة من المستفيدون / ات من قصص النجاح قد استفادوا من برامج الحد من التمييز بين الجنسين التي تقدمها منظمات المجتمع المدني .

4- كشفت الدراسة أن أفراد عينة الدراسة من المستفيدون / ات من قصص النجاح قد واجهتم معيقات تجاه المشاركة ببرامج الحد من التمييز بين الجنسين تتمثل بالتنمر من قبل الأهل والأصدقاء ، وعدم تقبل المشاركة وغيرها ، وأن المعيق الأكبر تجاه التحرر من التمييز ضد النساء هو نظرة المجتمع لهن .

5- أوضحت الدراسة أن تأثير برامج الحد من التمييز بين الجنسين في حياة أفراد عينة الدراسة من المستفيدون / ات من قصص النجاح قد انعكس ايجابياً على مستواهم التعليمي والاقتصادي ، وعلى مستوى مشاركتهم السياسية وصنع القرار ، وعلى تغيير ثقافة المجتمع تجاه المرأة ، وعلى نقل تجربة النجاح إلى النساء التي تعاني من التمييز بين الجنسين .

6- بينت الدراسة وجود تحديات لدى أفراد عينة الدراسة من قصص النجاح تتمثل بالخوف من الارتباط بشريك لا يؤمن بالفكرة ، ومعارضة الأهالي ، ووجود الاحتلال ، والتحريض .

2.2.3.4 النتائج الكيفية الخاصة بالعاملين بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين

1- بينت الدراسة أن دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين إيجابي ، حيث توجه ميزانيتها للعمل على الحد من التمييز بين الجنسين ، كما أن هناك إيمان بين العاملين في تلك المنظمات بقضية الحد من التمييز بين الجنسين ، وأن مفهوم الحد من التمييز بين الجنسين يتداخل مع جميع برامج تلك المنظمات .

2- أوضحت الدراسة أن هناك تأثير لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل من خلال تمكين النساء المستفيدات اقتصادياً ، وفي أماكن صنع القرار ،

وفي تنفيذ أو المساهمة في حملات الضغط والمناصرة للحد من التمييز بين الجنسين ، ورفع التقارير الخاصة بالحد من التمييز بين الجنسين للجهات المعنية وأصحاب القرار ، وعمل أبحاث ودراسات لمعالجة قضية الحد من التمييز بين الجنسين ، وعمل مبادرات مجتمعية ، وشبابية وغيرها لخدمة قضية الحد من التمييز بين الجنسين ، بالإضافة إلى انضمام النساء للأحزاب السياسية ، و تقديم برامج متنوعة للحد من التمييز بين الجنسين حيث تشمل البرامج السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والحقوقية ، في حين أن المشاريع تكون بشكل مقيد ويتم تنفيذها على عدة أشكال منها مبادرات مجتمعية ولقاءات توعوية وغيرها .

3- بينت الدراسة وجود معيقات وتحديات تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل كان أهمها خصوصية مجتمع الخليل وعدم تقبل فكرة العمل للحد من التمييز بين الجنسين ، بالإضافة إلى الهجمات التحريضية من الأحزاب والجماعات المخالفة لإتفاقية سيداو وغيرها من المعيقات، بالإضافة إلى انقطاع أو انخفاض نسبة التمويل ، وانتهاكات وعراقيل الاحتلال وخصوصاً في مناطق (c) .

4. 4 الاستنتاجات :

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، تستنتج الباحثة ما يلي :

1- أن دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل لم يكن بالمستوى المطلوب ، حيث جاء دورها بمتوسط حسابي (3.3) وبتقدير متوسط حسب التحليل الكمي، ويتضح ذلك من خلال مقابلة أفراد عينة الدراسة من قصص النجاح قبل الاستفادة من برامج الحد من التمييز بين الجنسين حيث كانت النظرة ذكورية ، في حين يتبين من خلال مقابلة أصحاب الاختصاص في منظمات المجتمع المدني أن دور هذه المنظمات إيجابي ، مما يشير إلى أنه وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين وعلى الرغم من توجيه ميزانياتها لمعالجة قضايا الحد من التمييز بين الجنسين إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب في تقديم خدماتها ومساعدة المحتاجين .

2- أن أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين من وجهة نظر المستفيدين جاء بمتوسط حسابي (3.16) وبتقدير متوسط حسب التحليل الكمي، ويتضح هذا المستوى من خلال مقابلة أفراد عينة الدراسة من أصحاب قصص النجاح من أن أبرز التأثيرات لبرامج الحد من التمييز بين الجنسين التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تمثل امتلاك القناعة التامة والإيمان بالمساواة بين الجنسين وأن المرأة قادرة على احداث التغيير الايجابي بالمجتمع ، لذلك انعكست هذه التأثيرات بشكل ايجابي للحد من التمييز بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال

الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتعليمي ونقل التجربة إلى النساء التي تعاني من التمييز بين الجنسين ، وهذا ما يتفق مع آراء أفراد عينة الدراسة من أصحاب الخبرة والاختصاص في منظمات المجتمع المدني حيث يتبين وجود تأثير اقتصادي وسياسي نحو تمكين وتقوية المرأة في مجال المهارات الحياتية والحقوقية ومن ثم المهارات المهنية وتحريرها من التمييز ، وإنشاء شركات تديرها نساء ، كما كان لها تأثير على مستوى تمثيل النساء في أماكن صنع القرار ، حيث ساهمت بعض المنظمات بتشكيل لجان حماية نسوية وغيرها ، والقيام بحملات ضغط ومناصرة للحد من التمييز بين الجنسين ، وتقديم التقارير التي تبين الحالة الحقيقية للمرأة ورفع هذه التقارير إلى أصحاب القرار ، وعمل أبحاث تفيد في تقديم حلول لمشكلات المرأة ، وتقديم برامج ومشاريع في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية ، بالإضافة إلى تنسيب النساء في الأحزاب السياسية ...الخ . غير أن هذا التأثيرات لم تصل إلى المستوى المرتفع لوجود العديد من التحديات والصعوبات أم قيام منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل للقيام بدورها على نحو أفضل واحداث تأثير أكبر للفئات الضعيفة والمهمشة من النساء ، حيث يؤكد جهاز الاحصائي المركزي الفلسطيني على وجود فجوة بين الرجل والمرأة في كافة الميادين والمجالات ، بالإضافة إلى العنف الذي تتعرض له المرأة سواء في فلسطين أم على مستوى محافظة الخليل ، وبالتالي ينبغي على منظمات المجتمع المدني العاملة على تحقيق المساواة بين الجنسين والحد من التمييز أن تعزز دورها لإحداث تأثير أكبر وتضييق الفجوة بين الجنسين ، والبحث عن مصادر تمويل بعيدة عن الأجندات الخارجية ، والعمل على معالجة كافة المعيقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني باعتبارها حلقة الوصل بين الشعب والحكومة وأيضاً تستطيع القيام بأدوار تكمل من خلالها دور الحوكمة من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي .

3- يتضح أن أبرز المعيقات التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في عملها تجاه الحد من التمييز بين الجنسين ، وكذلك المستفيدين / ات من برامجها ومشاريعها تتمثل بالتالي :

- **الأحزاب الدينية** : أجمع أفراد عينة الدراسة من المستفيدين ومن أصحاب الخبرة على أن التحريض من الأحزاب والجماعات المخالفة لإتفاقية سيداو من أكبر التحديات والمعيقات ، من خلال الهجمات التحريضية على النساء القادرات وخصوصا من الأحزاب الدينية والجماعات المعارضة ، وهذا يتطلب وجود سلطة تشريعة تقوم بإعادة النظر بالقوانين التي تحدد عمل منظمات المجتمع المدني والتعديل عليها بما يتفق مع المصلحة الوطنية ويتناسب مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف ، وتوفير مناخ ديموقراطي يعطي حرية متساوية للجنسين ويبين الحقوق والواجبات لجميع الأفراد والمؤسسات والأحزاب .

– **تدخل السلطة** : أجمع أفراد عينة الدراسة من أصحاب الخبرة في منظمات المجتمع المدني على عدم استجابة الحكومة للقضايا التي تطالب بها منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تأخير العمل ويزيد العراقيل أمام تلك المنظمات ، ويرجع ذلك إلى أن السلطة تنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها جهات منافسة ، سواء في تقديم الخدمات أو في إدارة ديناميكية التوافق . حيث تعتبر السلطات العامة ، في أحيان كثيرة، مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات أو الحوكمة تهديدا لها، وأن مشاركة هذه المنظمات في تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع وسيلةٌ لتجفيف الموارد التي من المفترض أن تكون متاحة أو مخصصة للسلطات العامة . وهذا يعيق وجود (مجتمع مدني) حيوي يمثل حلقة الوصل بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين حاجات ومطالب الناس ، ويقوم بوظيفة ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها .

– **الاحتلال** : أن أفراد عينة الدراسة من المستفيدين / ات وأصحاب الاختصاص والخبرة والاختصاص في منظمات المجتمع المدني على أن من أكبر التحديات التي تواجه تلك المنظمات والمستفيدين / ات تتمثل بالاحتلال الاسرائيلي ، واتباعه سياسة تقسيم مناطق الضفة الغربية وتقطيع مدنها وقراها مما أضعف قدرة هذه المنظمات على تنفيذ مشاريعها والقيام ببرامج الحد من التمييز بين الجنسين في بعض المناطق للوصول إلى الفئات المستهدفة ، فأصبحت عملية الوصول إلى المناطق المهمشة عملية صعبة وتحتاج الكثير من الجهد والمال والوقت ، وخاصتاً المناطق المصنفة (c) ، كما مثلت تحدي للمستفيدين في إمكانية الوصول لتلك المنظمات .

– **سياسة التمويل** : أجمع أفراد عينة الدراسة من أصحاب الخبرة والاختصاص على أن المعيق والتحدي الأكبر يتمثل في التمويل ، والتمويل كمصدر لمؤسسات المجتمع المدني يعتبر أساسي ومهم، بل بدونه لا يمكن لهذه المؤسسات أن تقوم بدورها المنشود تجاه الحد من التمييز بين الجنسين ، لكن هذا الأمر بالذات _ التمويل_ يعتبر من أكثر المواضيع حساسية عند الحديث عن المجتمع المدني الفلسطيني ، إذ أن الإمكانيات المالية الذاتية ضعيفة مما يؤدي إلى إعاقة عمل تلك المنظمات ، فتضطر هذه المنظمات للبحث مصادر تمويل خارجية نظراً لندرة أوقلة التمويل الداخلي ، مما يمثل تحدياً أمام تلك المنظمات فغالباً هذه الجهات المانحة لديها أجندات وشروط معينة قد لا تتوافق مع المصلحة الوطنية العليا .

– **الانقسام السياسي** : أجمع أفراد عينة الدراسة من أصحاب الخبرة في العمل لدى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين على أن من أكبر التحديات والمعيقات التي تواجه هذه المنظمات يتمثل في غياب السلطة التشريعية وتزايد الازمات الحقيقة داخل المجتمع الفلسطيني من بطالة وفقر وغيرها ، حيث تعطل المجلس التشريعي مما ينتج عنه صعوبة في تعديل

وإلغاء قوانين مجحفة بحق النساء ، وبالتالي يحد من تأثير هذه المنظمات تجاه العمل على الحد من التمييز بين الجنسين .

– **ضعف الشراكات بين منظمات المجتمع المدني** : اجمع أفراد عينة الدراسة من أصحاب الخبرة في منظمات المجتمع المدني على ضعف وفقدان التواصل بين شبكات المتطوعين لهذه المنظمات ، حيث يعتبر المتطوعين هم المحرك الأساسي لهذه المنظمات ، وهذا يتنافي مع وظيفة تجميع المصالح لمنظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل ، التي تتبلور من خلال مؤسسات المجتمع المدني مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها ، وتمكنهم من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف ، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية وسائر المنظمات الدفاعية .

– **ثقافة المجتمع** : يوجد اتفاق بين أفراد عينة الدراسة من أن المعيق الأكبر يتمثل بنظرة المجتمع للمرأة بسبب طبيعة مجتمع الخليل الذي تسوده الثقافة العشائرية ، حيث أن هذه النظرة تكرس هذه النظرة ، وتحصر دور المرأة فقط كربة بيت دون اتاحة الفرصة لها للمشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، مما شكل معيق تجاه عمل منظمات المجتمع في التواصل مع الفئات المستهدفة من برامج الحد من التمييز بين الجنسين ، وهذا يتفق مع نتائج الدراسة الكمية أن المناطق المصنفة (c) كانت أقل تأثراً بهذه البرامج .

4– لم تختلف آراء أفراد عينة الدراسة حول واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل باختلاف الجنس والعمر والحالة الاجتماعية حسب التحليل الكمي ، وهذا ما تبينه نتيجة التحليل الكيفي لقصص النجاح ، حيث أظهرت أن النظرة قبل الاستفادة كانت ذكورية ، غير أن هذه النظرة بعد الاستفادة من برامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني قد تغيرت حيث شاركن في التغيير الايجابي في المجتمع في كافة المجالات المجال التعليمي والاقتصادي ، والمشاركة السياسية ، وتغيير ثقافة المجتمع تجاه المرأة ، على الرغم من وجود معيقات وتحديات ، وأيضاً هذا ما تفسره نتائج التحليل الكيفي لمنظمات المجتمع المدني حيث توجه ميزانيتها للحد من التمييز بين الجنسين ، وتؤمن بهذه القضية ، وتوجه برامجها وأنشطتها لتمكين النساء في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ..الخ .

5– يتبين أن منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تهتم بشكل أكبر بالفئات المستهدفة من حملة (الدبلوم ، البكالوريوس ، الدراسات العليا) حسب ما جاء بالتحليل الكمي ، ويفسر هذه النتيجة التحليل الكيفي للعاملين في منظمات المجتمع المدني أن غالبيتهم من حملة الدرجات العلمية العليا مما يبين أن هذه المنظمات لديها قدر كبير من الوعي بأهمية حملة الدرجات العليا في تفهم هذه المشكلات الاجتماعية والعمل على حلها وفق القوانين المحلية والعالمية ،

من جانب آخر وحسب ما تفسره نتائج مقابلات قصص النجاح أن هناك معيقات تتمثل في أن النظرة كانت ذكورية ، ومعيقات تتعلق بالتعليم والترفيه كانت قبل الاستفادة ، وبعد الاستفادة توجد معيقات واجهت الاناث حول تقبل مشاركتها ببرامج منظمات المجتمع المدني والتنمر من قبل النساء وصعوبة المواصلات ، ونظرة المجتمع لهن والمناكفات والمشاكل ..الخ كل هذه المعيقات كانت سبب في ضعف التركيز في الأنشطة والبرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للوصول إلى الفئات الأقل تعليماً أو ثقافتاً ، فهؤلاء النساء نسبة كبيرة حرمت من المشاركة والاندماج في برامج التعليم والاقتصاد والصحة والسياسة ...الخ ، نظراً لهذه المعيقات وأهمها : النظرة العشائرية ، ولكن الفئات التي استطاعت أن تكمل دراستها بعد الثانوية العامة استطاعت أن تستفيد من برامج منظمات المجتمع المدني نظراً الحرية والمساحة التي سمح لها من قبل الأسرة في الأغلب من اكمال دراستها ، وبالتالي هذه الفئات كانت المسفيد الأكبر من منظمات المجتمع المدني .

6- لم تختلف آراء أفراد عينة الدراسة حول واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل باختلاف الحالة الاجتماعية ، وهذا ما تفسره نتائج التحليل الكيفي لأفراد العينة من قصص النجاح بعد الاستفادة من برامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني ، حيث تأثرت النساء بميدان التعليم والاقتصاد والسياسة والثقافة وصنع القرار ونقل التجربة إلى فئات أخرى من النساء المهمشات والتي تتعرض للتمييز أو العنف .

7- أن منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل تهتم بشكل أكبر بالفئات المستهدفة من برامج ومشاريع وأنشطة الحد من التمييز بين الجنسين في المناطق التالية (مدينة ، قرية ، مخيم) ، مقابل اهتمام أقل لمناطق البادية ، وتتفق هذه النتيجة مع ما أظهرته نتائج المقابلات مع أفراد العينة من أصحاب الخبرة والاختصاص في منظمات المجتمع المدني من وجود عراقيل أمام منظمات المجتمع المدني نحو توجيه برامجها وأنشطتها تجاه المناطق المصنفة (c) نتيجة ما يضعه الاحتلال من عراقيل تجعل هذه المناطق مهمشة ضعيفة .

التوصيات

1.5 توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ، فإن الباحثة توصي بما يلي :

1- أهمية أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني باستدامة للحد من التمييز بين الجنسين في مناطق عملها .

2- ضرورة أن تنفذ منظمات المجتمع المدني المزيد من المبادرات التي تهدف إلى الحد من التمييز بين الجنسين في مناطق عملها .

3- أهمية أن تعزز منظمات المجتمع المدني تنفيذ المشاريع الخاصة بالمخيمات الصيفية للحد من التمييز بين الجنسين في مناطق عملها .

4- تقديم الأنشطة الترفيهية لكلا الجنسين بنفس المستوى في مناطق عملها .

5- أهمية تسهيل عملية التواصل بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين وبين المستفيدين في محافظة الخليل.

6- ضرورة وجود أماكن مفتوحة لمنظمات المجتمع المدني في مناطق عملها من أجل تنفيذ الأنشطة الخاصة بالحد من التمييز بين الجنسين.

7- أهمية أن تدعم الثقافة المجتمعية موضوع الحد من التمييز بين الجنسين .

8- أهمية أن تكثف المنظمات عملها ، وخاصة في المناطق المصنفة (c) .

9- ضرورة البحث عن مصادر تمويل ذاتي دائم لمنظمات المجتمع المدني من خلال القيام بمشاريع ربحية ، لتتمكن من القيام بدورها تجاه الحد من التمييز بين الجنسين بعيداً عن أجندة الجهات المانحة وتهديدات التمويل الخارجي .

10- أهمية التجانس بين أعضاء منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين من أجل تحقيق تنمية مستدامة .

5. 2 آليات تنفيذ توصيات الرسالة

م.	التوصيات	آليات التنفيذ البرامج والأنشطة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الوقت المتوقع للتنفيذ	المعيقات التي قد تواجه التنفيذ
1-	أهمية أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني باستدامة للحد من التمييز بين الجنسين في مناطق عملها .	العمل ضمن خطة استراتيجية للمنظمة تضمن استدامة مشاريع الحد من التمييز بين الجنسين	المنظمة نفسها	بشكل مستدام	انقطاع او انخفاض نسبة التمويل
2-	ضرورة أن تنفذ منظمات المجتمع المدني المزيد من المبادرات التي تهدف إلى الحد من التمييز بين الجنسين في مناطق عملها .	ان تحتل المبادرات جزء مهم من موازنة المشروع وتركز على الحد من التمييز بين الجنسين بشكل مباشر او غير مباشر، واختيار مدرب قادر على استخلاص مبادرة هادفة ومستدامة للحد من التمييز بيمن الجنسين	المنظمة نفسها بالإضافة الى اللجان الفاعلة بالمجتمعات	كل مشروع يجب ان يتخلل مدة تنفيذه عمل مبادرات مجتمعية حسب الاحتياج للمنطقة	صعوبة الحصول على التراخيص والاذونات للمبادرات التي تتطلب ذلك ،المبادرات قد تحتاج الى مبالغ اعلى من المرصد لها وصعوبة إيجاد شركاء لاتمام العمل ، العراقيل من أهالي المنطقة والجهات المعارضة وخصوصا اذا كانت المبادرة تحارب التمييز بين الجنسين بالشكل المباشر
3-	أهمية أن تعزز منظمات المجتمع المدني تنفيذ المشاريع الخاصة بالمخيمات الصيفية للحد من التمييز بين الجنسين في مناطق عملها .	ان تحتل المخيمات الصيفية جزء مهم من موازنة المشروع وتركز على الحد من التمييز بين الجنسين بشكل مباشر او غير	المنظمة نفسها بالتشبيك مع اللجان والجهات الداعمة للمخيمات الصيفية مثل اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية والمجلس الأعلى للشباب	العطلة الصيفية	محاربة الأهالي والجهات المعارضة لفكرة المخيم ، قلة التمويل ،ضعف التخطيط لزوايا وبرامج المخيم، صعوبة التشبيك مع الشركاء

		مباشر، والتركيز على زوايا هادفة بالمخيم لقضية الحد من التمييز بين الجنسين	والرياضة ومنظمات المجتمع المدني الاخرى		
4-	تقديم الأنشطة الترفيهية لكلا الجنسين بنفس المستوى في مناطق عملها .	ان ترصد المنظمة في خطط مشاريعها وموازناتها بند الترفيهي لكل من الجنسين	المنظمة نفسها ومنظمات المجتمع المختلفة والتركيز هنا على البلديات والمجالس القروية	بشكل مستمر وخصوصا في أوقات تصعيد هجمات الاحتلال وفي الازمات والكوارث الطبيعية وغيرها	الهجمات التحريضية من الجهات المعارضة لفكرة الترفيه لكلا الجنسين وخصوصا في المناطق البدوية والمتشددة ، قلة التشبيك مع المنظمات لعمل أماكن ترفيهية مشتركة
5-	أهمية تسهيل عملية التواصل بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين وبين المستفيدين في محافظة الخليل.	عمل جلسات تنسيقية بين المنظمة نفسها والمنظمات الأخرى الشريكة بالمجتمع واللجان والجمعيات التي تسهل انضمام المستفيدين من تلك الأنشطة .	العلاقات داخل المنظمة	بداية المشروع	قلة تجاوب المنظمات والجمعيات واللجان للتعاون مع المنظمة
6-	ضرورة وجود أماكن مفتوحة لمنظمات المجتمع المدني في مناطق عملها من أجل تنفيذ الأنشطة الخاصة بالحد من التمييز بين الجنسين.	من خلال المبادرات المجتمعية والمشاريع الصغيرة التي تقدمها المنظمات من الممكن العمل على توفير هذه المناطق	المنظمان نفسها والمنظمات الشريكة وهيئات الحكم المحلي	بشكل مستدام	صعوبة توفير مساحات ومبالغ وتراخيص لهذه الأماكن

		المفتوحة، او من خلال عمل جزء مخصوص لهذه الأنشطة في كل مبنى او ملك للمنظمة ، او توفيرها من خلال هيئات الحكم المحلي .			
7-	أهمية تكثيف مشاريع وانشطة منظمات المجتمع المدني في المناطق المهمشة ، وخاصة في المناطق المصنفة (c) لزيادة الأثر في الحد من التمييز بين الجنسين .	تخصيص جزء مهم لها من الخطة والموازنة	المنظمة نفسها	في مرحلة دراسة الاحتياج وكتابة المشروع	معارضة المانح، ضعف في دراسة الاحتياج للمناطق، ضعف في كتابة المشاريع والموازنة
8-	ضرورة البحث عن مصادر تمويل ذاتي دائم لمنظمات المجتمع المدني من خلال القيام بمشاريع ربحية ، لتتمكن من القيام بدورها تجاه الحد من التمييز بين الجنسين بعيداً عن أجندة الجهات المانحة وتهديدات التمويل الخارجي .	أن يكون للمنظمة مشاريع ذاتية ربحية مستدامة تعمل على ادارة الدخل للمنظمة بعيدا عن التمويل الخارجي	المنظمة نفسها والجهات المانحة	في أقرب وقت ممكن وبشكل مدروس	صعوبة تحويل أفكار ربحية الى مشاريع ربحية مستدامة بالإضافة إلى صعوبة الحصول على حجر الأساس في التمويل
9-	أهمية التجانس بين أعضاء منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين من أجل الشراكة بالعمل ومنع تكرار الخدمة و تحقيق تنمية مستدامة .	أن تعمل المنظمات على الانضمام والمتابعة للشبكات والائتلافات التي تنضم عملها	الشبكات والائتلافات وغيرها والتي تنظم عمل المنظمات	في اقرب وقت ممكن مع مراعات اختيار الشبكات والائتلافات القوية الحقيقية	صعوبة الإنضمام لهذه الشبكات والائتلافات مما بحاجة الى تراخيص وغيرها
10-	أهمية أن تدعم الثقافة المجتمعية موضوع الحد من التمييز بين الجنسين .	القيام بحملات توعية مجتمعية من خلال وضع برامج وأنشطة	منظمات المجتمع المدني بكل أشكالها وأنواعها .	بشكل مستمر	عدم تقبل التغيير

		توجـــه للفئـــات المهمشـــــــــة والضعيفة .			

المصادر و المراجع

أولاً : المراجع العربية

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية " سيداو " في دولة فلسطين تحت الاحتلال . (2018) . **وضع النساء والفتيات في دولة فلسطين** . جنيف ، زيارة 8 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://cedaw.ps/uploads/1577787817779681561.pdf

اتحاد لجان المرأة الفلسطينية . (2023) . **عن الاتحاد** . زيارة 11 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://upwc.ps/?page_id=408

ادريس ، نرجس . (2020) . **السياسات والاستراتيجيات والأطر المؤسسية لدعم المرأة الريفية في تونس** ، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالجمهورية التونسية ، زيارة 28 أبريل ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/1.4_escwa-anme_-bafr.pdf

إسماعيل ، دنيا . (2021) . **ورقة سياسية قطاعية حول : قدرة المنظمات الأهلية النسوية على الاستجابة لاحتياجات النساء في ظل الأزمات** ، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ، زيارة 8 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://pngoportal.org/uploads/documents/2022/01/78bmJ.pdf

أبراش ، ابراهيم . (2001) . المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة . **مجلة رؤية** ، (6) ، أسترجعت في 9 كانون ثاني ، 2023 من https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3827

أكاديمية . (2017) . المقابلة وأنواعها وعيوبها . زيارة 30 أبريل ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://www.bts-academy.com

بدران ، منى . (2017) . **تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغير** ، منظمة العمل الدولية ، بيروت ، زيارة 30 كانون أول ، 2022 ، على شبكة الانترنت : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_549623.pdf

البشري ، محمد . (ب ت) . **مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي** . السعودية، زيارة 11 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://www.google.com/search?q

بلبكاي ، جمال والمختار ، علة . (2015) . المجتمع المدني في الجزائر بين الواقع والمأمول . **مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية** ، (5) ، 139-146 .

التميمي ، عبد الرحمن . (2013) . **منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد** . شبكة المنظمات

الأهليـــة الفلســـطينية ، القـــدس – رام الله ، زيـــارة 8 شـــباط ، 2023 ، علـــى شـــبكة الانترنـــت : https://www.pacc.ps/uploads/books/7/book-207-cat-7-d-27-08-13.pdf

تيسير ، محمد . (2022) . **كتاب المنهج الوصفي التحليلي : مع نبذة حول المنهج الوصفي التحليلي** . المجلـــة العربيـــة للعلـــوم ونشـــر الأبحـــاث ، اســـترجعت فـــي تـــاريخ 25 كـــانون أول ، 2022 مـــن https://blog.ajsrp.com

جمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية . (2016) . **جمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية** . رام الله ، فلسطين ، زيارة 30 أبريل ، 2023 ، على شبكة الانترنت :http://www.pmrs.ps/arabic.php #

جمعية الشبان المسيحية – القدس . (2013) . **جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية** . الخليل ، فلسطين ، زيارة 30 أبريل ، 2023 ، على شبكة الانترنت :http://mhpss.ps/ar/organization/palestinian-family-planning-and-protection-associa/yzKyhuHbE1o=

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية . (2023) . **جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية** . رام الله ، فلســـــطين ، زيـــــارة 31 نيســـــان ، 2023 ، علـــــى شـــــبكة الانترنـــــت : https://pwwsd.org/ar?fbclid=IwAR3t8dHulu3_bAxx1n3Nv0K-6GKOjAMoKIvU8KNndWZgp9ojKhPCGtP2LyQ

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . (2020) . **المرأة والرجل في فلسطين ، قضايا واحصاءات ، 2020** ، رام الله ، فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، وزارة شؤون المرأة . (2020) . **المرأة في مواقع صنع القرار** . رام الله – فلسطين .

الحديد ، لارا والخدام ، حمزة . (2015) . دور القروض الصغيرة الموجهة للنساء في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي في محافظة اربد . **المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية** ، 8 (2) ، 241-259 .

حزب التحرير . (2013) . **ملخص دراسة عن الهيئات والمؤسسات التي تشتغل في موضوع المرأة** . المكتب الاعلامي ، الأرض المباركة – فلسطين ، زيارة 8 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://pal-tahrir.info/women-perversion.html

حسين ، أسماء . (2022) . دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة المصرية : دراسة إمبريقية على المركز المصري لحقوق المرأة . **المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية** ، (6) ، 2682-2725 .

الحسين ، زيد . (2014) . **الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة** . الأمم

المتحـــــدة ، زيـــــارة11 شـــــباط ، 2023 ، علـــــى شـــــبكة الانترنـــــت : https://www.ohchr.org/sites/default/files/CS_space_UNHRSystem_Guide_AR.p df

حمودة ، رشا . (2018) . مؤشرات التمييز بين الجنسين من منظور النوع الاجتماعي في الأسرة المصرية دراسة ميدانية مقارنة . **مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة** ، (62) ، 1175 – 1133.

خضرون ، تواتي وجفال ، عيدة . (2018) . منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية . **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة** ، (11) ، 192 – 171 .

خيرة ، بن عبد . (2023) . دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديموقراطية . **مجلة المفكر** ، (12) ، 100 – 86 .

الدراغمة ، تمام . (2014) . **فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

دلال ، بحري . (2014) . النظرية النسوية في التنمية . **مجلة المفكر** ، 9 (2) ، 82 – 79 .

الدواوسة ، خالد . (2017) . **دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية المجتمعية** . بال تيـك للدراسـات الاسـتراتيجية ، غـزة ، زيـارة 14 كـانون ثـاني ، 2023 ، علـى شـبكة الانترنـت : http://palthink.org/2017/05/1590/

رابحي ، لخضر وبن بعلاش ، خاليدة . (2017) . دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقية وحماية حقوق الانسان في ظل مبادئ الحكم الراشد . **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة** ، 2 (1) ، 222 – 203 .

أبو راس ، عايدة . (2012) . **اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا** ، الدوحة ، قطر ، زيارة 8 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://www.nhrc-qa.org/storage/activities/file_62bdbb3a626db_1656601402.pdf

رودكر ، نرجس ، (2019) . **فيمينزم (الحركة النسوية) مفهومها ، أصولها النظرية وتياراتها الاجتماعية** . (ترجمة : هبة ضافر) ، بيروت : العتبة العباسية المقدسة .

سعادة ، إيمان . (2022) . **الموازنة العامة الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي والفئات الأكثر هشاشة** . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، زيارة 8 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://mas.ps/cached_uploads/download/2022/12/22/social-budget-study-2022-arb-2-1671714192.pdf

سعد ، جمال . (2013) . **دور منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية** . موقع جدلية ، زيارة 10 كانون أول ، 2022 ، على شبكة الانترنت : https://www.jadaliyya.com/Details/29963

سعدي ، نادرة . (2020) . **التمييز ضد النساء ، مصطلحات ومعارف أساسية** . موقع الاتحاد ، زيارة 11 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://alittihad44.com/mulhaq

سكر ، أشرف والجردات ، عهد . (2023) . **ورقة حقائق : مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني .. تحديات الدور** . المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية ، مسارات ، زيارة 14 كانون ثاني ، 2023 ، على شبكة الانترنت :https://www.masarat.ps .

سلامة ، بلال . (2013) . مكونات وعناصر المجتمع المدني في الخليل (فلسطين) . **الحوار المتمدن** ، (4008) ، أسترجعت في تاريخ 28 أبريل ، 2023 من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=346247

أبو سلطان ، أشرف . (2013) . **واقع التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأثره على التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الأقصى ، غزة ، فلسطين .

سليمان ، صالح . (2013) . النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي . **المجلة الاجتماعية القومية** ، 50 (3) ، 1-36 .

أبو سمرة ، محمود والطيطي ، محمد . (2019) . **مناهج البحث العلمي** . عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

سناقرة ، رائد . (2016) . **أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً)**، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية . (2022) . **الديمقراطية وحقوق العاملين تطلق مشروع " المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي : حقنا وأولويتنا "** . استرجعت بتاريخ 8 شباط ، 2023 من https://pngoportal.org

شحادة ، حسام . (2015) . **المجتمع المدني** . (ط 1) ، دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع .

شمعون ، هداية . (2021) . **دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في العملية الانتخابية** . (ورقة عمل) ، أسترجعت في تاريخ 8 شباط ، 2023 من https://palbas.org/uploads/documents/dEA5J.pdf

الشوبكي ، بلال . (2005) . **المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني** . دنيا الوطن ، زيارة11 شباط، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/10/21/29156.html

عثمان ، عبد الرحمن وعرفان ، محمود . (2014) . دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات) . مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، 82- 67 ، أسترجعت في تاريخ 21 شباط ، 2023 من https://dspace.alquds.edu/server/api/core/bitstreams/f270d14f-3583-4314-be68-1c6ab515c4f8/content

أبو عدوان ، سائد . (2013) . **دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

عبد العظيم ، صالح . (2014) . النظرية النسوية ودراسات التفاوت الاجتماعي . **مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية** . 41 (1) ، 651 - 639 .

عودة ، إيمان وآخرون . (2020) . **تعنيف النساء بين القانون والقضاء العشائري** . المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات ، فلسطين ، زيارة 1 مايو ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://www.masarat.ps/article

عوض ، علا . (2022) . **أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** ، دولة فلسطين ، زيارة 8 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : **https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3933**

قاسم ، مروان . (2020) . دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني . **مجلة جامعة الأزهر – غزة** ، 22 (1) ، 218 - 187 .

قنيبر ، خالد . (2020) . معاناة المرأة الريفية من التمييز النوعي : دراسة بقريتين في محافظة المنوفية . **مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية** ، 11 (3) ، 185 - 173 .

القواسمة ، سحر . (2010) . **دراسة وضع المرأة في محافظة الخليل** . موقع مفتاح ، الخليل ، زيارة 28 أبريل ، 2023 ، على شبكة الانترنت : http://www.miftah.org/Publications/Books/Assessment_of_the_Status_of_Women_in_Hebron.pdf

كسبه ، قدري . (2013) . **منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين.** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

كوستانتيني ، جيان وآخرون . (2015) . **دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين – تحديث 2015** . (غير منشور) ، تم انتاج هذا الاصدار بدعم من الاتحاد الأوروبي ، زيارة 11 شباط

، 2023 ، علـــــــــــى شـــــــــــبكة الانترنـــــــــــت :
https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/final_report_mapping_update_2015-ar.pdf

كوستانتيني ، جيان وآخرون . (2011) . **دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة** . (غير منشور) ، تم انتاج هذا الاصدار بدعم من الاتحاد الأوروبي، زيارة 11 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت :https://www.yumpu.com/en/document/read/29280844/-europa

كيه ، ويندي وبارتكوفيسكي ، كولمار ، (2010) . **النظرية النسوية** . (ترجمة : عماد ابراهيم) ، بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع .

محيسن ، تيسير . (2023) . **المجتمع المدني الفلسطيني (الوظيفة والدور)** . المركز الدولي للأبحاث والدراســـات (مـــداد) ، زيـــارة11 شـــباط ، 2023 ، علـــى شـــبكة الانترنـــت : https://medadcenter.org/articles/531

مركز الدراسات النسوية . (2023) . **مركز الدراسات النسوية** . القدس ، زيارة 30 أبريل ، 2023 ، على شبكة الانترنت :https://www.wsc-pal.org/

مسرة ، أنطوان . (2012) . **دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد** . المستقبل العربي ، 27 (310)، 147 - 126 .

مصطفى ، عبد الحميد . (2017) . تقييم دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم حقوق المرأة المصرية : دراسة مطبقة على العاملين بمنظمات المجتمع المدني بمحافظتي القاهرة والجيزة . **مجلة الخدمة الاجتماعية** ، 1 (57) ، 90 - 15 .

مفتاح . (2023) . المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية . رام الله ، فلسطين ، ، زيارة 31 نيســـــــــــــان ، 2023 ، علـــــــــــــى شـــــــــــــبكة الانترنـــــــــــــت :
http://www.miftah.org/arabic/?fbclid=IwAR2p6hOlHGTalGHX0oEw3KAMqpLSgTswwsdPiDDzFCH3qUTpSr6ECt1khds

مفتي ، محمد . (2014) . مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية . **مجلة البيان** ، 1 ، 129 ص، أسترجعت بتاريخ 8 شباط ، 2023 منhttps://ia600702.us.archive.org/14/items/85143/629.pdf

مكتب الأمم المتحدة المعني بالتمييز بين الجنسين . (2021) . **أشكال التمييز بين الجنسين** ، زيارة 10 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://www.unodc.org/e4j/ar/integrity-ethics/module-9/key-issues/forms-of-gender-discrimination.html

منظمة العمل الدولية .(2014) . **تفتيش العمل والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز في الدول العربية** .

المكتب الاقليمي للدول العربية ، زيارة 9 كانون ثاني ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_250182.pdf

منظمة العمل الدولية .(2023) . **المساواة بين الجنسين في الدول العربية** . المكتب الاقليمي للدول العربية ، زيارة 28 نيسان ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/equality-discrimination/WCMS_733256/lang--ar/index.htm

عبد المنعم ، رباب . (2022) . مؤسسات المجتمع المدني وتمكين المرأة المعيلة . **مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس** ، 1 (28) ، 218 – 117 .

مؤسسة أدوار للتغيير الإجتماعي . (2012) . **نبذة عن المؤسسة** . الخليل ، فلسطين ، زيارة 30 أبريل ، 2023 ، على شبكة الانترنت : http://adwar.ps/wa/?page_id=609

نساء اف ام . (2022) . **لا تسامح مع العنف ضد الفتيات والنساء "الحماية...مسار مش شعار** . رام الله ، زيارة 9 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت https://www.radionisaa.ps/article/23641/

الهواري . (2017) . دور المنظمات الأهلية في تحسين نوعية الحياة لدى المرأة البدوية . **مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر** ، 2 (175) ، 39 – 13 .

وزارة شؤون المرأة . (2023) . **الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022** ، ، زيارة 8 شباط ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://info.wafa.ps/userfiles/server/bank

وزارة شؤون المرأة . (2019) . **التقرير الوطني " بيجين بعد 25 عاماً " إنجازات ، وتحديات ، وإجراءات** . دولة فلسطين ، زيارة 30 أبريل ، 2023 ، على شبكة الانترنت : https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/CSW/64/National-reviews/Palestine.pdf

ثانياً : المراجع الأجنبية

LIMBU, KL .(2015) . **effectiveness of Civil Society. Organizations (CSOs) in advocating change in society** , (A magister message that is not published) the open university , Tanzania .

Nour ,A.(2019**). Civil Society Organizations and Women Empowerment A Case Study of Wawa in Bosaso District ,Somalia** , (A magister message that is not published), KAMPALA INTERNATIONAL UNIVERSITY

ثالثاً : المقابلات

حيث أنه تم مقابلة التالية أسمائهم وهم محمد سليمان ، سهيل عقابنة ، د.محمود برغيث ، د.سحر يوسف القواسمة ، ولاء عمرو ، ميسون القواسمة ، سهير زبلخ ، سناء سيوري ، عبير أبو تركي ، محمد أبو ريش ، ميساء الشلالدة ، سميرة العواودة ، فدوى اطميزي ، سمر الجبارين ، وعد أبو ظهر، محمد الذبابنة (كانون الثاني 2023) : **دور منظمات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين** . مقابلة شخصية .

الملاحق

الملحق (أ) أدوات الدراسة قبل التحكيم

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

أختي المبحوثة الكريمة / أخي المبحوث الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تقوم الباحثة بإعداد د راسة بعنوان:

دور منظمات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل

القسم الأول: معلومات عامة: أرجو وضع إشارة صح في الفراغ الذي يناسب حالتك :

- الجنس : ( ) ذكر ، ( ) أنثى.
- المؤهل العلمي : ( ) توجيهي أو أقل ، ( ) دبلوم ، ( ) بكالوريوس ، ( ) دراسات عليا
- الحالة الاجتماعية : ( ) أعزب/عزباء ، ( ) متزوج/ة ، ( ) مطلق/ة ، ( ) أرمل/ة
- العمر : ( )من ١٨ سنة – أقل من ٢٦ سنة ( )من ٢٦ سنة – أقل من ٣٤ سنة ( ) من ٣٤ سنة – ٤٢ سنة ( ) أكثر من ٤٢ سنة
- مكان السكن : ( ) مدينة ، ( ) قرية ، ( ) مخيم ( )المسافر

القسم الثاني: فقرات الاستبانة:

الرجاء قراءة العبارات التالية بتمعن، و من ثم وضع إشارة عند الإجابة التي تلائمك

المحور الأول :

واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين في الخليل						
الرقم	الفقرة	درجة التقدير				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تعمل منظمات المجتمع المدني في منطقتكم بشكل جيد .					
٢	تنفذ منظمات المجتمع المدني أنشطة للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					
٣	يشارك اهل المنطقة بأنشطة المنظمات التي تهدف للحد من التمييز بين الجنسين					
٤	يتعاون (النشطاء،اللجان،المجالس البلدية ...) في المنطقة لتسهيل عمل المنظمة					
٥	استدامة عمل المنظمات للحد من التمييز بين الجنسين في منظقتكم					

المحور الثاني

البرامج والمشاريع والأنشطة التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في الخليل للحد من التمييز بين الجنيسين						
الرقم	الفقرة	درجة التقدير				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تعقد لقاءات توعوية للحد من التمييز بين الجنسين					
٢	يتم عقد ورش عمل للحد					

	من التمييز بين الجنسين					
٣	تعقد مؤتمرات للحد من التمييز بين الجنسين					
٤	تنفذ تفاعلات مجتمعية للحد من التمييز بين الجنسين					
٥	يتم تقدم تدريبات ملائمة للحد من التمييز بين الجنسين					
٦	تنفذ مبادرات الحد من التمييز بين الجنسين .					
٧	تقدم حملات ضغط ومناصرة للحد من التمييز بين الجنسين					
٨	تنفذ مخيمات صيفية للحد من التمييز بين الجنسين					
٩	تنفذ مخيمات شتوية للحد من التمييز بين الجنسين					

المحور الثالث:

مدى التأثير لمنظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل للحد من التمييز بين الجنسين						
الرقم	الفقرة	درجة التقدير				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تشارك النساء في مواقع صنع القرارفي منطقتكم					
٢	تتساوى فرص التعليم بين الجنسين في منطقتكم					
٣	تتساوى فرص العمل بين الجنسين في منطقتكم					
٤	تتم المشاركة المجتمعية بين الجنسين بشكل متساوي في مجتمعكم					
٥	تدعم الثقافة في مجتمعكم الحد من التمييز بين الجنسين					
٦	يتمتع كل من الجنسين					

	بنفس المستوى الترفيهي في منطقتكم					

المحور الرابع

المعيقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين						
الرقم	الفقرة	درجة التقدير				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يتعاون المجتمع المحلي مع منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين					
٢	تتعارض ثقافة المجتمع مع عمل منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين					
٣	يتم توفير قاعات مناسبة لتنفيذ أنشطة الحد من التمييز بين الجنسين .					
٤	يتم توفير الدعم اللوجستي لتنفيذ الأنشطة للحد من التمييز بين الجنسين					
٥	تصل منطمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين بسهولة لمنطقتكم					
٦	يتم التواصل بسهولة بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين وبين المستفيدين					

مقابلة المنظمات

المقابلة : للعاملين في منظمات المجتمع المدني

الأسئلة :

أولا :

- واقع المنظمات الاهلية التي تعمل على التمييز بين الجنسين في الخليل :

١- هل يوجد من ضمن الموازنة للمنظمة نسبة لمشاريع الحد من التمييز بين الجنسين ؟

٢_هل ثقافة العاملين في المنظمة تأمن بمفهوم المساواة بين الجنسين ؟

٣- هل موضوع التمييز بين الجنسين موجود ومتداخل في كل برامج المنظمة ؟

_ما هي أنواع البرامج والمشاريع والأنشطة التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في الخليل للحد من التمييز بين الجنيسين ؟

ثانيا :

- تأثير المنظمات الاهلية في الخليل على الحد من التمييز بين الجنسين:

ما مدى التأثير على مستوى تمكين النساء المستفيدات ؟

ما مدى التأثير على مستوى تمثيل النساء في أماكن صنع القرار ؟

ما مدى التأثير في الحد من التمييز بين الجنسين في المنطقة ؟

هل يوجد تأثيرات أخرى ؟

- ما هي ابرز المعيقات التي تحد من دور المنظمات الاهلية في الخليل التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين ؟

مقابلة قصص النجاح

- الجنس : ( ) ذكر ، ( ) أنثى.
- المؤهل العلمي : ( ) توجيهي أو أقل ، ( ) دبلوم ، ( ) بكالوريوس ، ( ) دراسات عليا
- الحالة الاجتماعية : ( ) أعزب/عزباء ، ( ) متزوج/ة ، ( ) مطلق/ة ، ( ) أرمل/ة

• العمر : ( )من ١٨ سنة – أقل من ٢٦ سنة ( )من ٢٦ سنة – أقل من ٣٤ سنة ( ) من ٣٤ سنة – ٤٢ سنة ( ) أكثر من ٤٢ سنة

• مكان السكن : ( ) مدينة ، ( ) قرية ، ( ) مخيم ( )المسافر

قبل الاستفادة :

١- كيف كانت ثقافتك تجاه التمييز بين الجنسين سابقا قبل الاستفادة من البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين :

٢- ماذا كنت/ ي تواجه من معوقات وصعوبات في حياتك نتيجة التمييز بين الجنسين ؟

بعد الاستفادة :

كيف تلقيت الخدمة (الاستفادة من برامج الحد من التمييز بين الجنسين)؟

ما هي اهم المعيقات التي واجهتك في التحرر من التميز بين الجنسين :

ما مدى تأثير برامج الحد من التمييز بين الجنسين على حياتك الشخصية (التمكين والتأثير) ؟

الملحق (ب) : قائمة المحكمين

الرقم	الاسم	الرتبة	الجامعة
أ	شاهر العالول	دكتور	جامعة القدس
ب	نبيل الجيندي	دكتور	جامعة الخليل
ت	مراد الجيندي	دكتور	جامعة القدس المفتوحة
ث	نبيل المغربي	دكتور	جامعة القدس المفتوحة
ج	عبد الله النجار	دكتور/ دوام جزئي	جامعة القدس

الملحق (ج) : أدوات الدراسة بعد التحكيم (الصدق الظاهري)

أولاً : الاستبانة

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

الأخ / ت المبحوث الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تقوم الباحثة بإعداد د راسة بعنوان:" **دور منظمات المجتمع المدني في الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل** " ، وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة .

يرجى من حضرتكم التكرم واستكمال البيانات الواردة في الاستبانة ، من خلال الإجابة عن جميع فقرات الاستبانة ، وذلك بوضع اشارة (x) أمام كل فقرة وتحت درجة الحكم التي تراها مناسبة ، غلماً بأن جميع اجاباتكم ستكون سرية ، لن يطلع عليها أحد سوى الباحثة ، وسوف تستعمل لغايات البحث العلمي فقط .

الطالبة : أسماء خالد زغير **إشراف : د .** إياد لافي

القسم الأول: المعلومات العامة:

١- **الجنس :** ( ) ذكر ، ( ) أنثى.

٢- **المؤهل العلمي :** ( ) توجيهي أو أقل ، ( ) دبلوم ، ( ) بكالوريوس ، ( ) دراسات عليا .

٣- **الحالة الاجتماعية :** ( ) أعزب/عزباء ، ( ) متزوج/ة ، ( ) مطلق/ة ، ( ) أرمل/ة

٤- **العمر :** ( ) من ١٨ سنة – أقل من ٢٦ سنة ، ( ) من ٢٦ سنة – أقل من ٣٤ سنة ، ( ) من ٣٤ سنة –٤٢ سنة ، ( ) أكثر من ٤٢ سنة .

٥- **مكان السكن :** ( ) مدينة ، ( ) قرية ، ( ) مخيم ( ) البادية .

القسم الثاني : -

يرجى التكرم ووضع إشارة (x) أمام الفقرة وتحت الدرجة التي تعبر عن وجهة نظرك

الرقم	**البعد الأول** : دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .	الدرجة				
	الفقرات	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
١-	تعمل منظمات المجتمع المدني في منطقتكم بشكل جيد .					
٢-	تنفذ منظمات المجتمع المدني أنشطة تهدف للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					
٣-	يشارك أهل المنطقة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أنشطة الحد من التمييز بين الجنسين .					
٤-	يوجد تعاون بين (النشطاء، واللجان، والمجالس البلدية ...) في المنطقة لتسهيل عمل المنظمة					
٥-	تعمل مؤسسات المجتمع المدني باستدامة للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					

الرقم	**البعد الثاني** : أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
١-	تعقد لقاءات توعوية للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					
٢-	يتم عقد ورش عمل للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					
٣-	تعقد مؤتمرات للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					
٤-	تنفذ تفاعلات مجتمعية للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					
٥-	يتم تقدم تدريبات ملائمة للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					
٦-	تنفذ مبادرات الحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					
٧-	تقدم حملات ضغط ومناصرة للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					
٨-	تنفذ مخيمات صيفية للحد من التمييز بين الجنسين في منطقتكم .					
٩-	تشارك النساء في مواقع صنع القرار في منطقتكم .					

١٠-	تتساوى فرص التعليم بين الجنسين في منطقتكم .					
١١-	تتساوى فرص العمل بين الجنسين في منطقتكم					
١٢-	تتم المشاركة المجتمعية بين الجنسين بشكل متساوي في مجتمعكم .					
١٣-	تدعم الثقافة في مجتمعكم الحد من التمييز بين الجنسين .					
١٤-	يتمتع كل من الجنسين بنفس المستوى الترفيهي في منطقتكم .					
الرقم	**البعد الثالث :** أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
١-	يتعاون المجتمع المحلي مع منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين					
٢-	تتعارض ثقافة المجتمع مع عمل منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين					
٣-	يتم توفير قاعات مناسبة لتنفيذ أنشطة الحد من التمييز بين الجنسين .					
٤-	يتم توفير الدعم اللوجستي لتنفيذ الأنشطة للحد من التمييز بين الجنسين .					
٥-	يتواجد في منطقتكم اماكن مفتوحة لتنفيذ الأنشطة الخاصة بالحد من التمييز بين الجنسين .					
٦-	تستطيع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين الوصول بسهولة لمنطقتكم .					
٧-	يتم التواصل بسهولة بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين وبين المستفيدين .					

الملحق (ج) : أدوات الدراسة بعد التحكيم (الصدق الظاهري)

ثانياً: المقابلة

أولاً : قصص النجاح من المستفيدين : تم اجراء المقابلة من خلال القسمين التاليين :

القسم الاول: ما قبل الاستفادة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل :

السؤال الاول: كيف كانت ثقافتك تجاه التمييز بين الجنسين سابقا قبل الاستفادة من البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للحد من التمييز بين الجنسين ؟

السؤال الثاني : ماذا كنت/ي تواجه / ي معيقات في حياتك نتيجة التمييز بين الجنسين ؟

القسم الثاني : ما بعد الاستفادة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل للحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل. حيث يحتوي هذا القسم على (5) أسئلة وهي :

السؤال الأول : كيف تلقيت الخدمة (الاستفادة من برامج الحد من التمييز بين الجنسين)؟

السؤال الثاني : ما هي اهم المعيقات التي واجهتك للمشاركة ببرامج الحد من التمييز بين الجنسين؟

السؤال الثالث : ما هي اهم المعيقات التي واجهتك في التحرر من التمييز بين الجنسين ؟

السؤال الرابع : ما مدى تأثير برامج الحد من التمييز بين الجنسين على حياتك الشخصية (التمكين والتأثير) ؟

السؤال الخامس : ما التحديات التي ممكن ان تواجهك للحد من التمييز بين الجنسين؟

ثانياً : مقابلة العاملين في منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل .

البعد الأول : حول دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل وشمل هذا البعد عدة أسئلة وهي :

١- ما موازنة المنظمة المخصصة للعمل على الحد من التمييز بين الجنسين ؟
٢- الى أي درجة يؤمن العاملين بالمنظمة بقضية الحد من التمييز بين الجنسين؟
٣- الى أي مدى يتداخل مفهوم الحد من التمييز بين الجنسين في برامج المنظمة ؟

البعد الثاني : "حول تأثير منظمات المجتمع المدني في محافظة الخليل للحد من التمييز بين الجنسين" ، وتضمن هذا البعد الأسئلة التالية :

١- ما مدى التأثير على مستوى تمكين النساء المستفيدات اقتصاديا من قبل عمل المنظمة للحد من التمييز بين الجنسين ؟

٢- ما مدى التأثير على مستوى تمثيل النساء في أماكن صنع القرار ؟

٣- هل تم تنفيذ او المساهمة في حملات ضغط ومناصرة للحد من التمييز بين الجنسين من قبلكم ؟

٤- هل يتم رفع تقارير بما يخص الحد من التمييز بين الجنسين من قبلكم للجهات المختصة وصناع القرار ؟

٥- هل تم عمل أبحاث ودراسات من قبلكم على قضية الحد من التمييز بين الجنسين؟

٦- تساهم المؤسسة في عمل مبادرات مجتمعية ، شبابية ، ..... تخدم قضية التمييز بين الجنسين ؟

٧- ما هي أنواع البرامج والمشاريع والأنشطة التي تنفذها منظمتكم للحد من التمييز بين الجنيسين ؟

٨- هل يوجد تأثيرات أخرى ؟

البعد الثالث : حول " أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل " .

فهرس الجداول

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة البحث حسب متغيري الجنس ومكان السكن **46**

جدول (2.3): توزيع أفراد عينة العاملين في منظمات المجتمع المدني حسب متغير (اسم المنظمة ، اسم المبحوث ، المسمى الوظيفي ، سنوات الخبرة ، الجنس ، والمؤهل العلمي) **46**

جدول (3.3): قيم معاملات ارتباط فقرات كل بعد بالبعد الذي تنتمي إليه ، وقيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للاستبانة ، كذلك قيم معاملات ارتباط كل بعد ، مع الدرجة الكلية للاستبانة (ن = 250)..... **48**

جدول (4.3): معاملات ثبات الاستبانة بطريقة كرونباخ ألفا.....**49**

جدول (5.3): درجات احتساب مستوى دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل **50**

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لدور منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل مرتبة تنازلياً..... **54**

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات بعد أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية **56**

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لبعد أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل مرتبة تنازلياً..... **58**

جدول (4.4): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير الجنس..... **60**

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)..... **62**

جدول (6.4): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)..... **62**

جدول (7.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي..... **64**

جدول (8.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية)..... **65**

جدول (9.4): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية)..... **66**

جدول (10.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (العمر) **67**

جدول (11.4): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (العمر)..... **68**

جدول (12.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (مكان السكن) **69**

جدول (13.4): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (مكان السكن)..... 70

جدول (14.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير مكان السكن..... **71**

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1) : أدوات الدراسة قبل التحكيم 105

ملحق رقم (2): قائمة المحكمين.....**111**

ملحق رقم (3) : أدوات الدراسة بعد التحكيم..... **112**

ملحق رقم (4) : كتاب تسهيل المهمة.....**124**

فهرس المحتويات

الإهداء.....

إقرار.....أ

شكر وتقدير.....ب

ملخص الدراسة باللغة العربية.....ج

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية Abstract..... د

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

1. الإطار العام للدراسة..... 1

1.1 المقدمة..... 1

2.1 مشكلة الدراسة..... 3

3.1 مبررات الدراسة..... 4

4.1 أهمية الدراسة.....4

5.1 أهداف الدراسة.....5

6.1 أسئلة الدراسة..... 5

7.1 فرضيات الدراسة 6

8.1 حدود الدراسة..... 6

9.1 التعريفات الاصطلاحية والاجرائية لمصطلحات الدراسة..... 7

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري..... 8

1.1.2 المجتمع المدني..... 8

1.1.1.2 مفهوم المجتمع المدني..... 9

2.1.1.2 نشأة مفهوم المجتمع المدني..... 9

3.1.1.2 التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين..... 10

4.1.1.2 وظائف المجتمع المدني..... 12

5.1.1.2 المعايير القانونية المتصلة بعمل المجتمع المدني..... 16

6.1.1.2 آليات ممارسة مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي لدورها في حماية حقوق الانسان وحرياته. .17
7.1.1.2 المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني..... 17
8.1.1.2 رؤية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية.....20
9.1.1.2 دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تمكين المرأة وتحقيق المساواة.....22
2.1.2 التمييز بين الجنسين 24
1.2.1.2 مفهوم التمييز ضد المرأة 27
2.2.1.2 التمييز ضد النساء والفتيات الفلسطينيات 28
3.2.1.2 مظاهر التمييز ضد المرأة 29
4.2.1.2 النظريات النسوية 30
5.2.1.2 أهم العوامل التي لعبت دوراً مسانداً لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين..... 33
6.2.1.2 بعض التجارب لمنظمات عالمية وعربية وفلسطينية ومحلية على مستوى محافظة الخليل ودورها في الحد من التمييز بين الجنسين.....34
2.2 الدراسات السابقة 39
1.2.2 الدراسات العربية 39
2.2.2 الدراسات الأجنبية 42
3.2.2التعقيب :.....43
الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات.....45
1.3 منهج الدراسة..... 45
2.3 مجتمع الدراسة وعينتها..... 45
3.3 أدوات الدراسة وخصائصهما 46
1.3.3 الخصائص السيكومترية للاستبانة..... 47
2.3.3 المقابلة 50
4.3 تصميم الدراسة ومتغيراتها 50
5.3اجراءات تنفيذ الدراسة..... 52
6.3 أساليب التحليل 53
4. الفصل الرابع : نتائج الدراسة 54
1.4 نتائج الدراسة الكمية (الاستبانة): 54

1.1.4 نتائج السؤال الأول : ما هو واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في الخليل؟ 54

2.1.4 نتائج السؤال الثاني : ما هو أثر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل؟ 56

3.1.4 نتائج السؤال الثالث ما هي أبرز المعيقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التي تعمل على موضوع الحد من التمييز بين الجنسين في محافظة الخليل ؟ 58

2.4 نتائج فرضيات الدراسة 60

1.2.4 نتائج الفرضية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (الجنس) 60

2.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (المؤهل العلمي) 62

3.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية) 65

4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (العمر) 67

5.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq .05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تجاه واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين تعزى لمتغير (مكان السكن) 69

2.4 ثانياً : نتائج التحليل الكيفي للمقابلات : 72

1.2.4 قصص النجاح من المستفيدين :..... 72

2.2.4: نتائج التحليل الكيفي للمقابلات الخاصة بالعاملين في منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من

التمييز بين الجنسين 77
3.4 النتائج 83
1.3.4 النتائج الكمية 83
2.3.4 النتائج الكيفية 84
1.2.3.4 النتائج الكيفية الخاصة بقصص النجاح..... 85
2.2.3.4 النتائج الكيفية الخاصة بالعاملين بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحد من التمييز بين الجنسين..... 85
5. 4 الاستنتاجات..... 86

5.الفصل الخامس 91

1.5 توصيات الدراسة 91
2.5 آليات تنفيذ توصيات الرسالة..... 92
المصادر والمراجع 96
الملاحق 104